AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01043 9465

ID: 01-b 4298

مجلس الخدمات الاجتماعية
Social services Council - U.A.R.

R. L.

مجلس الخدمات

منذ إنشائه

يوليو ١٩٥٥

PROPERTY OF THE
SOCIAL RESEARCH CENTER

HV
443
M252
1955
c.1

مجلس الخدمات

منذ إنشائه

AMERICAN UNIVERSITY
IN CAIRO - LIBRARY
PERIODICALS & DOCUMENTS DEPT.
ACC. No. 1393

يوليو ١٩٥٥

٣٥
٧٦١
مجلد ٢٠

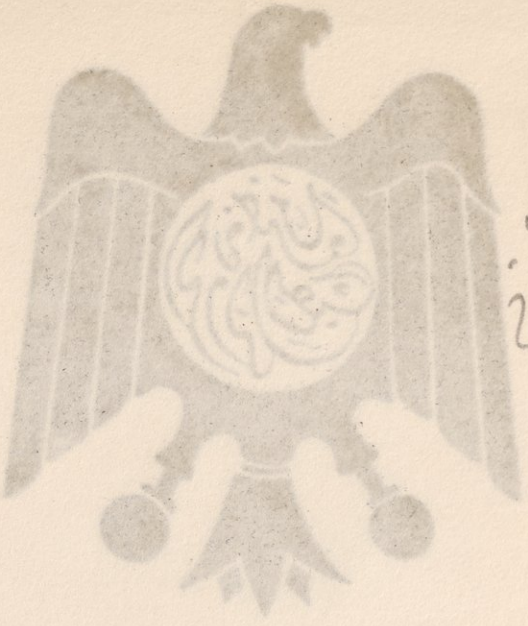

ثلاثة رجال

ثلاثة رجال

مقدمة

يقاس رقى الأمم بمستوى الخدمات التى يتيسر لأفرادها الحصول عليها ، سواء فى ذلك تلك الخدمات التى تقدمها الدولة ، أو تقوم عليها مؤسسات أخرى · سواء أكانت فردية أو جماعية أو « تعاونية » ·

وهذه الخدمات منها ما يقدم بالمجان ، ومنها ما يقدم لقاء أجر قليل أو كثير · ومنها ما يعم أو يكاد يعم أفراد الشعب جميعا ، ومنها ما ينصب على فريق من الأفراد فى مرحلة معينة من العمر ، أو تحت ظروف عامة معينة ، ومنها ما ينصب على ذوى الحاجة فى وقت حاجتهم الى الخدمة · ولا شك فى أن الأصل فى الخدمات ، أنها تنشأ نتيجة للشعور بالحاجة اليها فى أغلب الاحيان · وكلما ارتقى المستوى الاجتماعى والفكرى ومستوى الوعى الخاص والعام ، كلما نشأت حاجات جديدة فى مستوى أعلى فأعلى · وكثيرا ما تنشأ « خدمات » لا يكون هناك شعور بالحاجة اليها ، اما لنقص فى الوعى ، أو لأن هذه الخدمات تبعد كثيرا أو قليلا عن المساس بحاجات الناس كما يعبرون عنها ·

ومن هذه الخدمات ما تصبح له وظيفة هامة أو أثر هام فى حياة الناس · كالراديو أو التليفزيون مثلا ، ومنها ما هو أقرب الى الكماليات غير المستحبة ، كما يحدث كثيرا فى مجال الترفيه بمختلف ضروبه ·

ونشوء أنواع جديدة من الخدمات يرتبط بصفة عامة بمستوى الرخاء والقدرة على الانفاق بين الناس ، وفى هذه الحالة نجد أولئك المتفننين فى ابتكار « الخدمات » امتصاصا لأموال الناس يستخدمون فى العادة سلاح الدعاية ، لاشعار الناس بضرورة هذه الخدمات أو قيمتها · وهذا أسلوب معترف به فى التجارة ، وهو يستخدم على نطاق واسع فى بعض البلدان · ولا شك أن التربية العامة والوعى الاجتماعى الصحيح ، من وسائل حماية الأفراد والجماعات ، من اساءة استخدام هذه الظاهرة النفسية ·

ولا يخفى أن مستوى الخدمات مرتبط أوثق ارتباط بمستوى الانتاج · فكلما ارتفع المستوى الانتاجى فالاقتصادى لأمة من الأمم · كلما تهيأت لها السبل لتقديم خدمات أوفر وأوفى وأوسع مدى للمواطنين · وفى هذه الحالة يتسع مجال الخدمات ،

فيشمل كل محتاج الى الخدمة · وتنظم الخدمات وتوزع توزيعا يجعلها فى متناول الأفراد والجماعات ، فتتيسر لهم الحياة الانسانية الرغدة الكريمة · والارتباط لا يقف عند هذا الحد ، فان حصول المواطنين على حاجاتهم الاساسية ، لما يرفع قوتهم المعنوية ، ويهيىء لهم غذاء العقل والجسم · ويكون منهم مواطنين صالحين ، قادرين على تحمل مسئوليات الحياة فى مجتمع يحتاج الى سواعدهم وعقولهم وأرواحهم وتعاونهم ، وبذلك تصبح قدرتهم على الانتاج فى شتى نواحيه أوفى وأكبر ، ويمكن للدولة فى هذه الحالة أن ترسم سياسة الانتاج على أساس توفر المواطن الصالح ، السليم الجسم والعقل ، الذى قويت روحه المعنوية والذى يستطيع أن ينكر ذاته ويتعاون مع غيره · وكلما ازداد مستوى الرخاء ، كلما نشأت أنواع الخدمات التى توضع أمام الناس لكى يتخيروا منها ما يناسبهم ·

ففلسفة الخدمة العامة ، لم تعد فلسفة تنبنى على مجرد الشفقة ، أو على مجرد المثالية ، وانما هى ضرورة من ضروريات الحياة فى مجتمع يريد لحياته أن تتدعم ، وأن تتوافر له سبل النهوض والرقى والتقدم · ويجب أن يرسخ فى الاذهان ، تلك العلاقات الوثيقة بين الانتاج والخدمة العامة ، باعتبار كل منهما وسيلة للآخر من جهة ، ونتيجة له من جهة أخرى · ويتوقف التوازن السليم فى حياة المجتمع على حسن ادراك هذه الفكرة والأخذ بها ، حتى يتيسر للبلاد أن تستمتع بنهضة انتاجية متزايدة ، يتمشى معها بأن يغذيها ويتغذى بها ارتفاع متزايد فى مستوى الحياة · وبذلك يستطيع المواطنون أن يطمئنوا الى المستقبل اطمئنانا مبنيا على أساس سليم ، وأن ينظروا الى هذا المستقبل نظرة التفاؤل التى تجمع بين الثقة والأمل المكين ·

وليس أوقع فى دفع الأمم الى الجد والعمل والبناء ، من اشاعة روح التفاؤل الواقعى بين أفرادها ، ذلك التفاؤل الذى ينبنى على رسم صحيح لصورة الواقع ، ويطالب أبناء الوطن بالعمل تحقيقا للأمل ، ويؤكد أن لرفاهية الأمم ثمنا ، هو الدأب المستمر والعمل المنتج والتعاون الوثيق ·

وقد أخذت الثورة على عاتقها أن تفى بكلا الأمرين ، فكان انشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، توكيدا لضرورة رفع مستوى الانتاج ، ورسم السياسة التى يبنى على أساسها صرح الاقتصاد القومى ، وتوفر للبلاد حاجياتها الاقتصادية المتزايدة · ثم كان انشاء المجلس الدائم للخدمات العامة أخيرا ، توكيدا لضرورة رسم السياسة التى تسير عليها الدولة فى رفع مستوى الافراد والجماعات ، وتحقيق الرغد والرفاهية للمواطنين جميعا فى حدود الامكانيات المتوافرة ، سواء منها ما لجىء اليه أو ما لم نلجأ اليه بعد ، بحيث تتتابع خطوات الاصلاح فى برنامج منسق واضح ، تستبين فيه المراحل يتلو بعضها البعض فى نظام مرسوم ·

وليس تقـديم الخدمات العامة مقصورا على ما يسمى أحيانا بالخدمات الاجتماعية بمفهومها الذى تحدد فى بعض الأذهان بأنه لا يتجاوز المعرفة والرعاية لمن هم فى حاجة ملحة اليها ، بل آنه يشمل الخـدمات التى تقدم لأفراد المجتمع بأوسع معانيها ، تلك الخدمات التى تفى بحاجياتهم الأساسية ، وترفع من مستواهم الاجتماعى والصـحى والفكرى ، وتيسر لهم سبيل الارتقاء والنمو ، وتجعل منهم أعضاء صالحين فى مجتمع صالح ، بكل ما تشمله هذه الفكرة من معان .

المجلس الدائم للخدمات العامة

نشأة المجلس ووظيفته :

كان انشاء المجلس الدائم للخدمات العامة فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ تعبيرا واضحا عن سياسة الدولة فى عهدها الجديد . تلك السياسة التى تتجه الى الاصلاح الشامل لكافة مرافق الدولة وتنهج لذلك منهجا يرمى الى التخطيط الكامل ووضع البرامج البعيدة المدى حتى يمكن أن تسير سياسة البناء سيراً مطردا . وقد وضح ذلك فى قانون انشاء المجلس اذ نصت المادة الثانية من هذا القانون على أن تكون وظيفة المجلس بحث السياسة العامة ووضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعمران والشئون الاجتماعية مع مراعاة التنسيق بينها ، وربطها بما يحقق النهوض الاجتماعى وبما يتفق والسياسة العليا للدولة .

وتقويم الخدمات العامة فى الدولة والمعاونة على الوصول بها الى الحد الاعلى من الكفاية والنجاح عن طريق رفع مستوى الاعداد الفنى والتنظيم والتوجيه والارشاد وضمان تجاوب الشعب ومشاركته فى النشاط الاجتماعى .

ومتابعة تنفيذ المشروعات المختلفة بتلقى تقارير دورية وبتكليف لجان وأشخاص بدراسات وبحوث معينة .

وبحث نشاط الهيئات الأهلية ، المشتغلة بالمسائل المتصلة بعمل المجلس ، بقصد تنسيق جهودها واتمام الافادة منها .

وقد بدأ المجلس منذ اليوم الاول فى رسم الخطوط الأساسية لسياسته ووافق فى جلسته الثانية على تحديد ميادين العمل والبحث وتقسيمها الى أقسامها الرئيسية ومنها :

أولا - الخدمات المباشرة :

وهى التى تقدمها الدولة أو غيرها من الهيئات والافراد فى صورة خدمة فعلية ، كالخدمات الطبية أو التعليمية أو العمرانية أو الاجتماعية وما اليها ٠

وهـــذه الخدمات تقوم فى الغـالب بوســـاطة مؤسسات لامركزية كالمدارس والمستشفيات والمراكز الاجتماعية وخدمات الشئون القروية والبلدية ٠

وقد ورد فى المذكرة التى وافق عليها المجلس فى هذا الصدد ما يأتى :

« ومن المهم أن يدرس التوزيع الجغرافى لأدوات الخدمة هذه ، وتوزيعها بالنسبة لكثافة السكان فى المناطق المختلفـة ، حتى يتبين مقدار انطباق الخدمة على الحاجة ٠ كما أنه من المهم دراسة كفاءة الاداة من حيث :

أ) مدى اتساع الخـدمات التى تؤديها ٠

ب) اتقان الخدمة والوصول بها الى غايتها ٠

جـ) اجراءات الحصول على الخدمة ومدى ما فيها من التيسيير أو العسر ، لايصال الخدمات الى ذوى الحاجة اليها أو لايصالهم هم الى الخدمة ٠

د) فيما يتعلق بما ينفق على كل خدمة ومجال الاقتصاد فيه ، أو التوسع فى حدود الانفاق الحالى ٠

كما أنه من المهم دراسة المشروعات الانشائية ، التى اقترحت بواسطة لجان السنوات الخمس ، أو التى ينتظر أن تقترح فى ضوء المعلومات السابقة ٠

فهناك اذن دراسة للخدمات من حيث :

١ - **توزيعها** : (بالنسبة للمناطق ، وكثافة السكان، والحاجة للخدمة، والطبقات والفئات ، والدخول ، والجنس والعمر) ٠

٢ - **تكاليفها** : (ما يصرف على الخدمات عموما ، وما يصرف على كل خـــدمة بالذات ، وما يصرف على الفرد حينما يحصل على الخدمة) ٠

٣ - **كفاءتها** : (قياس كفاءة الأداة التى تخدم وتكاليفها بالنسبة الى الخـدمة التى تحصل عليها منها) ٠

٤ - **اجراءات الحصول عليها** : (العوائق التى تحول بين الخدمة وبين انتفـــاع الناس بها) ٠

٥ - **توجيههـــا** : (بزيادة الكفاية و تبسيط الاجراءات والتوسع الممكن فى حدود النفقات الحالية) ٠

٦ - **المشروعات الانشائية فيها** : (دراستهـــا - ترتيب الاولويات - توفير الامكانيات - مراحل التنفيذ والزمن الخاص لكل مرحلة) ٠

وسينتهى المجلس بالنسبة لهذه الخدمات ، الى رسم السياسة الخاصة بشأنها وتشمل هذه السياسة ما يأتى :

١ - سياسة المركزية أو اللامركزية بالنسبة للخدمة الواحدة ٠

٢ - سياسة التجميع والتنسيق بالنسبة للخدمات المختلفة فى المنطقة الواحدة ٠

٣ - سياسة الادارة لهذه الخدمات ، وهل تكون حكومية أم أهلية أو مزيجـــا منهما ٠ وكيف يكون هذا المزيج ٠

٤ - سياسة الاقتصاد التى تمكن من التوسع فى هذه الخدمات على أكبر مدى ممكن ٠ دون الحاق ضرر بالاقتصاد القومى ٠

٥ - السياسة الانشائية بالنسبة لهذه الخدمات ، وكيف تســـير فى هدى الدراسات والمبادىء المختلفة لترتيب الاولويات فيهـــا وتوفير امكانياتها، ومراحل تنفيذها والزمن اللازم لكل مرحلة ٠

٦ - ربط الخدمات بزيادة القـوة الانتاجيـة للفـــرد والمجموع ، حتى يكون هناك عائد - مهما كان غير مباشر - على المجتمع من الخدمات التى تؤدى لافراده ٠

ثانيا - الاجور والمرتبات وسائر أنواع الدخل :

وقد أوضحت المذكرة التى وافق عليها المجلس أن توفير الخدمات المبـاشرة ليس هو العامل الوحيد فى رفع المستوى الاجتماعى لحياة الفرد أو لحياة الامة ٠ بل ان للدخل القومى أكبر الاثر فى تحديد المستوى الاجتماعى لحياة أية أمة ، كما أن للانفاق فى مجموعه أثرا كبيرا فى اطراد الارتفـاع فى مستوى المعيشة أو الهبوط فيه ٠

وكذلك لدخل الاسرة والفرد ولنواحى الانفاق بالنسبة اليهمـــا أهمية كبرى فى تحديد المستوى الاجتماعى الذى تعيش فيه الاسرة أو يتمتع به الفرد ٠

ولذلك كان من الضرورى أن يدرس موضوع الدخول والاجور ومصـــــادرها ومتوسط الدخل لمختلف المناطق والمهن والفئات ، ونواحى الانفاق فى كل حالة حتى يمكن أن ترسم الدولة سياستها بالنسبة للدخول والاجور وأن تتمكن من توزيـــع الخدمات وتوزيع الاعباء فى نفس الوقت توزيعا يحقق العدالة الاجتماعية ويدفع بعجلة

الخدمات وتوزيع الاعباء فى نفس الوقت توزيعا يحقق العدالة الاجتماعية ويدفع بعجلة الرقى والتقدم الى الامام ٠

ثالثا ـ ما يحصل عليه أفراد الشعب من الحاجات الاساسية للمعيشة :

كالغذاء بأنواعه والكساء والمسكن والاثاث وما اليها٠ فاذا عرفنا ماذا يأكل الفرد فى المتوسط وكم يأكل من كل نوع من أنواع الغذاء استطعنا أن نتبين مدى كفاية ما ننتجه وما نستورده من موآد غذائية ، واستطعنا على ضوء ذلك أن نرسم السياسة التى تمكننا من توفير الغذاء الكافى لحاجة الشعب ، وكذلك بالنسبة للكساء والمسكن وغيرهما من مستلزمات الحياة أو الرفاهية ، من ضروريات وكماليات ٠

ولا يمكن أن نرسم صورة واضحة لحياة الفرد أو المجتمع الا اذا وقفنا على ما يحصل عليه من مستلزمات الحياة ـ كما أنه لا يمكننا أن نحدد أهدافنا فى رفع مستوى المعيشة ما لم نقدر ما يلزم أن يحصل عليه الفرد حتى تكون للدولة سياسة فى توفير حاجيات المعيشة ومستلزمات الحياة الانسانية اللائقة بكرامة الانسان ٠

أعمال المجلس واتجاهاته

أولا : التخطيط :

فى الوقت الذى بدأت فيه لجان المجلس تدرس تقارير اللجان الوزارية لمشروعات السنوات الخمس التى كانت قد ألفت من قبل • أخذ المجلس يضع الخطط التى تمكنه من الوقوف على الخدمات القائمة فى الدولة ومدى توافرها وتوزيعها على مناطق القطر حتى تتبين الصورة القائمة للخدمات وما بها من فجوات فى بعض النـــواحى ونقص كثير أو قليل فى نواح أخرى •

وبجانب هذه الدراسة لواقع الخدمات بدأت دراسة أخرى لما يلزم توافره منها حسب الاهداف التى يتفق عليها الاخصائيون •

وبذلك أمكن للمجلس أن يبدأ بعد أشهر قليلة من مولده البداية الصحيحة التى يستطيع عن طريقها أن يبنى برامج الخدمات على أساس علمى قويم ، بحيث يكون برنامجا يضع كل خدمة حيث الحاجة اليها ، ويضعها بالقدر الذى يتلاءم مع هذه الحاجة مستهدفا خدمة المواطنين فى ظل عدالة اجتماعية كاملة•

كما أن المجلس بدأ فى بحث ما يتكلفه استكمال الخدمات بحيث تصـــل الى المستوى المطلوب من انشاءات ومن تجهيزات ومن فنيين وموظفـين وما الى ذلك ــ وبذلك أمكن للمجلس أن يبحث ما تتكلفه برامج الخدمات من نفقـــات للانشـــاء ونفقات للادارة •

وهكذا بدأ المجلس يتجه اتجاها واضحا نحو التخطيط الذى ينبنى على دراسة الاحتياجات من جهة ودراسة الامكانيات من جهة أخرى حتى يستطيع أن يبنى عـــلى هذه الدراسة برامج تأخذ فى اعتبارها جميع الظروف •

ثانيا ــ التقسيم الاجتماعى :

ولما كان حسن توزيع الخدمات ووفاؤها بالحاجة من أول مستلزمات التخطيط كان لابد من البحث عن الحجم المثالى لوحدة الخدمة وللمنطقة التى تخدمها هذه الوحدة ،

وللوصول الى ذلك كان من الضرورى دراسة التجارب القائمة سواء فى الخدمات الصحية او الاجتماعية دراسة توقفنا على ما تؤديه هذه الوحدات من خدمات من حيث النوع ومن حيث عدد من تخدمهم كل وحدة علاوة على دراسة ما هنالك من تداخل أو تناسق بين هذه الوحدات ٠

وقد انتهت هذه الدراسات الى أمرين بالنسبة للريف :

أولهما : أن تجتمع الخدمات المختلفة فى وحدة متكاملة يمكن أن تؤدى الخدمات القائمة أو أكثر منها فى تناسق كامل ٠

وثانيهما : أن تكون المنطقة التى تخدمها كل من هذه (**الوحدات المجمعة**) منطقة تضم ١٥٠٠٠ من السكان ٠

وبناء على ذلك بدأ العمل فى تقسيم البلاد الى مناطق متجانسة عدد سكان كل منها حوالى ١٥٠٠٠ واختيار المكان المناسب الذى يمكن الوحدة من خدمة الجميع وأمكن أن يعمل للريف المصرى كله تقسيم كامل يمكن أن نطلق عليه بحق « التقسيم الاجتماعى للريف » ، وقد استلزم هذا التقسيم دراسة كل منطقة من مناطق الجمهورية وكل قرية من قراها دراسة تفصيلية كما استلزم دراسة الخدمات القائمة فى كل قرية وامكانيات الحياة فيها وطرق المواصلات بينها وبين غيرها وبذلك فقط أمكن اختيار أماكن انشاء الوحدات ٠

وبذلك أصبح هناك تقسيم اجتماعى محكم لاول مرة فى التاريخ لريف بلد بأسره (١) ٠

واذا كان ذلك قد تم بالنسبة للريف فهو سيتم بالنسبة للمدن بأحيائها المختلفة بحيث تتبين « الوحدة » المتكررة التى يجب أن تتوفر لها الخدمات بقدر يتلاءم مع حجمها ومع حاجتها ٠

ثالثا ـ نفقات الخدمة :

وكانت دراسة تكاليف انشاء الخدمات وادارتها من أهم الدراسات التى قام بها المجلس ووصل فيها القسم الهندسى به الى نتائج بالغة الخطورة من حيث دلالتها ٠ فاذا كانت الدولة تريد أن تتوسع فى الخدمات توسعا يؤدى الى تعميمها بحيث تنتظم البلاد بأسرها وتوفر للمواطنين جميعا حاجاتهم من الخدمات ، فان هذا الهدف لن يتحقق الا اذا وصلنا الى أكبر خفض ممكن فى تكاليف انشاء هذه الخدمات وادارتها مع عدم

---

(١) راجع بيان مقار الوحدات المجمعة

الاخلال بالخدمة فى ذاتها . وقد كانت نفقات الانشاء دائما عائقا أساسيا دون التوسع اللازم فى الخدمات ، وستبقى دائما عائقا اذا لم يحسم الامر ، ولن تتمكن الدولة من تحقيق أهدافها فى تنفيذ برامج كاملة للخدمة اذا بقيت نفقات البناء والادارة على ما كانت عليه .

وكانت مواجهة هذا المشكل امتحانا قاسيا للمجلس صمد له واستطاع أن يخرج منه وقد اثبت أن تعميم الخدمات فى سائر أنحاء الدولة أمر مستطاع . اذ برهن المجلس فى عامه الاول على امكان تخفيض النفقات اللازمة لانشاء الخدمات الى حد لم يكن من السهل تصديقه :

ففى الوقت الذى كانت هناك مستشفيات رصد لها فى ميزانية الدولة ٣٥٠ر٠٠٠ جنيه أمكن للمجلس بناء هذه المستشفيات ذاتها بثلث المبلغ أى بمبلغ ١١٧ر٠٠٠ جنيه.

وأمكن فى المتوسط خفض تكاليف الانشاء للسرير الواحد من ١٣٠٠ جنيه ثم ١٠٠٠ جنيه الى ربع القيمة الاولى وثلث القيمة الثانية أى الى مبلغ ٣٠٠ جنيه .

وبينما كان ذلك مجرد تقدير هندسى ظن فى مبدأ الامر انه خيالى وانه سينهار حتما حينما تصل المسألة الى طرح العمليات فى السوق اذا بهذه التقديرات تتحقق فى العطاءات التى تمت رغم تزايد أسعار المواد وأجور العمال فتحقق بذلك ما يكاد يكون معجزة فى التصميم والانشاء .

وكذلك نرى انه بينما كانت هناك مجموعات صحية رصد لبناء الواحدة منها فى ميزانية الدولة مبلغا قدره ٥٥ر٠٠٠ جنيه ، اذا بالوحدة المجمعة وهى تحوى : مجموعة صحية ، ومركزا اجتماعيا ، ومدرسة ، ومساكن لاكثر من ٢٨ موظفا ، اذا بهذه الوحدة ترسو فى العطاء بمبالغ تتراوح بين حوالى ٢٢ر٨٨٠ جنيها لقرى الوجه البحرى ، وتزيد فى قرى الوجه القبلى حتى تصل فى اسوان الى ٣١ر٧٠٠ جنيه .

وهكذا يتحقق حلم من أحلام المصلحين هو امكان انشاء ما يلزم للجمهورية من وحدات مجمعة وعددها ٨٦ بمبلغ لن يزيد بحال عن ٢٢ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه بينما هى تضم ٨٦ مدرسة المفروض أن تتكلف ما يقرب من ١٠ر٨٥٠٠٠٠ جنيه ، وتضم ٦٧٤ مجموعة صحية القائم فعلا ١٩٤ تتكلف ما يقرب من ٢١ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه ، وتضم ٨٠٠ مركز اجتماعى القائم فعلا ٦٨ تتكلف ما يقرب من ١٢ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه ، وتضم ٣٤٧٢ (فيلا) لسكن المتزوجين المفروض أن تتكلف ما يقرب من ١٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه ، علاوة على أكثر من ٢٤٠٠٠ مسكن للعزاب المفروض الا تتكلف أقل من ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ ، فيكون المجموع ٥٥ر٨٥٠ر٠٠٠ جنيه .

وبمقارنة الارقام نجد أن بناء الوحدات المجمعة قد تكلف أقل من خمسى ما كان يتكلفه بناء ما يقابلها من خدمات مع التواضع الشديد فى تكاليف بناء هذه الخدمات

اذ أن المتوسطات الحقيقية تزيد كثيرا عن المقدر فى الحسابات التى ذكرناها ، اذ قدر للمجموعة الصحية ٣٠ر٠٠٠ جنيه وللمدرسة ١٢ر٥٠٠ جنيه وللمركز الاجتماعى ١٥ر٠٠٠ جنيه وللفيلا ٣٠٠٠ جنيه ولسكن الفرد من الموظفين الاعزاب ٨٠ جنيها .

وكذلك حقق المجلس الوفر فى تكاليف ادارة المنشآت وقد حسبت تكاليف ادارة الوحدات المجمعة بأكملها عندما يتم تنفيذ البرنامج ويستكمل نمو جميع الوحدات فوجدت أنها تقدر بحوالى ٨ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه فى السنة .

ومعنى ذلك أن تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والزراعية لاهل الريف جميعا وتقديم جانب كبير من الخدمات التعليمية لهم سيكلف الدولة ما يقارب ٨ر٥٠٠ر٠٠٠ فى السنة (١).

ولكى ندرك الدلالة الكبرى لهذا الرقم يجب أن ننظر فى التكاليف الحالية للخدمات ، ونسبة ما تؤديه هذه الخدمات فى الوقت الحاضر :

ويمكن أن يقال بكثير من الاطمئنان أن الخدمات التى تقوم بها الوحدات المجمعة ستشمل ثلثى السكان بينما الخدمات الحالية لا تكاد تصل الى الثلث وهى تتكلف مبلغا اجماليا قدره ٤١ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه يزيد عليه ما رصد فى مصلحة المبانى لمنشآت الخدمات (٢) .

ولم يقف المجلس عند هذا بل تجاوزه الى بحث خير الطرق لادارة الخدمات فى المستقبل والوسائل الكفيلة بتمويلها حتى يضمن لها الاستمرار .

واذا كان قد ورد فى قانون انشاء المجلس أن عليه ضمان تجاوب الشعب ومشاركته فى النشاط الاجتماعى فان المجلس لم يتغافل عن هذا الجانب واعتبر فى دراساته أن اللامركزية الكاملة فى الخدمات تحقق أهدافا ثلاثة رئيسية :

أ) **كفاءة الادارة** : اذ أن الدولة لن تستطيع أن تقوم باشراف ناجع على الخدمات المتفرقة فى قرى الجمهورية الا اذا أوجدت الادارات اللامركزية الكاملة النمو .

ب) **توزيع أعباء التمويل** : فاللامركزية الكاملة تتضمن أن يكون عبء التمويل مشتركا بين الحكومة المركزية وبين المجلس الاقليمى ، فاذا دبرت موارد المجلس الاقليمى ووضعت الخطة لتنميتها بحيث تتزايد على مر السنين أمكن لهذه الموارد أن تفى فى المستقبل بجانب كبير من تكاليف الخدمات.

---

(١) انظر ميزانية الوحدات المجمعة

(٢) راجع ميزانية الدولة (١٩٥٤-١٩٥٥) .

ج) **تجاوب** الشعب واشتراكه يتحققان على خير وجه اذا كانت أداة الخدمة قريبة منه يلمس آثارها ويتابع نشاطها ويشترك فى ادارتها ويساهم فى مجهوداتها ٠

وفى المجلس وفى لجانه فى الوقت الحاضر اتجاه واضح نحو الوصول الى نتائج عملية قابلة للتطبيق فيما يتعلق باللامركزية الكاملة بالنسبة لادارة الخدمات وكذلك فيما يتعلق بالادارة المحلية لمنشآت الخدمات ادارة يساهم الاهلون فيها بالمشاركة والتوجيه والتدعيم ٠

مشروعات ٦ ابريل :

قرر مجلس قيادة الثورة فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ استرداد أموال الشعب وممتلكاته من أسرة محمد على (١) ٠

وفى ١٦ مايو سنة ١٩٥٤ أصدر مجلس الوزراء قرارا بتخويل المجلس الدائم للخدمات العامة رسم سياسة التصرف فى تلك الاموال بتقرير الطرق اللازمة للانتفاع بها وتمويل الخدمات التى يقررها المجلس من ثمرة هذا الانتفاع (٢) ٠

وقد كان أول اتجاه للمجلس عندما خصصت هذه الاموال لخدمة الشعب أن يسارع الى تنفيذ مشروعاته وأن يقصر مراحل التنفيذ ٠ وقد قرر فى جلسة ٦ ابريل سنة ١٩٥٤ البدء فى تنفيذ جملة من المشروعات لمصلحة طبقات الشعب المختلفة قدرت تكاليفها بحوالى ١٤٫٥٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات على أن يستغرق تنفيذها أقل مدة ممكنة (٣) ٠

وقد روعى فى تقدير هذه الميزانية الاعتبارات التى سبقت الاشارة اليها ومن مقارنة بسيطة يتبين مقدار الوفر فى بعض هذه المشروعات ٠

---

(١) قرار مجلس الثورة فى هذا التقرير

(٢) قرار مجلس الوزراء فى هذا التقرير ٠

(٣) مشروعات ٦ أبريل والقرارات الصادرة بشأنها فى هذا التقرير

تكاليف الانشاء لمشروعات المجلس الدائم للخدمات العامة لهذا العام . بالمقارنة بما كانت تتكلفه لو نفذت وفقا لما كانت تبنى به المنشئات الحكومية المماثلة قبل ذلك .

	تكاليف الانشاء حاليا جنيه	التكاليف السابقة جنيه
١ - مشروعات الدرن :		
انشاء مستشفيات واضافات سعتها ٤٥٠٠ سرير	٥٣٦ر٠٠٠	٢ر٥٠٠ر٠٠٠
٢ - مشروعات الامراض العقلية :		
انشاء مستشفيات واضافات سعتها ٢٢٠٠ سرير	٤٧٨ر٥٠٠	٢ر٢٠٠ر٠٠٠
٣ - مستشفيات العمال (٥ مستشفيات)		
سعتها ٧٨٠	٢٧٥ر٠٠٠	٧٨٠ر٠٠٠
٤ - مستشفى للموظفين	٦٠ر٠٠٠	١٥٠ر٠٠٠
٥ - مستشفى للسرطان	٦٠ر٠٠٠	١٥٠ر٠٠٠
٦ - مساكن للعمال	٧٥٠ر٠٠٠	١ر٨٠٠ر٠٠٠
٧ - مساكن لطلبة الجامعات	٧٥٠ر٠٠٠	١ر٨٠٠ر٠٠٠
٨ - الوحدات المجمعة	٥ر٢٠٠ر٠٠٠	١٣ر٠٠٠ر٠٠٠
	٨ر١٠٩ر٥٠٠	٢٢ر٣٨٠٠٠٠

وبهذا يكون المجلس قد وضع الاساس الذى يمكن على هداه المضى فى جميع مشروعات الخدمات حتى تصل الدولة الى كفاية حاجة الشعب منها .

واذا كانت الارقام التقديرية الاولى قد حققت هذا الوفر فقد ظل الوجل يساور البعض بالنسبة لما قد تسفر عنه العطاءات الفعلية من أرقام . ولكن العطاءات جاءت محققة للآمال فها هو :

مستشفى الصدر سعة ١٦٠ سريرا يقدر له ٤١ر٠٠٠ جنيه فيرسو عطاؤه بمبلغ ٣٩ر٠٠٠ جنيها .

مستشفى الصدر سعة ٥٠٠ سرير يقدر له ١٣٠ر٠٠٠ جنيه فيرسو عطاؤه بمبلغ ١١٩ر٦٣٦ جنيها .

وتوسيع مستشفيات الامراض الصدرية بالمنيا وملوى ودمنهور يقدر لها : ٤٩ر٠٠٠ جنيه فيرسو عطاؤها بمبلغ ٤٨ر٣٦٠ جنيها .

وانشاء أدوار اضافية بمستشفيات الصدر بالسويس والعباسية يقدر لها : ٥٩ر٠٠٠ جنيه فيرسو عطاؤها بمبلغ ٥١ر٧٠٨ جنيها .

وبناء مساكن لطلبة الجامعات الثلاث وقد قدر له : ٢٦٠ر٠٠٠ جنيه فيرسو عطاؤه بمبلغ ٢٦١ر٦٠٠ جنيها ٠

وقد أشرف المجلس على عمليات شراء الادوات اللازمة لمشروع وحدات الامراض المتوطنة فتحقق وفر فعلى قدره نحو ١٦ ٪ ٠

فيكون المجلس بذلك قد حقق اقتصادا ضخما فى النفقات وليست أهمية هـذا الاقتصاد فى قيمته المالية فحسب انما هى فى الاسس التى بنى عليهـا وهى أسس صمدت أمام التجربة بعد أن وضعت على أساس علمى ٠ هذا وستتضمن تقارير لجنة الشئون الهندسية ولجنة الشئون الصحية والعمرانية القديمة ولجنة الشئون الصحية الجديدة شرحا للاسس التى بنى عليهـا التقدير ٠

المصروفات الادارية : كما حقق المجلس وفرا هائلا فى المصروفات الادارية فاذا اعتبرنا أن ميزانية المجلس بأكملها علاوة على ما اقتطع لادارة عمليات التنفيذ وهو ٢ ٪ من الميزانية بأكملها مصـاريف ادارية كانت نسبة هذه الى التكاليف الفعلية للتنفيذ هى ٢ر٢ ٪ ٠

وهذا الرقم يجاوز الحقيقة اذ أن ميزانية المجلس لا تصرف جميعهـا فى الادارة كما أن الـ ٢ ٪ لا ينتظر استنفادها بكاملها بعد تمام المشروعات ٠

توفير المواد والفنيين

من أولى مبادىء التخطيط أن يبحث منذ اللحظة الاولى موقف أولئك الذين سيقومون بالخدمات من الفنيين وأن يبحث موقف التجهيزات والادوات اللازمة للخدمة وأن يبحث توفير المواد اللازمة للانشاء والفنيين اللازمين للاشراف على العمليات ـ وذلك حتى تسير عملية الانشاء والبناء فى طريقها ميسرة لا تحول دونها حوائل من ندرة المواد أو ارتفاع أسعارها أو ندرة الفنيين اللازمين لهذه العمليات ٠

وفيما يلى ببان بما قام به المجلس فى كل من هذه النواحى :

أولا ـ المواد اللازمة للبناء :

بدأ المجلس منذ أن تكفل بالاشراف على تنفيذ مشروعات ٦ ابريل فى دراسـة الموقف بالنسبة لمواد البناء ٠ وقد تبين انه ليست هناك صعوبة كبيرة فى الحصول على المواد اللازمة وقتئذ ٠ ولكن لوحظ منذ ذلك الوقت أن الانشاءات التى تقوم بها الدولة فى نواحى الخدمات والانتاج قد تزايدت لدرجة يخشى معهـا أن تقصر المـواد المنتجة محليا أو المستوردة دون الوفاء بحاجات جميع هذه المنشآت ٠ ولذلك دعا المجلس

الهيئات التى تقوم بعمليات الانشاء فى الدولة لكى تشاركه الرأى فى بحث هذا الموضوع وتتقدم بتوصياتها الى الجهات المختصة · وقد انتهت هذه اللجنة المشتركة الى توصيات متعددة منها :

١ - الاتصال بالمنتجين للحديد والادوات الصحية فى الخارج لتوريد ما يلزم لجميع هذه المؤسسات طبقا لجدول يمتد على ١٨ شهرا واذا لزم الامر فترسل بعثة من ممثلى بعض هذه المؤسسات للاتفاق مع المنتجين على برنامج التوريد وعلى الاسعار ·

٢ - الاتصال بالمنتجين المحليين وتشجيعهم على زيادة الانتاج وعلى خفض الاسعار بعد اطلاعهم على احتياجات الانشاء طوال الشهور الثمانية عشر القادمة ·

٣ - توصية وزارة التجارة والصناعة ووزارة التموين بمراقبة الموقف بالنسبة لكمية الانتاج فى هذه المواد ومطابقته للمواصفات وتسعيره بما يتمشى مع البرامج المختلفة ·

هذا وقد قدمت كل هيئة من الهيئات المشتركة مطالبها من الطوب والاسمنت والحديد والخشب والادوات الصحية والزجاج فى جداول يتبين منها ما يلزم لانشاءاتها كل ثلاثة أشهر خلال السنة والنصف القادمة · وهذه الهيئات هى :

١ - المجلس الدائم للخدمات العامة ·
٢ - المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ·
٣ - مؤسسة أبنية التعليم ·
٤ - شركة المساكن الشعبية ·
٥ - المصانع الحربية ·
٦ - مديرية التحرير ·
٧ - وزارة الاشغال العمومية ·
٨ - وزارة الشئون البلدية والقروية ·

ثانيا - الفنيون اللازمون للانشاء :

جمع المجلس بيانات عن المتخرجين فى مختلف المعاهد المتصلة بالبناء والانشاء ومن ينتظر تخرجهم فى السنوات القادمة وكذلك الفنيين المتوفرين فى مختلف وزارات الدولة ومصالحها موزعين على المديريات المختلفة ·

ولم يظهر من الدراسة أن هناك صعوبة فى توافرهم ·

ثالثا - الفنيون اللازمون لادارة المؤسسات :

وقد بحث المجلس موقف هؤلاء الفنيين ومن ينتظر أن يتخرج منهم فى مختلف

المعاهد خلال السنوات الخمس القادمة . وقد دلت الدراسة على أن هناك مواطن للنقص والمجلس آخذ فى استكمالها بالاتفاق مع الوزارات والمعاهد المختصة وفى تقارير اللجان الخاصة تفصيلات وافية فى هذا الشأن .

كما بحث موضوع تدريب هؤلاء الفنيين تدريبا يمكنهم من القيام بأعمالهم فى الخدمات التى ستطلب اليهم بحيث يقومون بها خير قيام .

وقد بدأ التدريب العملى للاخصائيين الاجتماعيين اللازمين للدفعة الاولى من الوحدات المجمعة ونظمت لهم البرامج النظرية بالقاء محاضرات عليهم من أعضاء المجلس وكبار الاخصائيين ثم انتقلوا الى التدريب العملى فى الوحدة المجمعة ببرنشت بمديرية الجيزة وخصص لهم مشرفون اخصائيون فى النواحى المختلفة التى يحتاج اليها العمل بالريف وما زالوا يتلقون تدريبهم العملى فى هذه الوحدة حتى تستقبلهم وحداتهم وقد اكتسبوا الخبرة الكافية .

وكذلك الحال مع الاطباء فقد قضوا فترة تمرين بقسم الامراض المتوطنة وهم يتدربون الان ببعض مستشفيات القاهرة فى النواحى التى لم يسبق لهم التمرين عليها فى فترة الامتياز مما يتصل اتصالا وثيقا بعملهم فى الريف .

كما يجرى الان تدريب الاساتذة الذين اختارهم المجلس بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم لتدريب مدرسى الوحدات المجمعة حتى يباشروا عملهم فيها عند افتتاح العام الدراسى .

وعلى ذلك فيكون المجلس قد فرغ من وضع نظم التدريب وبرامجها فى صورتها النهائية بحيث يضمن أن تكون جميع المنشآت مستعدة لاداء الخدمة فور الانتهاء من بنائها .

رابعا ـ تجهيز المنشأة :

قد أعدت الكشوف اللازمة لتجهيز أغلب المنشآت التى ستفتح خلال اكتوبر سنة ١٩٥٥ أو قبل ذلك . وقدرت تكاليف الحصول على هذه التجهيزات وبدىء فى شراء الكثير منها ولن يمضى وقت طويل حتى تكون جميع هذه الكشوف قد أعدت وأخذت سبيلها فى التنفيذ .

البرنامج الشامل

لم يفت المجلس أن مهمته الاساسية هى « بحث السياسة العامة ووضع الخطط

الرئيسية للتعليم والصحة والعمران والشئون الاجتماعية مع مراعاة التنسيق بينهـا وربطها بما يحقق النهوض الاجتماعى وبما يتفق والسياسة العليا للدولة ٠

وعلى ذلك فقد ضمن المجلس لائحته الداخلية النص الآتى فى المادة ٨ وهو « **يضع المجلس خطة شاملة للنهوض الاجتماعى ، تنفذ فى مدى زمنى معين على مراحل مفصلة وفقا للحاجات العامة وللموارد المتـاحة لكفايتها ٠**

ويرفع المجلس هـــذه الخطة الى مجلس الوزراء لاقرارها ولتقرير أوضـــاع تنفيذها » ٠

وبذلك يكون المجلس قد التزم بأن يقدم للدولة برنامجا كاملا للنهوض الاجتماعى قائما على دراسة وافية للاحتياجات والامكانيات لمختلف أفراد الشعب وفئاته على أن يكون تنفيذ هذا البرنامج على مدى سنوات عديدة ٠

وبذلك تستطيع الدولة أن تواجه أعباءها المستقبلة سنة بعد سنة فتوجه سياستها المالية والانشائية توجيها يتفق مع البرامج التى تلتزم بها ٠

واذا كان هذا المجلس قد اتجه من أول الامر اتجاها يتمشى مع فلسفة التخطيط الشامل فذلك لايمان العاملين فيه بأن هذا الاتجاه هو السبيل الوحيد لرفع مستوى الوطن فى كافة نواحيه ٠

والتخطيط الشامل للخدمات يستلزم :

١ ـ حصر جميع أنواع الخدمات المباشرة وغير المباشرة التى يلزم توفيرها للوفاء بحاجات الشعب ٠

٢ ـ تحديد المستويات التى يجب أن نستهدف الوصول اليها بالنسبة لكل نوع من الخدمات ٠

٣ ـ حصر الخدمات الحالية ومدى توافرها وتوزيعها على مناطق القطر وعلى فئات الشعب ٠

٤ ـ تحديد الزيادة اللازمة فى كل أنواع الخدمات للوصول الى المستوى المطلوب مع عدالة التوزيع ٠

٥ ـ حساب تكاليف الانشاء وتوزيعها على السنوات طبقا لامكانيات البلاد ٠

٦ ـ توفير المواد اللازمة لعمليات الانشاء والتجهيز على اختلافها ٠

٧ ـ اعداد الفنيين اللازمين لادارة مختلف المنشئات ٠

٨ - اعداد البرامج والنظم التى تسير عليها المنشئات الجديدة لتحقيق الاغراض المقصودة منها ٠

٩ - ارتفاع مستوى الخدمات الحالية حتى تصل الى أقصى الكفاءة بأقل النفقات ٠

١٠ - حساب تكاليف التجهيز والادارة لجميع المنشئات للحصول على صورة كاملة للاعباء التى ستتحملها الدولة ٠

١١ - التنسيق التام بين التخطيط الاجتماعى والتخطيط الاقتصادى حتى يتحقق التوازن بين الحاجات والامكانيات على طول المدى ٠

١٢ - انطباق البرامج على حاجات الافراد والمجتمع والتمشى مع التطور الاقتصادى الاجتماعى الذى تستهدفه الدولة ٠

أطلس الخدمات :

وقد سار المجلس شوطا طويلا فى تنفيذ هذه الخطوات فكان فى دراساته وبحوثه يجمع البيانات فى الصورة التى تنسق مع المبادىء السابق ذكرها وقد وضعت هذه البيانات بصورة تفصيلية فى **أطلس الخدمات** الذى أصبح من المراجع الرئيسية التى تطلب بالحاح شديد لا فى مصر فقط بل من مختلف أنحاء العالم ٠

وأن نظرة واحدة الى هذا الاطلس لتوضح كل التوضيح ما يجب أن يتخذ من خطوات لوضع البرامج الشاملة ٠

التنسيق بين الانتاج والخدمات :

واذا كان وضع البرامج الشاملة يستلزم التنسيق بين الاحتياجات والامكانيات فانه يصبح مما لا بد منه أن يقوم التنسيق الكامل بين ميدانى الانتاج والخدمات ، فالانتاج اذ يرمى الى رفع مستوى الدخل فانه يقصد فى النهاية الى رفع مستوى المعيشة والوصول بالخدمات التى تؤدى للشعب أو التى يؤديها الشعب لنفسه الى الحد الذى يفى بحاجته ويحقق له الصحة والسعادة والرفاهية والعيش الكريم ٠

والعلاقة بين برامج الخدمات وبرامج الانتاج علاقة توجد على مستويين :

الاول - مستوى التخطيط العام : لا يتأتى رسم سياسة شاملة مستقلة لاى من الجانبين اذ أن بينهما من التفاعل ما يحتم التنسيق الكامل بينهما فى برامج موحدة ٠

ولكل تغير فى الانتاج مشاكله وآثاره الاجتماعية كما أن للحالة الاجتماعية من صحة وتعليم وغيرهما أثرها المباشر أو غير المباشر فى الانتاج ٠

الثانى ـ مستوى التنفيذ : فليس هناك مشروع اقتصادى الا وله الجانب الاجتماعى الذى لا يجوز اهمال دراسته وبالعكس ٠

ولذلك كان من الضرورى التنسيق الكامل بين الجانبين ٠

هذا وقد نظر المجلس مذكرة قدمت اليه بهذا الخصوص فى جلسته الاخيرة وأقر ما جاء فيها من مبادىء وقرر أن يحيلها الى لجنة مشتركة من مجلسى الانتاج والخدمات لدراستها معا ٠

الخطة الشاملة

ويبدأ المجلس فى الوقت الحاضر فى وضع الخطة الشاملة للخدمات فى الدولة على مدى السنوات العشر القادمة وقد بدأت الهيئة الفنية فى وضع الخطوط الرئيسية لهذه الخطة التى تستلزم دراسات عديدة متشعبة نلخصها فيما يلى :

١ ـ دراسة ما ينتظر أن ينفق على الخدمات من ايرادات مصادرها الاموال المصادرة أو ميزانية الدولة أو ايرادات مجالس المديريات أو غيرها من تبرعات الاهلين على اختلافها ٠

وهناك عدة مبادىء جديرة بالبحث بهذه المناسبة :

أولها : ان الاموال المصادرة يجب أن ينظر اليها على أنها رصيد يغل ايرادا وأن التصرف فيها يجب أن يتبع سياسة مرسومة يراعى فى وضعها حاجة الدولة من الخدمات على مدى السنوات العشر وقدرة ميزانية الدولة وميزانيات مجالس المديريات على الانفاق على الخدمات خلال هذه المدة ٠

وهذه السياسة لا يجوز أن تكون سياسة تصفية فحسب بل الواجب أن تكون سياسة استثمار فى نفس الوقت ٠ فاذا بحثت الموارد الممكن الحصول عليها من الاموال والممتلكات المصادرة على هذا الاساس أمكن الاطمئنان الى تنفيذ البرامج المستقبلة ٠ بل ومن المستساغ فى هذه الحالة أن ينفق من هذه الاموال على مشروعات انتاجية تستغل فيها لتدر أرباحا معينة ٠

وثانيها : أن ايرادات مجالس المديريات لا يجوز أن ينظر اليها على أساس ميزانياتها الحالية ، بل يجب أن ينظر فى تدعيم هذه الميزانيات بحيث تتزايد مقدرة هذه المجالس على المساهمة فى الانفاق على الخدمات ٠

وثالثها : أن الخدمات لا يمكن أن تعمم وتبقى فى نفس الوقت مجانية للجميع بل يجب أن تفرض رسوم مقابل الخدمة على القادرين ويجب التوسع فى نظم التأمين التى تعتبر ايرادا للخدمات الصحية وما اليها تستعين به الدولة على قيام هذه الخدمات واستمرارها ، شأنها فى ذلك شأن دول الارض جميعا · اذ أن تقديم الخدمات للجميع من غير مقابل أمر مستحيل ونحن بين احتمالين : الاول ، أن نتوقف فى منتصف الطريق ونصبح غير قادرين على تنفيذ برامجنا · والثانى ، أن ننظر من الان فى رسم السياسة الواجب اتباعها فى تحميل القادرين من المنتفعين بطريقة أو بأخرى جانبا من الاعباء التى تتحملها الدولة فى الوقت الحاضر والتى ستتزايد زيادة كبرى عند تعميم الخدمات · ومن المؤكد أن مساهمة المنتفعين فى نفقات خدمتهم ستؤدى الى رفع مستوى الخدمة وزيادة تعلقهم بها واشعارهم بقيمتها وأهميتها وتفادى سوء استغلالها اذ يصبح منهم رقباء عليها ·

٢ ـ دراسة الخدمات الموجودة فى جميع أنحاء الدولة وتقدير المستويات التى يلزم الوصول اليها حتى تصبح هذه الخدمات كافية لاحتياجات الشعب · وذلك عن طريق حصر الموجود نوعا وكما وسعة ثم تحديد المطلوب طبقا للمستويات العالمية ولآراء الفنيين والاخصائيين ·

٣ ـ تحديد ما يلزم لقيام هذه الخدمات من منشئات وما يلزم لادارتها من فنيين وما يلزم لها من أثاث وتجهيزات مختلفة ·

٤ ـ تحديد التكاليف اللازمة للانشاء وللادارة السنوية فى ضوء الدراسات السابقة حتى يتبين المدى الذى سيصل اليه الاتفاق للارتفاع بالخدمات الى الاهداف المطلوبة ·

٥ ـ ترتيب الاولويات بين مختلف الخدمات فى مختلف مناطق الجمهورية وتوزيعها على السنوات المختلفة حتى يمكن أن يتكون من هذا التوزيع برنامج منسق شامل يتفق وموارد الدولة وامكانياتها فى مختلف النواحى ويتفق مع البرامج والمشروعات الاقتصادية العامة للبلاد ·

٦ ـ تنسيق سياسة الانتاج وسياسة التعليم وسياسة تدريب الفنيين على طول مدة البرنامج مع احتياجات هذا البرنامج من كافة النواحى ·

وسيستغرق وضع هذا البرنامج بضعة أشهر ويتطلب وضعه بصورة مرضية أن تشترك وزارات الخدمات مع المجلس فى جميع الخطوات حتى يمكن أن يعبر هذا البرنامج تعبيرا صادقا عن احتياجات المواطنين وعن امكانيات الدولة ·

وسيكون وضع هذا البرنامج الشامل هو الصرح الاساسى الذى يقوم عليه

بناء وطن جديد . ولا شك أن من واجبنا أن نقدم للمواطنين صورة لما نؤمل أن يبنى لهم فى المستقبل القريب .

وهذه الصورة هى التى تفتح أمامهم أبواب الامل وتبعث فيهم روح الثقة والاطمئنان فى مستقبلهم وتقضى على روح التشاؤم والشك اللذين هما الاساس الذى تنبنى عليه العوامل الهدامة فى نفوسهم .

وان مجلس الخدمات قد ساهم بنصيبه المتواضع فى بعث الثقة والامل فى نفوس المواطنين اذ رأوا بأعينهم أن ما أعلن من مشروعات فى ٧ أبريل الماضى قد أخذ سبيله الى التنفيذ كاملا بعد مضى شهور قليلة .

فها هو برنامج مكافحة الدرن قد استكمل وبدأ التنفيذ فى جميع انشاءاته .

وها هو برنامج الامراض المتوطنة قد بدىء فيه وهو سائر فى طريق الاستكمال .

وبرنامج بناء مستشفيات للامراض العقلية طرح فى المناقصة .

أما برنامج الوحدات المجمعة فقد تم التعاقد على جميع وحدات السنة الاولى وعددها ٢٠٠ وحدة وقد انتهت انشاءات الدفعة الاولى وعددها ٣٢ وحدة وسينتهى العمل فى الوحدات الباقية فى موعدها المقرر من هذا العام .

وبرنامج بناء مساكن الطلبة الجامعيين قد بدىء تنفيذه فعلا . وكذلك بناء اتحادات ومطاعم للطلبة فى جميع الجامعات .

وكذلك برنامج مستشفيات العمال فقد بدىء بتنفيذه . وكذلك الشأن بالنسبة لمساكن العمال .

وكذلك الامر بالنسبة لمستشفى الموظفين .

أما نقط البوليس فى الريف فان مشروعاتها معدة للتنفيذ فى الوقت الذى تقرر فيه وزارة الداخلية ذلك . ولا يبقى من مشروعات المجلس بعد ذلك الا مشروع مستشفى السرطان الذى تعاد دراسته الان فى وزارة الصحة ليأخذ صورته النهائية .

هذا سجل لاعمال مجلس الخدمات منذ انشائه ، والمجلس اذ ينظر الى ماضيه القصير فانما يلتمس من هذا الماضى قوة تدفعه فى المستقبل لان يقوم بالعبء الملقى عليه ، ولأن يحمل الأمانة التى تعرض لها . وهو اذ يقدم للمواطنين حسابا عن أعماله ، انما يرجو أن يكون قد قام بواجبه وأن يجد عندهم من التقدير ومن المعونة ما يعطيه القوة التى تهيئه لخدمتهم فى المستقبل .

لجان المجلس

ولما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٩٣ سنة ٩٥٣ الخاص بانشاء المجلس الدائم للخدمات العامة تنص على تشكيل لجان تختص كل منها بناحية من نواحى نشاطه . فقد قام المجلس تنفيذا لذلك بتكوين عدد من اللجان تعمل جميعا فى تناسق كامل بينها حتى تجىء توصياتها وقراراتها مستوفاة الدراسة كاملة البحث .

ولجان المجلس حاليا هى :

١ ـ لجنة الشئون الاجتماعية .

٢ ـ لجنة الاحصاء .

٣ ـ لجنة شئون التربية والتعليم .

٤ ـ لجنة الخدمات غير الحكومية .

٥ ـ لجنة الشئون الصحية .

٦ ـ لجنة الشئون المالية .

٧ ـ لجنة الشئون الهندسية .

٨ ـ لجنة الشئون الادارية .

٩ ـ اللجنة الأهلية لمسائل السكان .

١٠ ـ المجلس الأعلى لرعاية الشباب .

لجنة الشئون الاجتماعية

تقوم لجنة الشئون الاجتماعية باجـــراء البحوث الكاملة لتبين حاجة الافراد والأسر والجماعات فى المجتمع المصرى ، ودراسة مستوى المعيشة ، وتعيين الحـــد الأدنى لهذا المستوى لتتهيأ للمواطن المصرى عيشة كريمة .

كما تقوم بدراسة المشاكل الاجتماعية الرئيسية للوقوف على العوامل المسببة لها واقتراح طرق العلاج ، واجراء الدراسات التحليلية للمجتمعات المحلية لرفع مستوى هذه المجتمعات وتدعيم الرابطة الاجتماعية بين أفرادها .

وعلى ضوء هذه الدراسة تقترح اللجنة ما تراه من مشروعات جـــديدة أو من تدعيم لمشروعات قائمة لتكون أوفى بالحاجة وتعمل على التنسيق بين مختلف الخدمات لضمان تأديتها على أكمل وجه وبأقل النفقات .

وتدرس اللجنة الوسائل اللازمة لنشر الوعى الاجتماعى بين أفراد الشـعب ، ضمانا لاستجابتهم لمشروعات الاصلاح ومساهمتهم فيهـــا وانتفاعهم بخدماتهـــا انتفاعا كاملا.

وتقوم اللجنة باقتراح ما تدعو اليه الحاجة من تشريعات ودراسة التشريعـــات الاجتماعية والاقتصادية الحالية لتتمشى وروح العهد الجديد .

وتعنى اللجنة بدراسة وســـائل توفير الفنيين اللازمين للعمل فى الميـــدان الاجتماعى ووضع أسس اختيارهم وبرامج تدريبهم .

ومن أهم المسائل التى تعنى بها هذه اللجنة مسائل الأسرة ومشاكل السـكان واصلاح القرية ورفع المستوى الاجتماعى فى الريف ورعاية الشباب ومسائل العمـل والعمال والتعاون .

وقد بدأت اللجنة أعمالها بدراســـة تقرير اللجنة الوزارية للشئون الاجتماعية للتخطيط والتنسيق وهو ما أطلقت عليه (البرنامج الاجتماعى) وما يتصـل به من ملاحق . وقد توسعت اللجنة فى دراسة بعض أجزاء هذا التقرير توسـعا استدعى دراسة مسائل لم يتناولها التقرير بالتفصيل كما استدعى تكوين لجان فرعية خاصة

لنظر بعضها واقتراح الحلول العملية اللازمة لها ، كما انها قد أخذت ببعض الاجزاء كما هى وأقرت التوصيات التى اقترحتها اللجنة بشأنها ٠

وقد تناول عمل اللجنة علاوة على دراسة ذلك التقرير بحث بعض الموضوعات التى أحيلت اليها سواء من وزارة الشئون الاجتماعية أو غيرها من الجهات أو الموضوعات المتصلة بادارة الوحدات المجمعة وتزويدها بالموظفين الاجتماعيين واعدادهم ٠

ويمكن تلخيص الموضوعات التى بحثتها اللجنة فى الآتى :

أولا ـ دراسة الجزء الاول من التقرير (المبادىء العامة)٠

الاسرة والسكان ونهضة القرية

ويتضمن هذا الجزء :

(١) طائفة من المبادىء العامة التى يجب مراعاتها لتوجيه النهضة الاجتماعية المنشودة وجهة سليمة من ضرورة الاعتراف بشخصية الفرد كمواطن والمحافظة على كرامته ، وتشجيع النشاط الاهلى كأساس للخدمة العامة ، مع التعويل على الاساليب العلمية والدراسة الواقعية ٠

٢ ـ **رعاية الأسرة وحمايتها :**

رأت اللجنة أن مشاكل الاسرة ترجع الى أسباب ثلاثة رئيسية :

أولا ـ الصعوبات الاقتصادية ٠

ثانيا ـ عدم صلاحية كثير ممن يقدمون على الزواج لمباشرة الحياة الزوجية وتفهم مسئولياتها ، بسبب صغر السن والمرض وعدم النضج الفكرى والنفسى ٠

ثالثا ـ كثرة الطلاق وتعدد الزوجات وما يؤدى اليه من تفكك الاسرة وشقاء الابناء وان هذه المشاكل يعالج بعضها بالتنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة والبعض بالتعليم والارشاد والبعض الاخر بالتشريع ٠ وقد أوصت اللجنة بما يأتى :

أ) التدقيق فى تطبيق القانون الخاص بالحد الادنى لسن الزواج منعا لمساوىء زواج غير الناضجين من الصغار ٠

ب) وفيما يختص بما اقترحته اللجنة من اصدار تشريع بضرورة الكشف الطبى على الراغبين فى الزواج وتحريمه على المصابين بمرض معد أو وراثى

رأت اللجنة ألا يتم الزواج بغير تقديم شهادة طبية بسلامة الزوجين صحيا مع توفير الوسائل اللازمة لتسهيل الكشف على الجميع .

ج) الحد من الطلاق ، والزواج بأكثر من واحدة ، وتعويض الطرف المعتدى عليه بالطلاق ورفع سن الحضانة للطفل .

وقد شكلت لجنة خاصة لوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ من السادة وزراء العدل والأوقاف والمعارف والشئون الاجتماعية ورئيس المجلس وسكرتيره العام أعدت مشروع قانون يحقق المبادىء الآتية :

ا) فيما يتعلق بتطبيق القانون الخاص بسن الزواج تطبيقا دقيقا رؤى أن تعتبر شهادة الميلاد الوثيقة الأساسية لاثبات السن ، فلا يلجأ الى شهادة طبية للتسنين الا اذا قام الدليل على سقوط القيد ، على أن تصدر هذه الشهادة من طبيب مسئول بدون رسوم .

ب) لا يقبل الزواج بثانية قانونا الا باذن من القاضى بعد تبين المبررات والحكم على قدرة الزوج المالية ، ومقتضى هذا ألا تسمع دعوى الزواج بزوجة ثانية اذا كان قد عقد على خلاف ذلك .

ج) تعويض الطرف المعتدى عليه اذا وقع الطلاق بدون مسوغ واذا لم يتفق الطرفان على التعويض قدره القاضى .

د) تبسيط اجراءات التقاضى والتحكيم فى حالة طلاق الضرر .

هـ) للقاضى رفع سن الحضانة للطفل سنتين والى سن البلوغ عند الضرورة .

وقد عرض هذا المشروع على المجلس ووافق على المبادىء التى تضمنها ولكنه لم يأخذ طريقه للتنفيذ بعد .

٣ - موضوع السكان :

تضمن التقرير ملحقا خاصا عن « الموقف السكانى فى مصر » أعده السيد وزير الشئون الاجتماعية وقد أوضح فيه على ضوء الاحصائيات والبيانات أن هناك نموا سريعا فى سكان مصر لا يصاحبه نمو معادل فى الموارد الاقتصادية الأمر الذى أدى الى عدد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن انخفاض مستوى معيشة الشعب مما يدعو الى المبادرة برسم سياسة سكانية لعلاج هذه المشكلة على أسس علمية عملية صحيحة .

وقد درست اللجنة الموضوع ورأت أن المسألة تتطلب قيام هيئة تختص بدراسة جميع الحقائق المتعلقة بالاتجاهات السكانية فى مصر وما يتصل بها من عوامل نفسية

واجتماعية وتقليدية وكذلك دراسة العلاقة بين نمو سكان مصر ونموها الاقتصادى على ضوء مواردها الحالية وامكانياتها الفعلية وتصوير الموقف تصويرا واقعيا يعتمد على الأرقام ويبعد عن التحيز ثم التقدم بتوصيات تصلح كأساس لرسم سياسة سكانية تحقق للبلاد ما ترجوه من رفاهية ومكانة دولية .

وقد تكونت بناء على اقتراح اللجنة لهذا الغرض لجنة دائمة بالمجلس يطلق عليها « اللجنة الأهلية لمسائل السكان » .

٤ - رعاية الأحداث :

تضمن التقرير ملحقا مستقلا عن موضوع مشاكل الأحداث قامت اللجنة بدراسته .

وعلى ضوء مناقشات اللجنة واتجاهاتها رؤى تكوين اتحاد عام لرعاية الأحداث لتوجيه جهود الهيئات المشتغلة برعاية الاحداث وتنسيقها كما تمت دراسة مشروع لانشاء عدد من الوحدات لخدمة الأحداث خدمة كاملة بمدينتى القاهرة والاسكندرية .

٥ - النهوض بالقرية :

كما بحثت اللجنة القسم الخاص بالنهوض بالقرية من تقرير لجنة الشئون الاجتماعية وأيدت اللجنة ما ذهب اليه من أن الخطة الأساسية فى اصلاح القرية هى مساعدة أهلها على أن يساعدوا أنفسهم ، وذلك بأن يقتنعوا بضرورة تغيير كثير من طرائقهم وعاداتهم فيشعرون بحاجاتهم الى الخدمات الصحية والثقافية والاقتصادية ويحسون بأنهم يؤلفون جماعة لها شخصيتها ومميزاتها ومصالحها المشتركة ويدركون أن التعاون بينهم والعمل الجماعى وسيلتهم الاولى لتحقيق مطالبهم المختلفة وضرورة العمل على نشر المراكز الاجتماعية وجمعيات الاصلاح الريفى وجعلها مصدرا للارشاد الاجتماعى والتعاونى والزراعى فى القرية وذلك بالعمل على ما يأتى :

١ - تنسيق الخدمات فى الريف بما يحول دون تكرارها أو تعارضها ويحقق الاقتصاد فى المال والوقت والجهد .

٢ - اعتبار جمعيات المراكز الاجتماعية والاصلاح الريفى خطوة أولى وضرورية فى سبيل اقامة الحكم المحلى فى صورة المجلس القروى بحيث يصبح اشتراك أهل القرية فى هذه الجمعيات أشبه بفترة تمرين وتجربة تؤهلهم لتفهم أسس الحكم المحلى وتحمل أعبائه .

٣ - دعم النظام التعاونى والتعويل عليه - الى أبعد حد - فى نهضة الريف .

٤ - العناية بالموظفين الذين يؤدون الخدمات فى الريف وتوفير أسباب الراحة لهم - قدر الامكان - فى المسكن ووسائل الانتقال وأسباب الترفيه والتثقيف .

٥ - زيادة الاستعانة بالعنصر النسوى فى الخدمات الريفية لان المرأة أقدر على الارشاد والتوجيه والخدمة فى ميادين كثيرة أخصها الاتصال بالنساء فى البيوت وتوجيههن الى ما يرفع مستوى الأسرة .

وأثارت مناقشة هذا القسم بعض موضوعات أخرى خصصت لها لجان فرعية واستغرق بحثها جلسات طويلة نذكرها فيما يلى :

٦ - تنسيق الخدمات الحكومية :

شكلت بالمجلس لجنة فرعية لتنسيق الخدمات العامة الحكومية اشترك فيها وزراء الخدمات ، وقد استعرضت هذه اللجنة الخدمات العامة الحكومية وكيفية أدائها وطرق الاشراف عليها ومدى التعاون بينها . وقد لاحظت هذه اللجنة أن الخدمات قد نمت فى ربع القرن الماضى نموا لا بأس به الا أنها لم تحقق الغرض المنشود منها ولا تزال دون الحاجة وخاصة فى الريف ورأت أن هذا يرجع الى أنه لم يكن للاصلاح الريفى سياسة مرسومة تلائم بينه وبين امكانيات الدولة وحاجات البلاد فلم يكن ثمة تناسق أو انسجام بين المشروعات التى تقوم بها الوزارات المختلفة وحتى بين مشروعات الوزارة الواحدة نفسها فضلا عن بعدها عن البساطة وغلوها فى الاسراف واهمالها لناحية استثارة الوعى القومى واستجابة الجماهير ومساهمتها مما باعد بينها وبين حياة الريف وأهله .

وفوق هذا فقد كانت هذه المشروعات تدار طبقا لنظام مركز شديد مستخدمة لوائح بالية مما قضى على شخصية الهيئات المحلية ، وأضعف روح الابتكار والاستعداد لتحمل المسئولية بين المنفذين المحليين .

وقد انتهت اللجنة الى عدة توصيات رأت أنها تحقق اتجاهات المجلس فى **تشجيع الحكم المحلى والاخذ بنظام اللامركزية وتنسيق الخدمات الحكومية بالريف** نوردها فيما يلى :

١ - أن تتبع وزارات الخدمات نظام اللامركزية الادارية بحيث يكون لكل منها فى عاصمة المديرية أو الاقليم ادارة يشرف رئيسها على جميع أعمال الوزارة وموظفيها بالاقليم وتكون له سلطات رئيس المصلحة .

٢ - أن ينشأ فى كل مديرية أو اقليم ، مجلس تنسيقى - أو مجلس خدمات اقليمى - يشترك فيه رؤساء الادارات الاقليمية وممثلون للاهالى ، وتكون وظيفته

اقتراح برامج الخدمات والاشراف على تنفيذها وتنسيقها فى الاقليم . وبهذا نخطو خطوة نحو الحكم المحلى . ويوم أن تتكون مجالس المديريات ستقوم هى بوظيفة هذا المجلس .

٣ - أن تؤدى الخدمات بواسطة وحدات محلية تخدم الوحدة حوالى ١٥٠٠٠ من السكان وتشمل كل الخدمات ، الصحية والاجتماعية والزراعية والتعليمية والعمرانية دون مغالاة فى التخصص وتكون لها هيئة من الموظفين والأهالى لتنسيق خدمات الوحدة وتتبع تنفيذها .

٤ - فى القرى الاخرى الداخلة فى نطاق الوحدة تنشأ فى كل قرية هيئة محلية تكون خطوة نحو الحكم المحلى وفى القرى التى لا تكون مقر الوحدة تعتبر المدرسة فرعا للوحدة ومركزا لبعض الخدمات التى تؤدى فى القرية وتشتمل على قاعة للاجتماعات والارشاد الاجتماعى وحجرة للخدمة الطبية .

٥ - الاخصائى الاجتماعى هو حلقة الاتصال بين الأهالى والخدمات المختلفة ويعتبر الواسطة فى توصيل مختلف الخدمات فى دائرة الوحدة ويؤدى كل ما يمكن من الخدمات العمرانية والارشادات الزراعية الى جانب عمله كمنظم اجتماعى ويستعين فى كل ذلك بالمختصين التابعين للوزارات المختلفة ويتلقى تعليماتها على أن تحدد مهمته تحديدا واضحا وتربط بالجهات المختصة التى تساعده على تلبية خدمات المنطقة .

٦ - تستكمل المجموعات الزراعية بحيث تنشأ مجموعة فى كل مركز ادارى ثم ينظر بعد ذلك فى انشاء فروع لبعض هذه المجموعات اذا دعت اليها الضرورة أو صعوبات العمل .

ووزارة الزراعة - وان تكن هى المسئولة عن الارشاد الزراعى - تستخدم موظف الوحدة كمندوب لها فى منطقته وتزوده بكل ما يحتاج اليه من ثقافة زراعية أو خدمات ريفية .

وتنفيذا لهذه التوصيات رأت اللجنة تكوين ثلاث لجان فرعية :

الاولى لدراسة تطبيق نظام اللامركزية بوزارات الخدمات والسلطات المالية والادارية واللوائح المختلفة اللازم اصدارها أو تعديلها لتحقيق هذه اللامركزية بالاقاليم .

والثانية لاعداد خريطة عامة شاملة لجميع الخدمات الحالية وتوقيع الوحدات المقترحة عليها ووضع برنامج للتوسع فى السنوات الخمس القادمة .

والثالثة لدراسة الوسائل التى تؤدى لان تصبح مدرسة القرية أداة اجتماعية لايقاظ الوعى الاجتماعى وتقديم مختلف أنواع الخدمات الاجتماعية والثقافية .

٧ - الحكم المحلى للقرية :

تكونت لجنة فرعية لبحث موضوع توفير الحكم المحلى للقرية ورأت صياغة قانون جديد لمجلس القرية ، ولما كانت لجنة أداة الحكم التابعة للجنة الدستور تقوم بصياغة تشريع مماثل فقد اشتركت اللجنتان فى اعداد مشروع قانون الهيئات المحلية .

٨ - التعـــاون :

شكلت لجنة خاصة لبحث الوسائل التى تؤدى الى تدعيم التعاون ووضع الاسس التى ينبغى أن يستقر عليها ليكون فعالا ومنتجا فى نهضة مصر وحياة أبنائها .

وقد شمل بحث اللجنة النواحى الآتية :

١ - السياسة العامة للحركة التعاونية فى مصر .

٢ - الجمعيات التعاونية الزراعية والائتمان الزراعى .

٣ - تعديل قانون التعاون .

وقد رأت اللجنة عند بحث موضوع أثر التعاون فى النهوض بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للقرية انه لكى نتبين الأساليب التى يجب اتباعها لدعم التعاون وتنشيطه لا بد من القيام بتجربته فى منطقة أو منطقتين من مناطق الريف توفر فيهما للجمعيات جميع أسباب الاشراف والتوجيه وتكون الجمعية التعاونية فيها هى المعرض الوحيد لأهل القرية وهى التى تقوم بمراقبة استعمال السلف للأغراض المطلوبة لها وكذلك تحصيلها وبيع محصولات أهل القرية تعاونيـــا وتوريد احتياجاتهم وغير ذلك من المشروعات الانشائية والنشاط الجماعى المتصل برفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى فى القـــرية .

١ - ويتطلب هذا أن تقصر معاملات بنك التسليف الزراعى على الجمعيـــات التعاونية فى منطقة التجربة فيقدم البنك القروض للجمعيات ، وهذه بدورها تقرض التعاونيين بشروط وأوضاع خاصة .

٢ - نقل أسهم بنك التسليف الزراعى والتعاونى المملوكة لأفراد الى الحكومة الى أن يتيسر نقلها الى الجمعيات التعاونية ليصبح البنك بنكا تعاونيا .

٣ - أن يعدل قانون التعاون والنظم الداخلية للجمعيات لتحقيق الاوضـــاع التى تعين على خلق جمعية تعاونية جديدة قوية من حيث شروط عضـــويتها ومجلس ادارتها ولجنة المراقبة والشروط المطلوبة فيها ، وشروط تعاقد الاعضاء مع جمعياتهم على بيع المحصول تعاونيا ، ومقدار ما يدفعه العضو لجمعيته كزيادة اكتتابه بنسبة

خاصة الى القروض ، وحق الجمعية فى التحصيل الادارى ، ووجوب استخدام الجمعية لموظف أو أكثر لامساك حساباتها ، وللعمل على تنمية أعمالها الاقتصادية ، وضم أكبر عدد من الأعضاء اليها وغير ذلك من التعديلات التى ثبت بالخبرة لزومها .

وقد اتمت اللجنة مراجعة قانون التعاون وتعديله على ضوء هذه الاتجاهات ووافق عليه المجلس وأرسل الى مجلس الوزراء ليتخذ سبيله الى التنفيذ .

ثانيا : دراسة الجزء الثانى من تقرير اللجنة الوزارية

العمـــــل والعمال

عكفت اللجنة على دراسة هذا الجزء دراســة طويلة وتوســـعت فى بحث بعض أجزائه وخاصة فيما يتصل بالتشريعات التى تنظم العلاقة بين العمال وأصـــحاب الأعمال وانتهت اللجنة الى التوصيات الآتية :

١ ـ العلاقات الصناعية : ترى اللجنة أن التقدم الاقتصادى والاجتماعى مرهون بالتعاون بين العمال وأصحاب الاعمال ولا بد أن توجه عناية خاصة لتجنب أســباب المنازعات وحلها بطريقة ميسورة وسريعة وحاسمة .

وذلك بتشجيع أصحاب الاعمال على التفاهم مع العمال عن طريق نقاباتهم وتنظيم التسوية الودية والتوفيق ، وتخصيص عدد من موظفى العمل ذوى الخبرة لأعمـــال التوفيق والتحكيم ، وتخصيص قضاة للمسائل العمالية ، والوقوف بابطال الفصـــل التعسفى عند أضيق الحدود .

٢ ـ النقابات والارشاد النقابى : ترى اللجنة أن للنقابات العمالية رسالة هامــة فى تحقيق الاستقرار فى العلاقات الصناعية والمساهمة فى التنمية الاقتصـــادية عن طريق النقابات .

ولكى تتمكن من القيام برسالتها لابد من أن يتحسن تنظيمها ويرتفع مستواهـــا عن طريق نشر الثقافة النقابية والاجتماعية والاقتصادية بين العمال ، والعناية بتربية القادة من النقابيين ، وتشـــجيع النشاط الاجتماعى للنقابات وتوجيه أصحاب الاعمال الى واجبهم فى المساهمة فى الارشاد النقابى بايجاد الاداة الكفيلة بحسن الاشراف على العلاقات والخدمات الاجتماعية .

٣ ـ الكفاية الانتاجية : يتطلب حسن استغلال القوى العاملة أن يتحسن العمل الذى تؤديه وترتفع قيمته الانتاجية والاقتصادية وتوصى اللجنة بتشـــجيع المصانع

والمؤسسات على انشاء مراكز خاصة للتدريب المهنى الى جانب المراكز العامة فى المناطق الصناعية ، والعناية بالتعليم الصناعى بحيث يتفق والاحتياجات الاقتصادية للبلاد ، وسد النقص الملحوظ فى الرؤساء والملاحظين ، ودراسة نظام التلمذة ووضع مشروع له ، يناسب الظروف المصرية .

كما أشارت اللجنة فى تقريرها الى موضوعات حماية العمال والتأمين وتوفير العمل وتقوم لجان خاصة بدراستها .

وانتهت بالترحيب بانشاء المركز الاقليمى للتدريب المهنى والكفاية الانتاجية فى مصر بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية ، وبتأليف المجلس الاستشارى الأعلى للعمل .

ثالثا : دراسة الجزء الثالث من تقرير اللجنة الوزارية

التنظيم الادارى لوزارة الشئون الاجتماعية

وقد أقرت اللجنة المشروع المقترح لتنظيم الوزارة على أساس اللامركزية الادارية وقد روعى فيه تحقيق النقط الآتية :

١ ـ زيادة سلطة المنفذين المحليين وقيامهم بمختلف خدمات الوزارة مع تحقيق التنسيق بين أعمال وزارة الشئون الاجتماعية وأعمال الوزارات الاخرى فى المحيط المحلى .

٢ ـ انشاء مراقبات فى دائرة المديريات والمحافظات تتولى البت فى التصرفات الادارية دون الرجوع الى الادارات المركزية وديوان الوزارة ، وذلك بأن يمنح المراقب سلطة شبيهة بسلطة مديرى المصالح ، على أن تضمن التنسيق بين مختلف خدمات الوزارات فى مستوى الاقليم .

٣ ـ تصبح المصالح الحالية ادارات فنية وتقتصر أعمال الادارات المركزية على التوجيه والنواحى الفنية .

رابعا : مشروعات أخرى

١ ـ مشروع واحة سيوة :

درست اللجنة تقريرا محالا من المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى عن واحة سيوه ورأت ايفاد بعثة الى هذه الواحة لدراسة الحالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية فى منطقة سيوه ـ وقد قدمت هذه البعثة تقريرها الى اللجنة

وبدراسته تبين أن للموضوع ناحيتين الاولى خاصة ببحث موضوع الانتفاع بمشروعات التوسع الزراعى ، والثانية خاصة بالخدمات اللازمة لتحسين الحالة الاجتماعية لأهالى سيوه .

فأما موضوع الخدمات اللازمة للواحة فقد رؤى أن تتقدم وزارات الخدمات كل بمشروعاتها فى الواحة ضمن ميزانيتها .

أما موضوع تعمير الأراضى المستصلحة فقد مر فى أدوار مختلفة منذ أعدت اللجنة الفرعية مشروعا لتعمير الـ ٣٥٠ فدانا المستصلحة بمهاجرين من الوادى حتى وفق المجلس ومجلس الانتاج الى أن اعتمد مجلس الوزراء مبلغ ٢٥٫٠٠٠ جنيه لهذا الغرض على أن يصرف بمعرفة وزارة الشئون الاجتماعية بالتعاون مع وزارة الزراعة .

وتتخذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ المشروع بواسطة لجنة مشتركة تضم مندوبين من مجلس الخدمات والوزارات المختصة .

٢ ـ مكافحة التسول :

تقدمت وزارة الشئون الاجتماعية بمذكرة الى المجلس تطلب فيها تدبير مبلغ ١٥٠٫٠٠٠ جنيه من الأموال المصادرة وهو المبلغ اللازم لتنفيذ مشروع مكافحة التسول وقد بحثت اللجنة هذه المذكرة ووافقت عليها وأحالتها للجنة المالية لبحث طريقة تدبير المبلغ .

لجنة الإحصاء

اتجهت الدولة فى عهدها الجديد الى الاخذ بأساليب النهضة السليمة التى لا بد منها وذلك بالتخطيط للمستقبل على أساس دراسة الحاضر دراسة علمية صحيحة قبل التورط فى أى مشروع سواء كان مشروع انتاج أو خدمات فأنشىء لذلك المجلسان الدائمان للانتاج والخدمات للقيام بهذا التخطيط . وقد حوت وظائف المجلس الدائم للخدمات العامة ما يأتى :

أولا ـ بحث السياسة العامة ووضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعمران والشئون الاجتماعية ٠

ثانيا ـ تقويم الخدمات العامة فى الدولة ٠

وطبيعى جدا أن التخطيط الناجح لا بد أن يسير على هذا النمط ، اذ لا بد أن تسبقه بحوث تبين بالدقة الحالة الراهنة حتى يتمكن القائم بوضع الخطط والبرامج من التشريع للمستقبل على ضوء هذه الحالة كما ينبغى معرفة الهدف لتتضح أوجه النقص اللازم تكملته والفجوات الضرورى ملؤها ٠ كذلك لا يكون التخطيط كاملا الا اذا شمل أيضا أسلوب تقييم يتيح للقائم بالتنفيذ أن يتبين من وقت الى آخر مدى نجاح برامجه والى أى حد ساهمت فى الوصول بالخدمات الى المستوى المرتفع المنشود٠

والاحصاء بشتى أساليبه لازم ضرورى لكل هذه العمليات التى تستدعى جمع الكثير من البيانات ثم عرضها عرضا واضحا ثم تحليلها تحليلا علميا دقيقا يؤدى الى نتائج صحيحة نافعة ٠

لهذا شكلت بالمجلس فى منتصف يونية سنة ١٩٥٤ لجنة للابحاث الاحصائية من خبراء الاحصاء بالمجلس أصبحت الآن لجنة فرعية من لجنة الاحصاء التى شكلها المجلس فى أكتوبر سنة ١٩٥٤ تضم كبار المتخصصين والمشرفين على ادارات الاحصاء وأقسامها بالدولة يعاونهم خبراء الاحصاء بالمجلس ٠ وتشمل وظيفة هذه اللجنة ما يأتى :

١ ـ جمع البيانات الخاصة بمختلف الخدمات من مصادرها الأصلية أو من المراجع الموثوق بها ومقارنة هذه البيانات بما يقابلها فى البلاد الأخرى حتى يمكن تحديد الاهداف المطلوبة فى كل خدمة ٠

٢ ـ بحث وسائل التقييم على اختلاف أنواعها بالاشتراك مع اللجان الاخرى حتى يمكن ايجاد مقاييس يعتمد عليها فى هذه الغاية ٠

٣ ـ معاونة اللجان الاخرى بالمجلس فى اعداد ما تحتاجه من بيانات احصائية واستمارات البحث اللازمة لتأدية الأعمال والبحوث المنوطة بها ٠

٤ ـ بحث وسائل جمع البيانات الاحصائية توطئة لرفع مستوى الأجهزة الاحصائية فى مصر ٠

٥ ـ بحث ما يحيله عليها المجلس من موضوعات احصائية واقتصادية واجتماعية وصحية وزراعية ٠

عيوب الأجهزة الاحصائية فى الدولة :

ومنذ أن بدأت اللجنة عملها اصطدمت بصعوبة لم تكن خافية على أى باحث له خبرة سابقة بالبيانات الاحصائية الحكومية فى مصر ٠ اذ أن أغلب البيانات اللازمة للأبحاث الهامة والمفيدة لها اما غير موجودة أو أنها موجودة وتفتقر جدا الى الدقة ٠ ويرجع ذلك الى عيوب أساسية فى نظامنا الاحصائى الحكومى أهمها :

١ ـ قيام أغلبها على أساليب تقليدية غير مرنة لم تتطور بحيث تساير النهضة العلمية ومقتضيات الظروف الحديثة فأصبح بها فجوات معيبة ٠ اذ ليس لدينا مثلا من البارومترات الاقتصادية سوى الرقمين القياسيين لأسعار الجملة ونفقات المعيشة على علاتها ـ وليست لدينا احصائيات عن البطالة أو حركة رؤوس الأموال أو أرقام قياسية للانتاج ٠ وغير ذلك من الأمثلة كثير مما ينقصنا وليس للدولة غنى عنه فى العصر الحديث ٠

٢ ـ تكرار العمل بحيث تجد أكثر من مصلحة أو وزارة تتناول موضوعا واحدا بالبحث بأساليب مختلفة تؤدى الى نتائج متضاربة مما يسبب ارتباكا للباحث الذى لا يجد سبيلا لتفضيل بعض النتائج على الاخرى ٠ وحتى اذا وجد هذا السبيل وكان بعضها فعلا يفضل الآخر ، أليس الأفضل اذن الاقتصار على هذا المصدر للبيانات وتوجيه الامكانيات المادية والفنية للمصادر الاخرى الى مجالات ينقصها البحث بدلا من ضياع أموال وجهود هيئات مختلفة فى محاولة جمع نفس البيانات ٠

٣ ـ عدم استغلال الكفايات الفنية الموجودة حاليا ـ على قلتها ـ وترك الاشراف على الأعمال الاحصائية لأفراد غير فنيين ٠

المجلس الاعلى للاحصاء :

لذلك اتجه التفكير الى ضرورة انشاء مجلس أعلى للاحصاء وتقدمت اللجنة بهذا الاقتراح الى المجلس فأقر المبدأ وشكل لجنة من المجلسين لدراسة الموضوع دراسة تفصيلية . وقد أوصت هذه اللجنة بضرورة انشاء المجلس الاعلى على أن تشمل اختصاصاته ما يلى :

١ - وضع برنامج شامل لجميع الاحصاءات والتعدادات اللازمة للدولة فى جميع مرافقها مرتبة حسب أهميتها ، مع تحديد الهيئات الحكومية التى تقوم بعمل هذه الاحصاءات والتعدادات وأوقات تنفيذها ، وكذلك اعتماد الأسس الفنية لها والاشراف على التنفيذ فى جميع مراحله حتى نشر النتائج .

٢ - القيام بتنظيم العمليات الاحصائية الآتية والاشراف عليها :

أولا : الدخل القومى والانفاق .

ثانيا : الأرقام القياسية الرئيسية .

ثالثا : سائر التقديرات الاحصائية التى تتطلب استخدام بيانات مجمعة من مصادر مختلفة .

٣ - اصدار البيانات الاحصائية الرسمية للجهات الحكومية الأهلية والهيئات الدولية .

٤ - مراجعة قوانين الاحصاء والتعداد باقتراح تعديلها بما يضمن القيام بالعمليات الاحصائية على أكمل وجه ممكن وفى أقصر مدة ممكنة بالنسبة لكل نوع حتى يتيسر استخدام البيانات والنتائج الاحصائية فى حدود الزمن الذى يجعل الاستفادة منها ذات موضوع .

٥ - بحث الميزانيات السنوية اللازمة للأجهزة الاحصائية فى الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة بما يتمشى مع البرامج التى يعتمدها ، ورفع ما يراه بشأنها الى مجلس الوزراء .

٦ - ترشيح الرؤساء الفنيين ووكلائهم لشغل الوظائف الفنية المقررة فى ميزانيات الأجهزة الاحصائية الحكومية ومن يندبون للقيام بأعمالهم فى هذه الوظائف وذلك فيما عدا وظائف هيئات التدريس الجامعية .

٧ - وضع خطط اعداد وتدريب الاحصائيين والقائمين بالاعمال الاحصائية المختلفة .

٨ ـ العمـــل على نشر الوعى الاحصائى فى البلاد وتشجيع البحث فى المواضيع الاحصائية ٠

واللجنة رغم اغتباطها بتأدية عمل ظل واجب الأداء أمدا طويلا بأن ساهمت فى اخراج فكرة المجلس الاعلى للاحصاء الى حيز الوجود ، وتفاؤلها ـ مثل كافة الهيئات التخطيطية الاخرى ـ بأن انشاء هذا المجلس سوف يتيح لها فرصة الحصول على بيانات سليمة دقيقة يمكن الاعتماد عليها ، الا أنها ترى من واجبها أن تحمل نفســـها أعبـاء أخرى هامة جدا من جمع بيانات وعمل أبحاث ودراسات لا تضطلع بها الان أية هيئة أخرى وهى غاية فى الأهمية لحسن ســير أعمـــال المجلس الدائم للخدمات ســـواء لاستخدامها فى مرحلة وضع الخطط والبرامج أو كأساس لمراحل تقييم آثار تنفيـذ هذه الخطط والبرامج ٠

سجل الاحصاءات الزراعية :

فالمجلس الدائم للخدمات رأى لتأدية رسالته أن يعمـــل على توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية لأهل الريف عن طريق الوحدة المجمعة التى من أهم أهدافها أيضا العمل على رفع المستوى الاقتصادى للفلاح عن طريق زيادة الانتـــاج الزراعى وتنمية الموارد بادخال الحاصلات الجديدة واستخدام التقاوى المنتقاة ونشر الصناعات الريفية التى تتوفر خاماتها فى القرية والتى يســهل تسويقهـا ، وهـــذا لا يتأتى الا برسم برنامج شامل من واقع بيانات واحصائيات عن مســـاحة الأراضى المنزرعة ومدى امكان التوسع الزراعى باستصلاح الاراضى البور وأنواع الحاصـلات الشائعة فى القرية ومتوسط انتاجها وكذلك الوقوف على الكفاية الانتاجية لحيوانات المزرعة لادخال الأصناف الممتازة التى تعمل على رفع مستوى الانتاج الحيوانى ٠

وهذه البيانات وأمثالها بجانب لزومها فى بداية الأمر لرسم البرامج فتتبعهـا أيضا من عام الى عام يظل ضروريا لامكان قياس مدى الاستفادة من هذه البرامج عـلى مر الزمن ٠

لذلك قامت اللجنة بعمل سجل للاحصاءات الزراعية لحفظه فى كل وحـدة من الوحدات المجمعة تجمع بياناته سنويا ليكون مرشدا للمصلح الزراعى وليهيىء أساسا لتقدير دخل المنطقة سنويا وكذا لتقييم نتائج الاصلاح فى المنطقة على مر السنين ٠

وسوف لا تقتصر فائدة سجل كل وحدة على منطقة الوحدة فحسب بل انه يعطى فرصة للهيئة التخطيطية العامة للدولة لرؤية الصورة الكاملة لجميع مناطق القطـــر لتتمكن من رسم برامج تضع الخدمة فى موضعها تماما من حيث وجـود امكانياتهـا والاحتياج لفوائدها ، كما يتيح لهذه الهيئة أيضا تتبع مشروعاتها العامة بالدراسة ٠

بحث ميزانية الاسرة :

كذلك رأت اللجنة ضرورة التعرف على مستوى معيشة طبقات الشعب المختلفة وتحديد العوامل التى تؤثر على هذا المستوى والوقوف على كيفية توزيع الدخل على أبواب النفقات المختلفة ، ولا يتم هذا الا بدراسة ميزانية الأسرة المصرية فى جميع أنحاء القطر والفئات المختلفة للمواطنين دراسة تفصيلية على ضوء نتائجها يتمكن المصلحون من رسم سياسة لتوجيه أفراد الشعب نحو اعادة توزيع ميزانية الاسرة على أسس تكفل لهم مستوى معيشة أفضل ، كما يمكن عن طريقها قياس التغييرات التى تطرأ على نفقات المعيشة ومعرفة مدى كفاية الأجور فى توفير أسباب المعيشة وقدرة الناس على شراء السلع والخدمات اللازمة لاستهلاكهم ٠

والدراسة الكاملة لميزانية الأسرة لا بد أن تبنى على بيانات تؤخذ عن سنة كاملة لتغير نظام الدخل والانفاق تغيرا كبيرا تبعا للمواسم المختلفة لا سيما فى دولة زراعية مثل مصر ، كذلك لا بد من اجراء هذه الدراسة على نطاق واسع يشمل عددا كبيرا من الاسر لتمثيل جميع طوائف الشعب المختلفة اقتصاديا وجغرافيا ومهنيا ٠

والبحث على هذه الصورة يعتبر استقصاء واسعا تخصصيا لا بد من متابعة القيام به باستمرار سنة بعد أخرى كما يفعل كثير من الدول الأخرى ، ولكن رؤى قبل البدء بتنفيذ البحث على نطاق واسع تجربته فى احدى المديريات ، وقد وقع اختيار اللجنة على مديرية الجيزة لقربها من القاهرة لاجراء تجربة استمارات البحث وعمل عدة اختبارات عن طرق جمع البيانات ونوع الباحثين وأثر التدريب فى دقة البيانات التى يحصل عليها هؤلاء الباحثون ، وقد اختيرت لهذا الغرض ثلاث قرى وافق المجلس عليها وعلى الميزانية المطلوبة ٠

وقد بدأ البحث فى قرى برنشت والشوبك الغربى وأم خنان بمديرية الجيزة ، واشترك فى جمع البيانات من الميدان سبعة عشر باحثا وباحثة بعد توجيههم فى عدة جلسات الى طريقة البحث ووسائله والغرض منه وكيفية جمع المعلومات الواردة فى الاستمارة ٠

وقد استمر من ٥ مارس حتى ٩ يونيه سنة ١٩٥٥ وأجرى على عينة قوامها ٧٥٢ أسرة من أسر القرى الثلاث وهى توازى خمس سكان هذه القرى وتمثل جميع الاسر بها تمثيلا صادقا ٠

وقد اتبع فى البحث ثلاث طرق : طريقة الزيارة الاسبوعية ، وطريقة الزيارة الشهرية ، وطريقة الزيارة التتابعية ـ ليمكن على ضوء النتائج اختيار أمثل الطرق من حيث دقة البيانات ووفائها بالغرض وقلة التكاليف ، لاتباعها فى البحث الشامل ٠

ويهدف هذا البحث الى التعرف على متوسط الانفاق وأوجه هذا الانفاق الى جانب الايرادات المختلفة والبيانات العامة التى تشملها استمارات البحث ٠

ويجرى الان استخراج نتيجة هذا البحث واستخلاص البيانات النهائية المتعلقة به٠

الدخل القومى ومستويات الاستهلاك :

شعرت اللجنة أنها عن طريق محاولتها خدمة أهداف المجلس سواء بجمع بيانات عامة عن كل قرية فى سجل الاحصاءات الزراعية للوحدة المجمعة أو بدراسة ميزانية الأسرة انما تركز اهتمامها على جزء واحد من الصورة الكلية ، اذ أن ايرادات الأسرة ومصروفاتها التى ينصب عليها بحث ميزانية الأسرة ان هى الا جزء من ايرادات القرية التى تتبعها الأسرة ومصروفاتها وذلك قد يتبين من سجل الاحصاءات الزراعية ، وهذا بدوره جزء من ايرادات الدولة ومصروفاتها الذى لا سبيل الى تبينه الا عن طريق دراسة الدخل القومى بأجمعه على صورة أنصبة موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة من ناحية وعلى طوائف الأفراد من ناحية أخرى ٠

لذلك اهتمت اللجنة بدراسة موضوع حساب الدخل القومى ومشاكله الاقتصادية ومحاولة التغلب عليها وهى تستعين فى دراستها هذه بالزملاء المختصين المتخصصين ٠

واللجنة تدرك جيدا أن مستوى معيشة الشعب الذى يضطلع هذا المجلس بالنهوض به غير قاصر على الناحية المادية بل يشمل ناحية أخرى تزيد أهميتها فى نظر هذا المجلس على أهمية الناحية المادية وهى الخدمات التى تؤديها الدولة للفرد سواء بمقابل أو بدون مقابل كالتعليم والرعاية الصحية وتعميم مياه الشرب ، وغير ذلك ، لذلك تقوم اللجنة بدراسة شاملة مقارنة لمستويات الاستهلاك التى تشمل كل ذلك وغيره مما يتيح مقارنة المستويات المختلفة للمعيشة سواء فى داخل الدولة أو بين هذه الدولة وغيرها من الدول ٠

معاونة اللجان الأخرى بالمجلس :

تقوم اللجنة بجانب كل ذلك بمعاونة اللجان الأخرى بالمجلس فى أبحاثها ودراساتها بجمع بيانات واعداد استبيانات ، فعاونت لجنة الشئون الاجتماعية فى تصميم استمارة لجمع بيانات عامة وشاملة عن المناطق التى ستنشأ بها الوحدات المجمعة لتكون البيانات التى تجمع بواسطتها قبل انشاء الوحدة كدليل يفيد الاخصائيين المختلفين عند توليهم أعمالهم بالوحدة ٠

كذلك صممت اللجنة استمارة هى « سجل الأسرة » تحوى بيانا شـــاملا عن كل أسرة بكافة أفرادها من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والصحية لكى يملؤها الاخصائى الاجتماعى ومساعدوه فى كل وحدة بمجرد انشائها لتفيده وزملاءه كأساس للخدمات التى سيؤدونها لهذه الاسر .

كما أن اللجنة تعاون فى جمع البيانات عن المعاهد التى تقوم باعداد الفنيين اللازمين لمشروعات المجلس من وحدات مجمعة وغيرها .

لجنة شئون التربية والتعليم

تقوم هذه اللجنة بدراسة مراحل التعليم المختلفة وأنواع التعليم فى كل مرحلة ، وعدد المدارس والفصول والتلاميذ والمعلمين فى كل منها دراسة تحليلية ٠

ودراسة احتياجات البلاد من كل نوع من أنواع التعليم ودراسة ميادين النشاط القومى القائمة والمنتظر قيامها فى المستقبل لتهيئة وسائل التنسيق بين أنواع التعليم المختلفة وبين احتياجات البلاد ٠

ودراسة ميزانيات التعليم فى كل نوع وكيفية نموها ـ وتحليل هذه الميزانيات تحليلا احصائيا تمهيدا لرسم سياسة بعيدة المدى للانفاق على التعليم ٠

ودراسة مقارنة لانواع التعليم واعداد المدارس والتلاميذ والمعلمين فى كل نوع وذلك فى دول أجنبية مختارة ، وجمع البيانات الاحصائية التى تبين مدى الملاءمة بين احتياجات هذه البلاد وأنواع التعليم عندها ٠

ودراسة خطط ومناهج التعليم المختلفة فى ضوء احتياجات البلاد حتى يمكن اقتراح الأسس التى يقوم عليها وضع الخطط والمناهج لكى تفى بالحاجات المتزايدة فى المجتمع المصرى ٠

وبحث الجهود الاهلية والمحلية فى التعليم بغية الوصول الى سياسة تخفف من أعباء الدولة بالنسبة للتعليم ، وتحقق الاشراف المحلى كما تهيىء السبيل لوفاء الاحتياجات المحلية فى التعليم علاوة على الأوضاع العامة ٠

هذا وقد قامت اللجنة الى الآن بدراسة برامج التعليم فى الريف واقترحت برامج لمدارس الوحدة المجمعة ترتكن على النشاط الريفى الاقتصادى والاجتماعى ، وتعد الاطفال لحياة نشطة راقية فى الريف ، كما تعدهم للاستمرار فى التعليم والوصول الى أعلى مراحله اذا رغبوا فى ذلك ٠

لجنة الخدمات غير الحكومية

ولما كانت الخدمات الأهلية تساهم فى ميدان الخدمة العامة بنصيب وافر فقد تكونت بالمجلس الخدمات غير الحكومية لحصر الهيئات التى تقوم بالخدمات العامة ، وأنواعها ، وأماكن نشاطها وتقييم هذه الخدمات لتحديد عدد المنتفعين بها ، ومدى كفاءة الخدمة ، وما ينفق عليها وبحث نواحى النقص والوسائل الكفيلة بايجاد التناسق بين الخدمات المختلفة وأنواع المعونة الفنية والمادية التى يجب أن توفرها الدولة لهذه الهيئات لتحقيق الأهداف المرجوة ، ومراجعة القوانين واللوائح التى تنظم النشاط غير الحكومى واقتراح تعديلها بما يتمشى مع الأوضاع الجديدة .

وقد شكلت هذه اللجنة لأول مرة بقرار من المجلس بجلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، وعقدت أول اجتماع لها فى ١٩٥٣/١٢/١٢ فتناقشت فيه عن ميادين نشاط اللجنة وأهمها : التعليم والصحة والتعاون ، فضلا عن الرعاية الاجتماعية ، وانتهت الى التوصيات الاتية :

ا) ربط الخدمات الاهلية مع الخدمات الحكومية ربطا وثيقا مع توزيع الخدمات الصحية على أنحاء القطر بحيث ينال كل فرد العناية الصحية بدون أن يتحمل أعباء مالية فى الانتقال الى مراكز الخدمة دون مبرر .

ب) الاهتمام بالناحية الوقائية الى جانب الناحية العلاجية .

ج) ادخال الدراسة الاجتماعية الطبية ضمن برامج الدراسة فى الكليات والمعاهد .

د) اعداد دراسة خاصة لاعداد الموظفين المشتغلين فى الريف .

هـ) اشتراط قضاء مدة تدريب بالعمل فى الريف قبل التصريح لاصحاب المهن بممارستها .

و) التعاون على أساس أنه نشاط أهلى يحل جميع المشكلات الاجتماعية .

وفى ضوء هذا طلبت الحصول على جميع أعمال الجمعيات الاهلية على اختلاف ألوان نشاطها فبحثته فى جلستها المعقودة يوم ٣ فبراير سنة ١٩٥٤ وتناقشت فيما تقدمت به اللجنة الشعبية لاصلاح السجون من الحصول على قيمة الأجور التى قدرتها مصلحة السجون للمسجونين الذين سخروا فى أعمال الملك السابق من أمواله المصادرة وقدرت بمبلغ ٣١٫٠٥٩ جنيها ، وانتهت فيه الى أن الطلب ليس من اختصاص المجلس وعلى مصلحة السجون المطالبة به والنصح لتلك اللجنة بطلب تسجيلها طبقا لقانون الجمعيات الخيرية الصادر فى سنة ١٩٤٥ برقم ٤٩ ليمكنها التقدم لوزارة الشئون الاجتماعية باعانتها ماليا ثم تقرير بحث موضوع نظم السجون ورعاية المسجونين فيها وتوجيههم بعد خروجهم منها .

وكذلك عرض على اللجنة تقرير أعدته لجنة فرعية من لجان السنوات الخمس بوزارة الشئون الاجتماعية وهذا التقرير يعطى صورة من الخدمات الاجتماعية التى تقوم بها الهيئات الأهلية كما يوضح ضرورة تنسيق هذه الخدمات لمنع تكرارها من جهة وملاءمتها للاحتياجات المختلفة فى جميع بلاد الجمهورية من جهة أخرى .

وقد درست الهيئة الفنية بالمجلس الاقتراحات الواردة فى التقرير من وسائل لتنسيق الخدمات فى مجموعها واستخلصت منها ما يمكن تنفيذه فى الوقت الحاضر مع اضافة بعض الوسائل الأخرى التى رأت الهيئة أن هناك حاجة الى اتباعها ، وفى ذلك اقترحت ما يأتى :

ا) عمل دليل عام للخدمات الاجتماعية ويشمل ملخصا كاملا لكل هيئة أو جمعية وتقريرا كاملا لكل الخدمات وتحديد نشاطها . ويصدر هذا الدليل كل خمس سنوات على أنه اذا استجدت بيانات فى خلال السنة يمكن اصدار ملحق سنوى يحوى هذه البيانات الجديدة .

ويمكن أن يستخلص من هذا الدليل العام دليل خاص يستعين به المشتغلون بالخدمات الاجتماعية فى كل اقليم .

ب) انشاء مكاتب فى الاقاليم لتبادل المعلومات تلحق بمكاتب الضمان الاجتماعى لتيسير التعاون بين الهيئات بحيث يتسنى لها توجيه المنتفعين الى ما يناسبهم من الخدمات وذلك على غرار ما اتبع فى الاسكندرية عام ١٩٥١ بانشاء « سجل الاحسان » الذى تشرف عليه جمعية المواساة الاسلامية .

ج) تكوين مجالس للهيئات الاجتماعية لتقوم كل منها بخدمة حى أو مركز وتعمل على تنسيق الخدمات وعدم تكرارها ورفع مستواها حسب امكانيات الحى أو المركز وربط هذه الخدمات فى كل منطقة بحيث تكون فى مجموعها برنامجا شاملا للخدمة العامة فى المنطقة .

د - انشاء اتحادات أو مجالس للهيئات المتخصصة .

انشاء مجلس أعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية :

عرضت على اللجنة فى اجتماعها يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ مذكرة وزارة الشئون الاجتماعية تحت عنوان « التربية الرياضية للشباب المصرى » تقترح فيها تكوين هيئات منفذة أهمها تكوين مجلس أعلى لرعاية الشباب فبحثتها الهيئة الفنية للمجلس وتقدمت بمذكرة تتضمن أهمية خدمات الشباب التى يجب على الدولة أن تضع لها النظم التى تكفل للشباب تنشئة صالحة ونموا بدنيا ونفسيا واجتماعيا سليما وما تستهدفه من تكوين نوع من المواطنين يتميز بالرغبة فى الانتاج والعمل وبالميل الى المساهمة فى الخدمة العامة والايمان بأهداف المجتمع - سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم روحية - والعمل على تحقيقها .

وقد انتهت اللجنة الى اقرار انشاء مجلس أعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية يضم ممثلى الهيئات الكبرى التى تعمل فى ميدان خدمة الشباب والرياضة ويختص بوضع السياسة العامة التى يجب أن تسير عليها خدمات الشباب والتربية الرياضية والتنسيق بين هذه الخدمات .

ولما كان المجلس فى هذه الحالة هيئة تتولى رسم السياسة العامة ووضع أسس ومبادىء خدمة الشباب فان تبعيته لهيئة مختصة بوضع السياسة العامة للخدمات فى الدولة تصبح ضرورة لا مناص منها لايجاد التناسق والتوافق بين ما يتقرر بشأن خدمات الشباب وبين الخطة العامة التى توضع لشتى نواحى الخدمة فى الدولة . ولذلك كان على المجلس أن يتعهد أعمال المجلس الاعلى بالاشراف والتوجيه والتنسيق .

وتطرقت اللجنة بعد ذلك الى استبيان اختصاصات هذا المجلس ، وفيما يلى بيانها كما أقرها المجلس :

ا) وضع الاسس والمبادىء العامة لبرامج رعاية الشباب .

ب) المعاونة فى توفير واستكمال وسائل رعاية الشباب .

ج) وضع الاسس العامة لتدريب واعداد القادة المحترفين والمتطوعين .

د) التوصية لدى الجهات المختلفة بتوفير ما تحتاجه الهيئات العاملة فى ميدان رعاية الشباب .

هـ) بحث الميزانيات الخاصة بخدمات الشباب والتربية الرياضية فى الوزارات المختلفة والتقدم لمجلس الخدمات بما يراه مناسبا من اقتراحات فى ذلك الشأن ٠

و) اقتراح ومراجعة التشريعات الخاصة برعاية الشباب وحمايته ٠

ز) تشجيع ونشر البحوث التى تكفل نمو حركات الشباب ٠

ح) العمل على تكوين رأى عام يؤمن بأهمية خدمات الشباب والتربية الرياضية ويعمل على المساهمة فيها ٠

وهذا المجلس مؤلف من ٢٨ عضوا يعين رئيسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح مجلس الخدمات وممثل فيه المجلس ووزارات الشئون الاجتماعية والتربية والتعليم والارشاد القومى والحربية والصحة العمومية والشئون البلدية والقروية والجامعات ، كما مثلت فيه الهيئات الكبرى المعنية بخدمة الشباب وضم اليه ٣ أعضاء من ذوى الخبرة بنواحى رعاية الشباب والتربية الرياضية ٠

وعلى هذا المجلس أن يرفع قراراته العامة والتى ينص عليها فى لائحته الداخلية الى مجلس الخدمات للموافقة عليها وللتنسيق بينها وبين القرارات التى تتخذ بشأن النواحى الأخرى من الخدمات العامة وللتقدم بها لمجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه بشأن تنفيذها ٠

وعرض هذا المشروع على المجلس بجلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٥٤ فأقره ورفع الى مجلس الوزراء ووزارة الشئون الاجتماعية بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٥٤ ٠

وقد لاحظ قسم التشريع بمجلس الدولة أن المادة (٥) من قانون انشاء المجلس تقضى بأن يؤلف المجلس من بين أعضائه وغيرهم من الخبراء والفنيين لجانا تختص كل بناحية من نواحى نشاطه ويقوم المجلس بمراجعة أعمال اللجان والتنسيق فيما بينها ويرأس اللجنة عضو من أعضاء المجلس ، فانه طبقا لهذا النص يملك مجلس الخدمات أن ينشىء لجنة لرعاية الشباب والتربية الرياضية بنفس التشكيل الوارد فى المشروع المقترح وبنفس الاختصاصات دون حاجة الى اصدار قانون لذلك ٠

وبناء على هذا عدل عن قرار استصدار تشريع ورفع لمجلس الوزراء بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٥٤ المشروع فى صورة « لائحة النظام الاساسى للمجلس الاعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية » فأقره بجلسة ٢٣ يونية سنة ١٩٥٤ وأبلغ القرار وزارات الصحة العمومية والشئون البلدية والقروية والارشاد القومى والداخلية والشئون الاجتماعية والحربية والتربية والتعليم والمالية والاقتصاد ٠

ووافق المجلس بتاريخ ٤ يولية سنة ١٩٥٤ على ترشيح السيد الصاغ (ا٠ح) كمال الدين حسين وزير الشئون الاجتماعية وقتذاك وعضو المجلس رئيسا للمجلس الأعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية كما وافق بجلسة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٤ على اختيار السيد البكباشى (أ٠ح) اسماعيل صادق ممثلا له فيه ٠

وقد عرض على المجلس بجلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٤ مشروع اللائحة الداخلية ومشروع لائحة المجلس الاقليمية لرعاية الشباب والتربية الرياضية وأقرهما .

لجنة الشئون الصحية

تقوم هذه اللجنة ببحث السياسة العامة للرعاية الصحية ووضع الخطط الرئيسية للنهوض بها ، والتنسيق بينها وبين أنواع الخدمات الاخرى ويشمل برنامجها حصر الخدمات الصحية بأنواعها علاجية ووقائية، حكومية وأهلية، وتوزيعها ، وتكاليفها، وعدد المنتفعين بها ، والقائمين على هذه الخدمات من أطباء ومساعدين وغيرهم، ووسائل اعدادهم ، ومدى تناسق هذه الوسائل ومستوى الاعداد الفنى لكل منهم ٠

كما تقوم اللجنة بدراسة الرعاية الصحية فى الدول الاخرى وتقرير المستوى المطلوب من الخدمات الصحية ، وتوقيتها تبعا لمدى توافر الامكانيات المادية والفنية ٠

وتقوم اللجنة بدراسة أنواع المهمات والآلات المختلفة اللازمة لتجهيز المستشفيات والوحدات الصحية والمواصفات الحالية لها وما يلزم ادخاله عليها من تعديلات على ضوء التقدم العلمى والصناعى فى مصر والخارج ورسم سياسة تيسير الحصول عليها بأبسط السبل وأضمنها وبأقل التكاليف الممكنة مع وضع نظام يكفل استمرار توافرها واعادة النظر فيها دوريا تبعا لتطورات العلم والصناعة ٠

كما تقوم اللجنة بالعمل على توافر الادوية المفيدة ومستلزمات الوقاية والعلاج بأسعار مقبولة ومعقولة ورسم سياسة انشائية بعيدة المدى تكفل وقاية الانتاج المحلى ونموه ورفع مستواه وخفض تكاليفه وقصر استيراد الادوية ونحوها على الانواع التى لا يمكن انتاجها محليا ٠

وتقوم اللجنة بدراسة السبل والتشريعات اللازمة لحماية الشعب من كل أنواع الدجل والشعوذة والاحتيال فى المسائل الصحية ، ودراسة التشريعات القائمة المتعلقة بالخدمة الصحية وتنظيم المهن الطبية وما يلزم ادخاله على هذه التشريعات والتنظيمات من اضافات أو تعديلات تجعلها قادرة على تحقيق الغرض منها ٠

وكان أول ما بدأت به اللجنة عملها تبين العوامل التى تعوق الخدمات الصحية عن الوصول الى أهدافها حتى يمكن أن تكون البرامج الانشائية للخدمات الصحية مؤدية حقا الى الاهداف المرجوة ٠

وكانت لجان وزارة الصحة قد قامت بدراسات شاملة دقيقة لنواحى النقص فى الخدمات الطبية وتقدمت بها الى المجلس لتنسيقها مع سائر مشروعات الخدمات • وقد اتخذت « لجنة الشئون الصحية والعمرانية » ثم « لجنة الشئون الصحية الجديدة » توصيات لجان وزارة الصحة أساسا لدراساتها وبحوثها ، وعلى ذلك فقد تقدمت الى المجلس بتوصيات تتناول مختلف جوانب الخدمات الصحية فى شكل برامج لهـــذه الخدمات وأقر المجلس معظمها وأخذ بعضها سبيله الى التنفيذ •

وقد تناولت بحوث اللجنة ودراساتها :

أولا ـ النقص الملحوظ فى الخدمات العلاجية وضرورة استكماله وقد تركز البحث فى أمراض الدرن والامراض العقلية وتوفير العلاج فى الريف والامراض المتوطنة •

ثانيا ـ النقص الملحوظ فى النواحى الوقائيـــة وقد تركز البحث فى الامراض المتوطنة والوحدات المجمعة فى الريف ومقاومة مرض الكلب ومشاكل التغذية وتخطيط القرية وامدادها بالمياه الصالحة •

ثالثا ـ النقص الملحوظ فى كفاءة الخدمات العلاجية والوقائية وقد عملت « لجنة تقويم الخدمات الصحية » على تقصى هذه الناحية حتى يمكن الاستيثاق من أن ما ينفق على الخدمات الحالية يصل الى أهدافه الحقيقية •

رابعا ـ النقص فى مدى توفر اعداد الفنيين اللازمين كالاطبـــــاء والحكيمات والممرضات والمعاونين الصحيين ومساعدى المعمل وضرورة حصر ما يتوافر من هـــذه الفئات والعمل على توفير العدد اللازم للمشروعات المقبلة •

خامسا ـ العيوب الادارية مما استلزم اقتراح نظام اللامركزية •

سادسا ـ ضخامة النفقات المطلوبة لتنفيذ البرامج الصحية ان ظلت كلها تؤدى خدمات مجانية مما جعل اللجنة :

أ) تتجه الى تجربة جديدة بالنسبة لمستشفيات العمال والموظفين تمهيدا لنظم أوفى وأوسع يمكن أن تطبق على سائر أنواع المستشفيات •

ب) تدرس الوسائل الحالية لتجهيز المستشفيات وتكاليف هذا التجهيز وما اذا كان يمكن اتباع نظم أو اتخاذ اجراءات تهبط بتكاليف التجهيز •

سابعا ـ معاهد العلاج الخاصة ـ السرطان ، شلل الاطفال ، أمراض التغذية ، الكلب •

وقد استلزم كل ذلك أن تقوم اللجنة بنفسها أو بالاشتراك مع اللجان الاخـــرى للمجلس أو مع لجان وزارة الصحة وممثليها أو مع ممثلى الهيئـــات الاهلية ببحث الموضوعات المختلفة واقرار البرامج كما يلى :

التوسع فى الخدمات العلاجية :

أولا ـ الدرن ٠

ثانيا ـ الامراض العقلية ٠

ثالثا ـ توفير العلاج بالريف ٠

رابعا ـ الامراض المتوطنة ٠

خامسا ـ توفير الخدمات الطبية لفئات خاصة : (١) العمال ، (٢) الموظفين ٠

سادسا ـ تشجيع الهيئات الاهلية التى لها نشاط طبى على استكمال نواحى النقص فى خدماتها العلاجية والتوسع فيها ٠

التوسع فى الخدمات الوقائية :

أولا ـ الدرن ٠

ثانيا ـ الامراض المتوطنة ٠

ثالثا ـ الوحدات المجمعة ٠

رابعا ـ مقاومة مرض الكلب ٠

خامسا ـ مشاكل التغذية ٠

دراسة توافر الفنيين اللازمين لمختلف المشروعات وتدريبهم :

دراسة وسائل تقويم الخدمات الصحية :

تجهيز الوحدات الصحية والمستشفيات :

دراسة اللامركزية فى الخدمات الصحية :

المعاهـــد الخاصة :

البرامج المستقبلة :

AUC - LIBRARY

برنامج التوسع فى الخدمات العلاجية

أولا - الدرن :

أعطت اللجنة أسبقية لمشروعات مكافحة الدرن على باقى المشروعات اذ أن الفحص الجماعى بالاشعة قد أثبت أن بالقطر على الاقل ربع مليون مصاب بالدرن الرئوى علاوة على آلاف المصابين بدرن العظام والمفاصل وسائر الاجزاء ولا يتوافر لعلاج هذا العدد الضخم من المرضى سوى حوالى أربعة آلاف سرير ٠

وقد رسمت اللجنة مع قسم الامراض الصدرية بوزارة الصحة سياسة شاملة لمكافحة الدرن تهدف الى البدء فورا فى اتخاذ خطوات ناجعة لمضاعفة عدد الاسرة خلال العام الاول وتيسير العلاج المنزلى والتوسع فى انشاء المستوصفات وزيادة مستعمرات النقاهة وذلك حتى يمكن الوصول الى توفير جميع الوسائل لمكافحة المرض فى أقصر وقت ممكن وذلك بما يأتى :

١ - البدء فى تجهيز الاماكن الخالية فى المستشفيات القائمة بالاسرة اللازمة لها اذ ظهر أن هناك أمكنة تسع ١٦٥٠ سريرا لم تتمكن وزارة الصحة من ايجاد الاعتمادات اللازمة لامدادها بالاسرة والادوات أو لادارتها وذلك بالمنصورة وألماظة والجيزة والمحلة الكبرى والمنيا وأسيوط وطنطا وأدفينا ومستشفيات الجمعيات ٠

٢ - بناء أجنحة جديدة فى المستشفيات التى تتحمل زيادات فى الابنية حتى يمكن زيادة عدد الاسرة الى أقصى ما تحتمله امكانيات المستشفيات الحالية ٠

وقد أمكن بهذه الوسيلة اضافة ٩٥٢ سريرا أخرى وذلك فى مستشفيات الدرن بالزقازيق ودمنهور وملوى وأسيوط والمنيا واسوان والعباسية ٠

٣ - انشاء مستشفيات جديدة موزعة على أنحاء القطر بحسب حاجتها تتسع لعدد من الاسرة قدره ١٩٨٠ سريرا منها :

- ثلاثة مستشفيات سعة كل منها ٥٠٠ سرير ، اثنان منها بالقاهرة والثالث بالاسكندرية وكذلك ثلاثة مستشفيات سعة كل منها ١٦٠ سريرا فى قنا وجرجا وكفر الشيخ ٠

وبذلك أمكن اضافة ٤٥٨٢ سريرا جديدا للدرن ويعنى ذلك زيادة عدد الاسرة لعلاج مرضى الدرن الى أكثر من ٨٥٠٠ سرير وذلك فى المرحلة الاولى من البرنامج فى حين أن كل ما كان موجودا من الاسرة قبل ذلك هو ٤٠٠٠ سرير ٠

وقد حرصت اللجنة على أن تكون الاسرة بعد هذه الاضافات موزعة توزيعا عادلا ما أمكن على مختلف مناطق القطر تبعا لانتشار المرض وفى ذلك الاتجاه الحميد تيسير كبير على المرضى وذويهم وترغيب لهم فى العلاج وتمكين لهم من المثابرة عليه والاستمرار فيه ٠

وجدير بالذكر أن هذه المضاعفة لعدد أسرة الدرن لم تكلف سوى ٥٣٦ ألفا من الجنيهات بينما تكلف انشاء الاربعة آلاف سرير الاولى طيلة الاعوام الثمانية والعشرين السابقة منذ بدأ الوعى عن وجود مرض السل فى مصر ٨٠٠ر٠٤٦ر٢ مليون من الجنيهات ٠

ولعل مستغربا مما تعنيه هذه الارقام يحسب أن هذا الخفض فى تكاليف الانشاء قد جاء على حساب مبادىء الصحة العامة وما تعارف عليه المهندسون الصحيون من نسب ومساحات للخدمات المختلفة فى المستشفيات ٠ ولكن ذلك الظن غير صحيح ٠ بل ان تأدية أنواع الخدمات المختلفة فى المستشفيات الجديدة أكثر يسرا منها فى القديمة وأقرب الى أصول الصحة العامة ٠ فقد كان المسطح الخاص بالسرير الواحد داخل العنبر فى المستشفيات القديمة ٤ر٥ أمتار مربعة ، فازداد فى التصميم الجديد الى ٢ر٦ أمتار مربعة مما يوفر للمريض كمية أكبر من الهواء للتنفس ويجعله أكثر راحة داخل المستشفى ٠ كما أن التصميم قد قرب اليه مداخل الشمس والهواء بصورة لم تكن متيسرة من قبل اذ ألغى الممرات الجانبية التى كانت تحجب الهواء والشمس وتكلف أموالا طائلة ٠ والدليل على تقدير الاطباء للتصميمات الجديدة انهم طلبوا تحويل بعض العنابر القديمة الى النظام الحديث وقد نفذ ذلك فعلا فى مستشفى الدرن بالعباسية ٠ ولم يفت واضع التصميم أن يوفر مكانا متوسطا للممرضة يجعل المسافة التى تقطعها الى كل مريض نحو ثلث ما كانت تقطعه من قبل مما يجعل امكان خدمتها للمرضى يزيد الى الضعف أو أكثر ٠

٤ ـ وقد أخذت اللجنة فى اعتبارها ظروف مرضى الدرن الاجتماعية والاقتصادية والنفسية فأدركت أن بعضهم يحجم أو يتكاسل عن دخول المستشفيات للعلاج تحت ضغط مثل هذه الظروف ولذا قررت أن تيسر العلاج لبعض المرضى فى منازلهم ٠

ولما كان تنظيم مثل هذا العلاج عسيرا أن تقوم به جهة حكومية على الوجه الاكمل فقد تقرر أن تقوم به « الجمعية الاهلية لمكافحة التدرن » فنالت من أموال المجلس الدائم للخدمات العامة ٠٠٠ر٤٠ جنيه لهذا الغرض ، وقد تم الاتفاق مع الجمعية على تفاصيل النظام الذى يتبع فى العلاج المنزلى ٠

٥ ـ عنيت اللجنة أيضا بمستقبل المرضى بعد أن يتم علاجهم فى المستشفيات فاعتمدت ٠٠٠ر٥٥ جنيه لانشاء مستعمرة للناقهين من مرضى الدرن يتدربون فيها على مهن تناسب أحوالهم الصحية وتدر عليهم دخولا مناسبة يتعيشون منها هم وعائلاتهم٠ ويظلون فيها تحت رقابة صحية كاملة ضمانا لعدم انتكاس المرض وذلك حتى يعاد بناء الاسرة كلها اقتصاديا ويستطيع الناقه بعد ذلك أن يواجه الحياة سليما قويا صحيا وماديا ٠

٦ ـ كما تقرر اضافة ثلاثين مستوصفا للامراض الصدرية الى المستوصفات الحالية

وعددها ٢٤ مستوصفا وقد روعى أن توزع هذه المستوصفات كلها على مناطق القطر المختلفة حتى يسهل ارتيادها على المواطنين فيمكن اكتشـــاف المرض فى مراحله الاولى فيسهل بذلك علاجه وتقصر مدته ويتضاعف احتمال شفائه مما يوفر على المرضى كثيرا من الوقت والجهد وعلى الدولة كثيرا من الجهد والمال ٠

ثانيا : الامراض العقلية :

قدرت وزارة الصحة عدد المصابين بأمراض عقلية فى مصر بأربعين ألفا على أقل تقدير عدا ناقصى العقل وهم لا يقلون عن ذلك ولم يكن يتوافر لعلاج هؤلاء من الاسرة الا ٣٣٣٤ سريرا فى مستشفيى العباسية والخانكة الحكوميين (عدا ٢١٣ سريرا فى مستشفيات خاصة أهلية) ٠

والذى يزيد من خطورة هذا النقص الشديد فى عدد الاسرة أن عزل المصـــابين الخطرين بالامراض العقلية اجبارى وهكذا يتكدس فى هذين المستشفيين ٦٥٧٥ مريضا أى ضعف عدد الاسرة ٠

لذلك سارعت اللجنة بمواجهة هذه المشكلة بالاشتراك مع مصـــلحة الامراض العقلية وقد تقرر بعد دراستها اضافة ٢٤٠٠ سرير على أن توزع على جهات القطر تبعا لعدد المرضى فى مناطقه المختلفة ٠

وقد راعت اللجنة ما هو معروف عن الامراض العقلية من أن اكتشافها وعلاجها خلال الاشهر الاولى من المرض يضاعف فرص الشفاء وفى هذا اقتصاد واضـــح اذ أن الذين يشفون يخلون أمكنة لغيرهم داخل المستشفيات فلا تكون الحاجة الى الاسرة عندئذ بنفس الدرجة من الشدة ٠

وتمشيا مع هذا المبدأ تتجه اللجنة فى برامجها الى انشاء عيادات خارجية للامراض النفسية فى المستشفيات العامة تلحق بها أسرة لعـــلاج الحالات المبكرة حتى لا يزمن المرض ويصبح علاجه مستعصيا يستدعى الاقامة فى مستشفيات الامراض العقلية لمدد كثيرا ما تصل الى مدى الحياة وبهذا أيضا يمكن قصر أسرة المستشفيات العقلية على الحالات التى تستلزم العزل لمدة طويلة أو مدى الحياة وأغلب هؤلاء لا يقضى عليهـــم المرض وانما يعيشون عالة على الدولة طوال الجزء الاكبر من حياتهم ٠

وعلاوة على ذلك فان من يصابون باضطرابات نفسية ويعالجون بهذه العيادات الخارجية أو بالاسرة الملحقة بها فى مستشفيات عامة يتجنبون وصمة الخلل العقـــلى التى تلازم من يدخلون مستشفيات الامراض العقلية مهما قصرت فترة بقائهم فيها مما ينغص عليهم حياتهم ويسهل انتكاسهم وعودة المرض اليهم ٠

والجدول التـــالى يبين توزيع المرضى من مناطق القطر المختلفة وعـــدد الاسرة بالمستشفيات التى تقرر انشاؤها ٠

الامراض العقليـــة

بيـــــان

عدد المرضى الذين أدخلوا مستشفيى العباسية والخانكة من المنـــاطق التى ســـتتبع مستشفيات اسكندرية وطنطـا وأسيوط خلال الخمس السنوات الاخيرة

المحافظة او المديرية	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	المتوسط السنوى		بيان عدد الاسرة بالمستشفيات التى تقرر انشاؤها والتعديلات المقترحة	
اسكندرية	٢٢٨	٣١٥	٣٣٦	٣٣٤	٣٥٤	٣١٣	٤٧٦		
البحيرة	١١٠	١٣٨	١٦٩	١٥٨	١٧٥	١٥٠	لمستشفى	٥٠٠	
الصحراء الغربية	٨	١٠	١٨	١٩	١٠	١٣	اسكندريه		
الغربية	٢٦٩	٢٩٨	٢٨٢	٢٢١	٢٢١	٢٥٨	٤٩٧		
الفؤادية	٣	٣٢	٨٠	٩٧	٧٣	٥٧	لمستشفى	٥٠٠	
الدقهلية	١٣٠	١٧٠	١٧٤	١٦٣	١٧٨	١٦٣	طنطـــا		
دميـاط	١٤	١٦	٢٤	٢٣	١٦	١٩			
المنيا	١٢٦	١٠٦	١٣٨	١٤٧	١٣٦	١٣١			
أسيوط	١٠٩	١٦٢	١٦٦	١٦٠	١٩١	١٥٨	٥٢٥		
جرجا	٩٢	١٢٠	١٥٠	١٤٨	١٣١	١٢٨	لمستشفى	٦٠٠	
قنـا	٥٦	٨٢	٦٦	٧٢	١٠٧	٧٧	أسيوط		
أســوان	٢٢	٢٧	٣٢	٤٧	٤٦	٣٥			

اضافات لمستشفى الخانكة ٤٠٠

اضافات لمستشفى العباسية ٤٠٠

ثالثا - توفير العلاج بالريف بالوحدات المجمعة :

حرص المجلس فى تنفيذ مشروعاته الصحية والعمرانية على أن يعم نفعها الريف والحضر ، فينال كل مواطن من خيرها نصيبا ، ولاول مرة فى تاريخ هذا البلد تعتبر الحكومة كل الناس سواسية ، فتعمل على أن توفر لهم جميعا فرص الوقاية والعلاج ، فتعمم الخدمات الصحية فى الريف بحيث تتوافر وتتعادل الخدمات فى مختلف المناطق. وهكذا تمتد الرعاية الصحية عن طريق الوحدات المجمعة الى ثلاثة ملايين من أبناء الريف كل عام بعد أن ظلوا أعواما طوالا منسيين محرومين .

وهذا البرنامج للرعاية فى الريف الذى يرعاه المجلس الدائم للخدمات العامة بانشائه للوحدات المجمعة ، يعنى امداد الريف المصرى كل عام بمائتين من الاطباء المدربين ، ومائتى حكيمة وستمائة مساعدة ممرضة ومولدة ومائتى مساعد معمل ومائة معاون صحى ، وهو ما لم يسبق حدوثه فى تاريخ هذه البلاد .

كما يعنى ذلك انشاء مائتى عيادة خارجية كل عام تكتشف المرض بين ثلاثة ملايين فلاح تيسر لهم الدواء مع انه لم ينشأ منها فى الريف طيلة الستة والعشرين عاما السالفة سوى ٢٥٩ عيادة .

فضلا عن اضافة ألفين من الاسرة كل عام لمن يحتاج من أهل الريف للعلاج الداخلى باطنيا كان أو جراحيا ولم يتوافر بالريف طيلة ربع القرن الماضى سوى ٢١٩٧ سريرا ومضاعفة مراكز رعاية الطفل بالريف خمسة أضعاف بانشاء مائتين فى أول العام وليس منها بالريف الان سوى ٣٨ مما يساعد على خفض نسبة وفيات الاطفال فى مصر وقد بلغت ١٥٠ فى الالف وهى من أعلى نسب وفيات الاطفال فى العالم وانشاء مائتى دار للحضانة كل عام ترعى آلافا من أبناء الريف فتنشئهم نشأة صحيحة ، جسما وعقلا وروحا وتربيهم جيلا صالحا لما ينتظره هذا الوطن من مستقبل مرموق .

رابعا - الامراض المتوطنة :

وأهمها البلهارسيا والانكلستوما وتقدر وزارة الصحة نسبة الاصابة بها ٧٠ ٪ من السكان وتتبع مصلحة بحوث الامراض المتوطنة بوزارة الصحة ١٢٧ وحدة لعلاج البلهارسيا والانكلستوما وهى الوحدات التى أمكن انشاؤها منذ عام ١٩٢٨ .

وقد أقرت « لجنة لشئون الصحية والعمرانية » بعد دراسة مستفيضة مع الاخصائيين بوزارة الصحة مشروعا للمقاومة الشاملة لهذه الامراض وذلك بمديريتى المنيا والشرقية ينشأ بهما بمقتضاه فى مدى عام ١٨٨ وحدة أى أكثر مما أنشىء بالقطر المصرى كله من وحدات فى ستة وعشرين عاما وتبلغ تكاليف ومصاريف ادارتها ٤٤٩٠٠٠ جنيه .

وستقوم هذه الوحدات بعلاج الامراض المتوطنة فى هاتين المديريتين ومكافحة القواقع والحشرات فيهما · وقد أخذ فى تقرير ميزانية هذا المشروع بمبدأ ضغط ميزانية الوحدات الى أقصى حد ممكن حتى بلغت ميزانية الوحدة فى العام الاول انشاء وادارة ٢٢٠٠ جنيه فقط ثم ينخفض فى السنوات التالية الى ١٥٣٨ جنيها ·

ومعنى هذا غمر مديريتى المنيا والشرقية فى عام واحد بمائة وثمانية وثمانين طبيبا ومثل هذا العدد من الممرضات ومساعدى المعمل - مما يحدث أكبر الاثر فى حياة هاتين المديريتين · وستنسق الاعمال بين هذه الوحدات وبين ما ستنشأ فى هاتين المديريتين من وحدات مجمعة بما يمنع التكرار ويزيد استفادة جميع المواطنين من هذه الخدمات ·

وقد أولت « اللجنة الصحية » أقليم النوبة أهمية خاصة فى دراساتها فأوصت اللجنة بانشاء وحدتين صحيتين من المبانى الخشبية سهلة التنقل لعلاج الامراض المتوطنة · كما تقرر الاستعانة بالوحدات العائمة لاداء الخدمات الصحية فيه ، ولذا أوصت اللجنة وزارة الصحة باستئجار لنشين مجهزين لاستعمالهما للعلاج البسيط وعلى الاخص للحالات الطارئة كالاسعافات وأعمال الاغاثة ولنقل المرضى - الذين يحتاج علاجهم لاقامة أطول - الى المستشفى المركزى ·

خامسا - توفير الخدمات الطبية لفئات خاصة :

كان من أهداف المجلس فى مشروعات ٦ أبريل سنة ١٩٥٤ أن يوفر الخدمات لاكبر عدد ممكن من أفراد الشعب بمختلف طبقاته وفئاته · فلا تقتصر الخدمة على فئة دون أخرى ، ولذلك أقر المجلس انشاء مستشفيات للعمال والموظفين ·

وقد بحثت « لجنة الشئون الصحية » النظم التى تقوم عليها هذه المستشفيات ، وراعت أن يكون الاشراف على ادارتها وتمويلها موكولا الى الهيئات التى تخدمها ، ويمكن أن يعتبر النظام المقترح تجربة جديدة تتجه الى تخفيف عبء ادارة المستشفيات والاشراف عليها عن كاهل الحكومة ، كما يعتبر فى الوقت ذاته تمهيدا لنظم التأمين الصحى الشامل ·

١ - مستشفيات العمال :

والعمال من أكثر الفئات حاجة لان يتيسر لهم ولاسرهم وسائل الرعاية الطبية ولئن كان قانون عقد العمل الفردى قد ألزم صاحب العمل الذى يزيد عدد عماله على خمسين بتحمل كل مصاريف علاجهم ، الا أن جزءا كبيرا من العمال لا ينطبق عليهم

هذا القانون فلا يلتزم بعلاجهم أحد ، وأغلبهم لا يستطيعون بدخلهم المحدود أن يحققوا العلاج الواجب لهم ولمحتاجيه من أفراد عائلاتهم .

لذلك قرر المجلس الدائم للخدمات العامة أن تنشـــــأ بالقاهرة والاسكندرية مستشفيات كافية لعلاج العمال وعائلاتهم فى حدود مبلغ ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه .

٢ - مستشفى الموظفين :

والموظفون طائفة من أفراد الشعب فى حاجة ماسة الى المعاونة على مجابهة مطالب الحياة ، ومن أهمها العلاج من الامراض التى تفاجئهم هم وأفراد أسرهم ويعجز دخلهم عن مواجهة العلاج الذى يتمشى مع ظروفهم الاجتماعية . ولما كانت « جمعية مستشفيات وعلاج الموظفين » التى أنشئت سنة ١٩٤٧ ، تقوم بتيسير العلاج للموظفين وعائلاتهم نظير اشتراك شهرى يسير ورسوم قليلة تدفع عند دخول المستشفى التى استأجرت الجمعية فيه بعض الاسرة ، كاجراء مؤقت ، فقد رأى المجلس منحها مبلغ عشرة آلاف جنيه تمكينا لها على متابعة نشاطها والتوسع فيه لخدمة أكبر عدد ممكن من الموظفين وعائلاتهم . كما قرر المجلس الدائم للخدمات العامة انشاء مستشفى خاص بالقاهرة لعلاج الموظفين وعائلاتهم وخصص لهم مبلغ مائة ألف جنيه ، وقد وضعت لجنة الشئون الصحية نظاما لهذا المستشفى وقامت اللجنة الهندسية بعمـــــل التصميمات اللازمة لبنـــائه .

سادسا - تشجيع الهيئات الاهلية التى لها نشاط طبى على استكمال نواحى النقص العلاجية والتوسع فيها :

لما كانت برامج الخدمات الصحية ما زالت فى حاجة الى استكمال فان التوسع فى الخدمات التى تقوم بها الهيئات الاهلية يعتبر جزءا لا يتجزأ من برامج التوسع التى تسير فيها الدولة .

وعلاوة على ذلك فان اقامة المستشفيات الاهلية أو توسيعها انما يخفف عن الحكومة عبء الاضطلاع بادارتها وتمويلها .

ولذلك فان اللجنة قد أوصت المجلس بأن ييسر للهيئات المذكورة اســـــتكمال خدماتها أو تدعيمها أو التوسع فيها اذا اطمأن المجلس الى توافر القدرة لديها على أداء الخدمات .

وقد بحثت طلبات المعونة التى تقدمت بها الهيئات المذكورة فى ضوء هـــــذه المبادىء ، وأوصت اللجنة المجلس باعانة ما تنطبق عليه الشروط من هذه الطلبـــات باعتبارها جزءا لا يتجزأ من برامج المجلس .

وقد أوصت اللجنة بأن يوافق المجلس على أن تعتمد البرامج المستقبلة للتوسع فى الخدمات الصحية على المؤسسات الاهلية على أوسع نطاق ممكن وأن يعتبر هـذا الاتجاه سياسة مقررة لهذا التوسع ٠

التوسع فى الخدمات الوقائية

أولا ـ الدرن :

قد ورد فى الفقرة الخاصة بعلاج الدرن ما تقرر انشاؤه من مستشفيات لا تقتصر نتائج عملها على علاج المرضى فحسب بل تمنع انتشار المرضى باكتشافه فى مراحله الاولى من جهة وبايواء المصابين فى المستشفيات حيث تمتنع مخالطتهم لذويهم وغيرهم من الاصحاء وحيث يؤدى العلاج الى وقف مصادر العدوى ٠

ثانيا ـ الامراض المتوطنة :

كانت برامج مكافحة الامراض المتوطنة من أولى البرامج التى اهتم بها المجلس وقد اشتركت لجانه مع لجان وزارة الصحة فى وضع برنامج العلاج الشامل للامراض المتوطنة فى مديريتى الشرقية والمنيا كمرحلة أولى من مراحل القضاء على هذه الامراض بمهاجمتها فى جميع مراحلها سواء بعلاج المرضى حتى ينقطع مصدر العدوى أو باستئصال القواقع والحشائش التى تأوى اليها الجراثيم أو بالقضاء على هذه الجراثيم فى الماء ٠

كل ذلك يتم بوساطة الوحدات المتنقلة التى تقوم على فحص شامل للسكان فى منطقة محددة وعلى دراسة لبؤر العدوى بالمنطقة والقيام بالمكافحة على نطاق شامل حتى يمكن القضاء على المرض فى أقصر وقت ممكن ٠

ولا يقتصر الامر على ذلك بل ان الوحدات تقوم بالدعاية والارشاد اللازمين لكى يدرك الناس طرق العدوى لهذه الامراض ووسائل اتقائها ، ويعنى هذا المشروع علاج كل المرضى من الامراض المتوطنة بين ٢ر٥ مليون من السكان والقضاء على مصادر العدوى فى ٦٩٥٠ كيلومترا مربعا ، وذلك بتكاليف تبلغ ٤٤٩ر٠٠٠ جنيه ، أى بمتوسط ١٧ر٥ قرشا للفرد الواحد ٠

ثالثا ـ الوحدات المجمعة :

وستقوم الوحدات المجمعة كل فى منطقتها بما تقوم به وحدات الامراض المتوطنة كما تعمل على رسم البرامج للنهوض بالمستوى الصحى لمنطقة الوحدة من جميع نواحيه ٠

وللخدمة الصحية فى الوحدة المجمعة فلسفة خاصة تظهر فى نوع الخدمات التى ستؤديها وطريقة تقديمها ، وأهم مميزات هذه الفلسفة :

١ - انها وقائية اجتماعية علاجية ، وقد آن نأ يدرك الطبيب أن اقتصار نشاطه على الناحية العلاجية فيه اخلال برسالة الطبيب ٠

٢ - ان الرعاية الصحية مسئولية مشتركة يعاون الطبيب فى أدائها كل من فى الوحدة المجمعة وعليه أن ينظم جهود المدرسين والتلاميذ وباقى الموظفين لكى يقوموا بالواجب نحو أنفسهم وأسرهم وباقى مواطنيهم فى نواحى الوقاية والعلاج ٠

٣ - أن يخرج الطبيب ومعاونوه الى الناس فيرسموا لانفسهم برنامجا لزيارة المناطق المختلفة واعداد تقارير عنها حتى تكون البرامج التى يضعونها لتحسين الحالة الصحية مبنية على أساس من الملاحظة والبحث والتقصى ٠

٤ - أن ينظموا جهود القادرين الاكفاء من أبناء كل قرية فى لجان للعمل على رفع المستوى الصحى ، وتفهم هذه اللجان لعملها تحت اشرافهم ٠

٥ أن يقوموا بتدريب عمال الصحة من أهل المنطقة حتى يمكن اللجوء الى الكفايات المحلية فى كل هذه النواحى ٠

٦ - أن يلتمسوا جميع الفرص والمناسبات لرفع مستوى الوعى الصحى ، وعليهم فى ذلك أن يعقدوا الندوات والاجتماعات ويستعينوا بأمكانيات المركز الاجتماعى فى عرض الافلام وغيرها ، وعليهم كذلك أن يجعلوا فى متحف الوحدة نصيبا متجددا للعينات والنشرات التى تفيد فى توضيح النواحى الصحية ٠

٧ - أن تستغل جميع الامكانيات لكى تتعاون معا جميع المؤسسات الصحية والاطباء وتضم كل وحدة مجمعة مبانى تكفى لاقامة ثمانية وعشرين ممن حضروا من المدن ليعملوا بالوحدة ٠

ورغبة فى اشراك أكبر عدد ممكن من أبناء المنطقة فى أعمال الوحدة ومسئولياتها تقرر مبدأ تعيين أكبر عدد ممكن ممن سيعملون فى كل وحدة من أبناء تلك المنطقة ضمانا أكثر للاستقرار ، وللتجاوب بين الوحدة وسكان الاقليم ٠

وقد اهتمت لجنة الشئون الصحية بأن تضع مع لجنة الوحدة المجمعة برنامجا لاعمال الوحدة الصحية ، هذه رؤوس مسائله :

١ - دراسة شاملة للبيئة من الناحية الصحية بناء على استمارات يضعها الاخصائيون ٠

٢ - وضع برامج تحسين المستوى الصحى فى قرى الوحدة ٠

٣ - اجراء فحص طبى شامل للسكان ٠

٤ - الاشراف على النواحى الصحية فى البيئة من حيث ماء الشرب والمراحيض والفضلات ٠ والرقابة على الاطعمة والاسواق العمومية والمحلات المضرة بالصحة وتنفيذ القوانين الصحية ٠

٥ - التحصين ضد الامراض المعدية وترقب بواكيرها ومكافحتها فى وقتها ٠

٦ - الاشتراك فى التثقيف الصحى للمنطقة ٠

٧ - تسجيل المواليد والوفيات وفحص المتوفين لمعرفة أسباب الوفاة ٠

٨ - جمع وتبويب الاحصاءات الحيوية للمنطقة ٠

٩ - علاج المرضى بالعيادة الخارجية والقسم الداخلى ٠

١٠ - أعمال الاسعاف ٠

١١ - علاج مرضى الامراض المتوطنة وأمراض العيون وأمراض سوء التغذية ٠

١٢ - رعاية الامومة والطفولة عن طريق مركز رعاية الطفل بالوحدة الصحية والاشراف على الدايات بالقرى ٠

١٣ - رعاية صحة تلاميذ المدارس ٠

١٤ - توجيه المرضى الذين يتطلب علاجهم رعاية خاصة الى المستشفى المركزى ٠

١٥ - عمل تقارير شهرية وسنوية ٠

رابعا - مقاومة مرض الكلب :

ولما كان مرض الكلب من الامراض البالغة الخطورة ، اذ أن علاج المعقور يستغرق مدة طويلة ، وفرصة الشفاء لمن يظهر عليه أعراض المرض ، فرصة ضئيلة والمعقورون يزداد عددهم عاما بعد عام حتى أن معهد مستشفى الكلب يتوقع أن يبلغ عددهم هذا العام ١٤٠٠٠ معقور ٠

لذلك اهتمت اللجنة الصحية بدراسة هذه المشكلة والتماس الحلول الشافية لها، وقد شملت دراساتها مع المختصين مذكرات كثيرة عن هذا الموضوع لوزارتى الصحة والزراعة ومعهد ومستشفى الكلب وتقارير الهيئة الصحية العالمية وكثير من الخبراء العالميين ٠

وقد رأت اللجنة أن الطريقة السليمة للوقاية من داء الكلب ومقاومته تنحصر فى تحصين المكلوب ضد المرض بحقنة باللقاح الخاص بالكلاب ، وذلك بصفة دورية ٠

ولما كان كثير من الكلاب غير معروف أصحابها ، فان جمع هذه واعدامها اجراء له المكان الاول من مقاومة داء الكلب ولذلك رأت لجنة الشئون الصحية والعمرانية :

١ - انشاء وحدة لاستنباط لقاح ضد الكلب تتبع للمعامل البيطرية ، على أن تقوم بتحضير اللقاح الواقى المعترف به ولتحصين الكلاب المرخصة مع قيامها بالابحاث وتشمل قسمين : أحدهما لانتاج اللقاح الواقى للكلاب والاخر للابحاث فى حدود ١٠٤٠٠ جنيه للانشاء و٢٤٠٠ جنيه للادارة السنوية .

٢ - ضرورة العناية بجمع الكلاب غير المعروفة واعدامها لما فى ذلك من قيمة وقائية فعالة فى مقاومة المرض مع تأييد وجهة نظر معهد ومستشفى الكلب فى ترخيصها .

٣ - تيسير اجراءات الترخيص لتشجيع أصحاب الكلاب غير المرخصة على ترخيصها وقد عرضت هذه التوصيات على المجلس بجلسة ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٥٤ فوافق على انشاء وحدة استنباط اللقاح ، وقرر تكوين لجنة مشتركة من وزارات الزراعة والصحة والداخلية والشئون البلدية والقروية ، لدراسة ما يلزم اتخاذه لتيسير اجراءات الترخيص ولجمع الكلاب الضالة ويتجه الرأى الى تتبع وحدات المقاومة للبلديات لضمان التنسيق بين الجهود بدل بقائها مبعثرة بين مختلف الادارات .

خامسا - مشاكل التغذية :

درست اللجنة المشروع المحول اليها من وزارتى الصحة العمومية والزراعة والخاص بانشاء معهد للتغذية ، وقد قررت تحويل قسم التغذية بوزارة الصحة الى « معهد للتغذية » كما رأت انشاء « هيئة عليا للتغذية » تضم ممثلين لوزارات الصحة والزراعة والتموين والمعارف والتجارة والصناعة والشئون الاجتماعية والحربية ولكل من مجلس الانتاج القومى ومجلس الخدمات العامة تكون وظيفتها رسم السياسة الانتاجية لمواد الغذاء وضمان حسن توزيعها واتخاذ الوسائل الكفيلة لرفع الوعى الغذائى بين أفراد الشعب .

العمل على توافر الفنيين اللازمين لمختلف المشروعات وتدريبهم :

لما كان هدف المجلس من اقامة المشروعات أن تقوم الخدمة المطلوبة فيها بمجرد انتهاء انشائها وتجهيزها ، كان على اللجنة الصحية أن تنظر فى الامرين الآتيين :

١ - توافر عدد الفنيين اللازمين لادارة هذه المنشئات بمجرد اتمامها .

٢ - حصولهم على التدريب اللازم لقيامهم بما يطلب منهم على الوجه الاكمل قبل تسلمهم لاعمالهم ٠

وقد قامت اللجنة فى سبيل ذلك بما يأتى :

١ - حصر الاطباء والحكيمات والممرضات ومعاونى الصحة ومساعدى المعمل ممن يلزمون لبرامج وحدات الامراض المتوطنة لمشروعات الدرن والامراض العقلية وباقى المستشفيات لتبين المطلوب من هؤلاء الفنيين طوال فترة الانشاء ٠

٢ - حصر المعاهد التى يتخرج فيها هؤلاء الفنيون وعـــدد طلبتها فى الســـنوات المختلفة حتى يتبين بالتقريب عدد المتخرجين منها فى كل من الاعوام القادمة وبذلك يظهر مواطن النقص لعلاجها منذ الآن ٠

٣ - بحثت اللجنة ما يلزم من تدريب فنى واجتماعى للاطباء وغيرهم من الفنيين مع مصلحة بحوث الامراض المتوطنية على جميع التفاصيل الخاصة بتدريب هؤلاء الفنيين ٠

وقد بدأ تدريب الدفعة الاولى من الاطباء حسب النظام المقرر ولا يأتى اكتوبر سنة ١٩٥٥ الا ويكون قد اكتمل العدد اللازم من كل الفئات لادارة الوحدات المجمعة بأكمله ولا تفتح مؤسسة أخرى بعد ذلك الا وقد أعد لها الفنيون اعدادا كاملا ٠

تقويم الخدمات الصحية

ولما كان من أهم ما يعنى به المجلس الدائم للخدمات العامة ، تقويم الخدمات العامة فى الدولة والمعونة على الوصول بها الى الحد الاعلى من الكفاية والنجاح ٠ فقد تكونت فى أبريل من العام الماضى «لجنة الخدمات الصحية» وبدأت نشاطها باستعراض حالة المستشفيات القائمة حكومية وأهلية ونوع الخدمات التى تؤديها ومستوى هذه الخدمات ، وقد رأت اللجنة جمع البيانات اللازمة لمثل هذه الدراسة باستمارة توزع على المستشفيات بدىء بارسالها كتجربة الى خمس منها ، وجارى دراسة الاستمارات وما فيها من بيانات لادخال ما يلزم ادخاله عليها من تعديلات وارسالها الى أكبر عدد ممكن من المستشفيات ٠

الا أنه يظهر من البيانات الاولية :

١ - ان متوسط عدد الايام التى يقضيها المريض فى المستشفى الحكومى المجانى أكبر منه فى المستشفى الاهلى بأجر للمريض الواحد ٠

٢ - ان متوسط تكاليف المريض فى العام فى المستشفى الحكومى المجانى ، أكثر منه فى المستشفى الاهلى ٠

٣ - ان المستشفيات الاهلية لا تشكو نقصا فى الادوية ولا فى المهمات بينما تعم الشكوى المستشفيات الحكومية من نقص فى الادوية والمهمات .

وقد ترتب على دراسة هذه البيانات اقتراحات عديدة تقصد الى تلافى العيوب الظاهرة . منها تكوين مجالس ادارة خاصة فى المستشفيات تتمتع بقسط كبير من المسئولية فى الادارة وفى التصرف فى الاعتمادات ومنها فرض رسوم مناسبة للعلاج وغير ذلك من المقترحات التى تعنى اللجنة الآن بدراستها .

وقد رأت اللجنة ضرورة دراسة النظم لتجهيز المستشفيات والصعوبات التى تسبب عدم توافر بعض المهمات والادوية فيها .

تجهيز الوحدات الصحية والمستشفيات

رأت اللجنة الوزارية لتنفيذ المشروعات تأليف لجنة للنظر فى تجهيز وادارة منشئات مشروعات الخدمات ، وقد فضلت اللجنة المؤلفة اعادة النظر فى الممارسات التى قامت بها مصلحة المخازن بوزارة الصحة لتجهيز ١٨٨ وحدة لمقاومة الامراض المتوطنة بمديريتى المنيا والشرقية حتى تستطيع تفهيم التجار أوضاع تجهيزات مشروعات المجلس من حيث شروط التوريد واجراءاته ونظام دفع المستحقات وغير ذلك تشجيعا لهم على خفض الاسعار وتحقيقا لاكبر وفر ممكن ، وكان ذلك على سبيل التجربة والدراسة حتى تستطيع تقديم هذه الناحية الهامة من نواحى الخدمات ، ورغم ارتفاع أسعار السوق فى كثير من الاصناف فقد حققت اللجنة وفرا قدره ٩٠٩٤ جنيها فى الاصناف التى تغير سعرها والتى بلغت أثمانها ٥٥٨٤٦ جنيها أى وفرا قدره حوالى ١٦ ٪ ولو أمكن تحقيق مثل هذا الوفر فى كل توريدات وزارة الصحة التى تبلغ قيمتها مليونا ونصف مليون من الجنيهات فانه يتم بذلك توفير حوالى ربع مليون جنيه يمكن أن يشترى بها الكثير مما تحتاجه المستشفيات من أدوية ومهمات .

وقد تبينت اللجنة من هذه التجربة عدة مسائل خاصة بتجهيز الوحدات تستحق أن تكون محل اعتبار منها .

١ - انه يجب أن يحدد موعد للتجهيزات السنوية ترسل كل المصالح قبله كشوف جميع تجهيزاتها للمخازن دفعة واحدة ، وبذلك تطرح الكميات كلها فى عمليات واحدة على أن تراعى المصالح الاقتصار على ما تدعو اليه الحاجة فقط ، وكتابة المواصفات بالتفصيل والاصناف التى يصعب ارسالها للوحدات كالزجاج والاكواب الزجاجية وما شابه ذلك فتشترى محليا بالاثمان المناسبة من سلفة مناسبة لذلك بكل واحدة ، ويجب ألا تطرح أى عطاءات أو يرتبط بها قبل التأكد من وجود الاعتمادات اللازمة لها .

٢ ـ اعطاء فترة طويلة مناسبة (بين شهر وشهرين) بين اخطار التجـــار بالاصناف وموعد قبول العطاءات ليتسنى لهم معرفة أقل اسعار الاصناف التى تستورد من الخارج ٠

٣ ـ النظر فى توحيد الجهة التى تقوم بطرح عطاءات مصالح الحكومة كلها وذلك فى المنطقة الواحدة لاجتذاب أكبر عدد من التجار لخفض الاسعار وتحقيقا للامركزية المناسبة فى التوريدات ، ويقسم القطر الى مناطق تلتزم بالتوريد لكل المنشئات فيها ٠

٤ ـ يراعى مقدرة الورش الحكومية والجمعيات الخيرية على تشغيل بعض الاصناف فلا تطرح فى العطاءات فى السوق ضمانا لتشغيل العمال فى هذه الجهات طيلـــة اليوم ٠

٥ ـ مراجعة أسعار العطاءات قبل التعاقد على الاسعار التى يكون قد تم التوريد لها لاى جهة حكومية أخرى ، ويتسنى ذلك نتيجة للامركزية وبواسطة هيئة خاصة لتسجيل التعاقدات الحكومية والاهلية مع التجار ٠

٦ ـ نظرا لقدم المواصفات الحالية لاغلب الاصناف يستحسن التوسع فى قبول العينات التى يقدمها التجار لاعتمادها أساسا لتوريداتهم اذا كان ذلك أنسب وأوفى للغرض وأقل سعرا ، ويفضل أن تتكون هيئة ثابتة لتضع المواصفات وتراجعها فى فترات دورية تبعا لتطورات الصناعة ٠

٧ ـ حسن اختيار الخبراء الذين يكلفون بفحص العينات بحيث تتوافر فيهـــم عوامل الحكم السليم وحتى يمكن الاطمئنان اليهم ٠

٨ ـ التيسير على التجار بسرعة صرف التأمينات لهم ، وكذلك أثمان الاصناف التى يتم قبولها ٠

٩ ـ السماح بتوريد الكميات المتعاقد عليها مجزأة على ثلاث أو أربع مرات خلال السنة تبعا لاحتياجات العمل واباحة توريدها مباشرة للوحدات بعد فحصها لدى التاجر وسرعة صرف التأمينات ، وكذلك أثمان الاصناف ٠

١٠ ـ اعطاء الاولوية للادوية والمهمات الطبية فى الحصول على العملات الاجنبية اللازمة لاستيراد ما لا يتوافر فيها محليا ٠

اللامركزية فى الخدمات الصحية

جاء فى كتاب (مشروعات وزارة الصحة) أن عدد الاسرة بالجمهورية المصرية يبلغ ٣٩١١٨ سريرا مع أنه يلزم أن يتـــوافر ١٠٦ر٥٤٠ سريرا أى أن الاسرة اللازم زيادتها هى ٦٧ر٤٢٢ سريرا ٠

وقد رأت لجنة الشئون الصحية أن التزام وزارة الصحة وحدها بتوفير هذه الاسرة مع استمرار الاوضاع الحالية من مجانية كاملة ومركزية الادارة ، يلقى على عاتق الدولة عبئا ماليا ثقيلا لن تستطيع أن تقوم به .

فاذا اعتبرنا عدد الاسرة مقياسا (تقريبيا) لميزانية الوزارة فمعنى ذلك أنه لا بد أن تتضاعف ميزانية وزارة الصحة الى ثلاثة أمثال قدرها الحالى (٧ر٥ مليون جنيه) فتصبح أكثر من عشرين مليونا من الجنيهات .

ولما كانت تكاليف الانشاء للسرير الواحد هى نحو ٣٠٠ جنيه فيكون مجموع المطلوب للانشاء هو ٣٠٠ × ٦٧ر٤٢٢ = ٢٠ر٢٢٦ر٦٠٠ جنيه تقريبا بخلاف تكاليف الادارة السنوية .

ولما كانت الدولة غير قادرة على أن تتحمل كل هذه النفقات للعلاج ولم يحدث فى بلد من البلدان أن تكلفت الحكومة المركزية فى حدود الميزانية العامة بجميع نفقات العلاج .

فقد تكونت لجنة فرعية لدراسة امكان تحميل جهات غير حكومية مسئولية تيسير الخدمات الطبية ، وكذلك دراسة نظام « اللامركزية » فى ادارة الوحدات الطبية الحالية ، وقد تقدمت هذه اللجنة الفرعية بمذكرة الى لجنة الشئون الصحية ، أوصت فيها بما يأتى :

١ - تقسيم جمهورية مصر الى مناطق اقليمية يؤلف لكل منها مجلس صحى بمقتضى قانون يحدد اختصاصات هذه المجالس وطريقة تشكيلها ، ويعطيها الشخصية الاعتبارية ، ويستقل كل مجلس بميزانية الوحدات والمنشآت الصحية فى منطقته ليتمكن من الاشراف على ادارتها ، واستكمال نواحى النقص فى المنطقة .

٢ - تطبيق هذا النظام فورا على مديرية أسيوط .

٣ - تكوين مجالس ادارة خاصة فى المستشفيات الكبيرة التى تزيد عن ٥٠٠ سرير .

٤ - أن يكون لمجالس ادارة هذه المستشفيات الحق فى فرض رسم زهيد على مرضى العيادة الخارجية فيما عدا الحالات العاجلة والطارئة ، وتضاف حصيلة هذا الرسم لايرادات المستشفى لتحسين الخدمات الطبية فيه (وهذا الرسم معمول به فعلا فى وزارة الشئون الاجتماعية) .

٥ - أن يكون الطبيب الذى يرأس هذه الوحدات متفرغا طول الوقت .

٦ - تشجيع صناعة الادوية محليا بحيث تفى بالاستهلاك المحلى .

تمويل الخـــدمات الصحية

بدت للجنة الشئون الصحية ضخامة الاعباء المالية التى تقع على عاتق الدولة ان هى ظلت ملتزمة بتقديم كل الخدمات الطبية ، على أنها مجانية فى كل مناطق القطـــر ولكل فئات الناس فيه كما تبينت قصور الموارد العامة فى الدولة عن مجابهة ما يتكلفه ذلك من اعباء مما يعطل تنفيذ المشروعات الخاصة بالنهوض بالمستوى الصحى وتيسير العلاج ان ظل تمويلها مقتصرا على الميزانية العامة للدولة ٠

لذلك اتجهت اللجنة الى بحث المسائل المختلفة التى تهدف الى تخفيف عبء تمويل المنشآت عن كاهل الحكومة ، وتدرس اللجنة الآن الاتجاهات الآتية :

١ ـ اشراك القادرين من المنتفعين بالعلاج ، فى تكاليفه بالمساهمة فى جزء يسير منها ، كدفع رسم اشتراك ضئيل عند التردد على العيادات الخارجية مما يبعد عن هذه العيادات مدعى المرض ومحترفيه فيهبط عدد المترددين عليها ويقتصر على المحتاجين فعلا للعلاج ، مما يمكن من دقة فحصهم ، وحسن علاجهم ٠

٢ ـ قصر الرقابة الصحية المجانية على الفقراء الذين لا تلتزم أية جهـــة قانونا بتحمل تكاليف رعايتهم ، وتحميل تلك الجهات كالمصانع أو مرتكبى الحوادث بالطريق مصاريف علاج العمال والمصابين بالمستشفيات الحكومية المجانية ٠

٣ ـ تحميل الهيئات الاهلية القائمة منها أو التى يمكن انشاؤها ، قسطا أكبر يتزايد حسب الحاجة ـ من مسئولية الرعاية الطبية ٠

٤ ـ تنظيم خدمات صحية ، وقائية وعلاجية للفئات المتجانسة من الناس الذين يمكن أن تجمعهم رابطة واحدة ، تتحمل فيها روابطهم ا لقسط الاكبـــر من التكاليف ويمكن تنظيم ذلك بوسائل التأمين الصحى أو ما شابهه ، وتقتصر مساهمة الحكومة فى هذه الحالات على المساعدات ٠

٥ ـ تحميل المجالس الاقليمية جـزا أكبر ، من مسئولية وتكاليف الخدمات الصحية بالمناطق المختلفة ، سواء من ناحية الانشاء أو الادارة ٠

المعـــاهد الخاصة

سبقت الاشارة الى ما قررته لجنة الشئون الصحية من تحويل قسم التغـــذية بوزارة الصحة الى « معهد للتغذية » وقد اهتمت اللجنة كذلك بالعمل على انشاء المعاهد التى تتخصص فى شئون نوع واحد من الامراض ، للفوائد الكثيرة التى تترتب على تركيز كل ما يتعلق بهذا المرض من احصاءات وعلاج وتتبع للمرضى فى مكان واحد ، وأهم هذه المنشآت الخاصة :

١ ـ معهد شـــلل الاطفال :

قدمت وزارة الصحة مذكرة الى المجلس لانشاء معهد للتدريب واجراء التجارب والابحاث لمرضى شلل الاطفال نظرا للزيادة المطردة فى حالات الاصابة به ٠

وقد أبدت الوزارة انها طلبت أيضا من ادارة المعونة الفنية بمشروع النقطة الرابعة دعوة خبير للاسترشاد بآرائه وان الادارة المذكورة قد طلبت بدورها ايفاد هذا الخبير ، كما شكلت أيضـــا لجنة من الفنيين بوزارة الصحة وكليـــات الطب ومستشفى الاطفال لدراسة الموضوع ٠

وبعد أن درست لجنة الشئون الصحية والعمرانية هذا الموضوع تبينت أهمية انشاء هذا المعهد نظرا للزيادة المطردة فى عدد حالات شلل الاطفـــال ولذا أوصت بانشاء هـــذا المعهد باعتباره مركزا تدريبيا على أن تدبر تكاليفه المقـــدرة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه من وفورات وزارة الصحة أو من وفورات الميزانية العـــامة ، وقد بدأت وزارة الصحة فى تنفيذ المشروع واتخذت للمعهد مقرا فى المنيرة وجارى أتخاذ بقية الخطوات اللازمة نحو اخـراج المشروع الى حيز الوجود ٠

٢ ـ مستشفى السرطان :

قدمت وزارة الصحة مذكرة للمجلس عن مشكله السرطان فى مصر ٠ وقد شرحت هذه المذكرة مدى تلك المشكلة وقدرت عدد الوفيات من السرطان بحوالى ٣٥ ألف شخص فى العام وعدد المرضى الذين فى حاجة الى العلاج بحوالى مائة ألف مريض على الاقل فى كل وقت ، ويدل سير المرض على أن الاصابة تكثر فى الفترة من سن ٤٠ الى ٥٠ سنة وهى الفترة التى يستفيد فيها المجتمع من الفرد وان أكثر السرطانات انتشـــارا بين الرجال هو سرطان المثانة وهو يحتاج الى عناية خاصة ٠

وقد طلبت الوزارة انشاء مستشفى خاص بالسرطان بدلا من الاعتماد على العلاج بالمستشفيات العامة وقد أبدت أن تركيز العلاج فى مستشفى خاص أوفر للدولة وأكثر تيسيرا لسبل العلاج للمرضى لحصولهم على العلاج الكامل والابحاث اللازمة ٠ كما يمكن أن يتبع هذا المستشفى خدمات احصائية لحصر حالات العلاج ودراسة مدى انتشـــار المرض وتطوره وخدمات اجتماعية للمرضى لحاجتهم لها وحتى يمكن أيضا دراســـة المسائل الوقائية كسرطانات الصناعة وسرطانات البيئة ٠

وبناء على موافقة لجنة الشئون الصحية والعمرانية اعتمد المجلس فى ٦ ابريـــل سنة ١٩٥٤ انشاء مستشفى خاص للسرطان فى حدود ١١٠ر٠٠٠ جنيه من حصـــيلة الاموال المصادرة ٠

وقد وضع البرنامج الخاص بهذا المستشفى وتقوم اللجنة الهندسية بعمل الرسومات التنفيذية كما تم اختيار الموقع الذى سيقام عليه المستشفى وهو بفم الخليج مكان مستشفى البلهارسيا الحالى ٠

٣ ـ معهد الابحـــاث :

تقدمت وزارة الصحة للمجلس الدائم للخدمات العامة تطلب اعتماد مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه لبناء دور ثالث لمعهد الابحاث ، لاهمية الدور الذى يلعبه هذا المعهد فى الحيـاة الصحية لهذه الامة وعلى الاخص فى مشاكل الامراض المتوطنة حتى اكتسب سـمعة عالمية ، وقد بحثت اللجنة الصحية كل ما يتعلق بهذا الموضوع ورأت أن تمكين المعهد المذكور من استكمال كل نواحى النقص فيه واجب قومى لما ينتظر أن يؤديه هذا التعزيز للمعهد من نفع فى دراسة المشاكل الصحية الرئيسية فى البلاد ٠

ولما كان المعهد ومستشفى فم الخليج الذى يجاوره هما المكان الذى يتدرب فيه الاطباء والفنيون الآخرون الذين يعملون بالريف ، ونظرا لما تقرر من اختيـار موقع مستشفى فم الخليج لاقامة مستشفى السرطان ، ومن تدريب مائتى طبيب ومثلهم من مساعدى المعمل كل عام للعمل بالوحدات المجمعة ، فقد اتجهت النية الى أن يضاف للمعهد من المبانى كل ما يلزم لكى تؤدى فيه ا لخدمات التى يؤديها الآن مستشفى فم الخليج فى أكشاكه المؤقتة ٠

وكذلك تدريب العدد اللازم من الاطباء وغيرهم طيلة السنوات القادمة ، ويجرى الآن دراسة ما يلزم اضافته على مبانى المعهد الحالية لهذه الاغراض ، وما تتكلفه هذه الاضافات ٠

أهداف وبرامج « لجنة الشئون الصحية »

وبعد هذا العرض السريع لما تناولته لجنة الشئون الصحية فى عامهـــا الاول بالبحث والدراسة ، يجدر بها أن ترسم الخطوط الرئيسية لما تهدف الى تحقيقه فى العام القادم ٠

وستقوم اللجنة ببحث السياسة العامة للرعاية الصحية ووضع الخطط الرئيسية للنهوض بها ، والتنسيق بينها وبين أنواع الخدمات الاخرى ، وتضع اللجنة برنامجا لما تعمل على بحثه ودراسته وهو يشمل :

أولا ـ حصر الخدمات الصحية الآتية :

أ ـ علاجية ووقائية ، حكومية وأهلية ٠

ب - عدد الوحدات فى كل نوع منها وسعتها والجهة التى تتبعها .

جـ - توزيعها فى أنحاء الجمهورية .

د - عدد المنتفعين بهذه الوحدات ومدى نفعهم منها .

هـ - تكاليف هذه الخدمات .

ثانيا - الاداة القائمة على هذه الخدمات :

أ - عدد أفراد كل نوع منها : الاطباء ، الممرضات ، المساعدين ، الفنيين ..

ب - وسائل اعداد كل نوع ومدى تناسق هذه الوسائل .

جـ - مستوى الاعداد الفنى لكل منها .

ثالثا - دراسة مستوى الرعاية الصحية فى الدول الاخرى وتقرير المستوى اللازم لانواع الرعاية الصحية فى مصر (علاجية وقائية ، على ضوء الظروف المحلية والامكانيات الحالية والمستقبلة .

رابعا - وضع البرامج اللازمة للوصول بالخدمات الصحية الى هذا المستوى الواجب فى جميع أنحاء الجمهورية مع الاستعانة فى تحقيق ذلك بكل الجهود . والامكانيات الحكومية والاهلية ، والتنسيق بينها لكى يكمل بعضها بعضا نوعا وتوزيعا .

خامسا - دراسة وتقرير ما يلزم لضمان تواجد العدد الكافى من الفنيين اللازمين لاستكمال الخدمات الصحية المختلفة (أطباء ، ممرضات ، مساعدين ، اخصائيين اجتماعيين) ، ولتعديل وسائل اعدادهم وبرامج دراساتهم بحيث يتناسب مستواهم مع نوع الخدمة المرجوة .

سادسا - حصر تكاليف تنفيذ البرامج التى توضع للوصول الى المستوى المطلوب من الخدمات الصحية ، وتوقيتها تبعا لمدى توافر الامكانيات المادية والفنية .

سابعا - دراسة أنواع المهمات والآلات المختلفة اللازمة لتجهيز المستشفيات والوحدات ، الصحية والمواصفات الحالية لها وما يلزم ادخاله عليها من تعديلات على ضوء التقدم العلمى والصناعى فى مصر والخارج ورسم سياسة تيسير الحصول عليها بأبسط السبل وأضمنها وبأقل التكاليف الممكنة ، ووضع نظام يكفل استمرار توافرها واعادة النظر فيها ، دوريا تبعا لتطورات العلم والصناعة .

ثامنا - العمل على توافر الادوية المفيدة ومستلزمات الوقاية والعلاج ، بأسعار معقولة

ومقبولة ، ورسم سياسة انشائية بعيدة تكفل وقاية الانتاج المحلى ونموه ورفع مستواه ، وخفض تكاليفه وقصر استيراد الادوية ونحوها على الانواع التى لا يمكن انتاجها محليا ، ومن الجهات التى يضمن معها أن تكون من أجود الانواع وبأسعار مناسبة وتقرير ما يجب اتخاذه من اجراءات تكفل عدم الاعلان عنها أو تداول أدوية ومستحضرات عديمة الاثر ، على أن يستعان فى تقرير ذلك كله بما جرى ويجرى فى بعض الدول الاخرى .

تاسعا - دراسة السبل والتشريعات اللازمة لحماية الشعب من كل أنواع الدجل والشعوذة والاحتيال فى المسائل الصحية ولاتخاذ اجراءات سريعة وحاسمة حيال المستغلين لسذاجة الكثيرين من أفراد هذا الشعب ومرضاه المحتاجين بما يبقى على صحتهم ويحفظ عليهم كرامتهم وأموالهم القليلة الهزيلة .

عاشرا - دراسة التشريعات القائمة المتعلقة بنواحى الخدمة الصحية ، وبتنظيم المهن الطبية وما يلزم ادخاله على هذه التشريعات والتنظيمات من اضافات أو تعديلات تجعلها قادرة على تحقيق الغرض منها .

لجنة الشئون المالية

كونت هذه اللجنة لاعداد ميزانية المشروعات والاشراف على الاموال المصادرة وبحث سائر الموضوعات المالية التى تحال اليها من حيث موارد التمويل اللازمة لها .

وقد عنيت اللجنة بالموضوعات الاتية :

١ ـ ميزانية المشروعات :

أوصت اللجنة بأن تعالج اللائحة الداخلية للمجلس هذا الاختصاص وأقرها المجلس على هذا الاتجاه اذ قضى فى هذه اللائحة بأن تدرس مشروعات وزارات الخدمات بالاشتراك مع وزارة المالية ومع المجلس تمكينا له من القيام بوظيفته فى اعداد ميزانية المشروعات وبأن يكون الانتفاع بأى وفر فى تكاليف هذه المشروعات لتمويل مشروعات أخرى بناء على اتفاق مع المجلس .

وحرصت اللجنة من جانبها على أن تفصل جوانب اختصاصها فى هذا الشأن فوضعت اللائحة المالية لتنظيم طريقة تناولها لميزانية المشروعات وقواعد حساباتها وقد أقرها المجلس فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦ اكتوبر ومن أهم أحكام هذه اللائحة أن تحال الى اللجنة جميع المشروعات قبل عرضها على المجلس ليدرسها من حيث تقديرات تكاليفها وتدبير مصادر تمويلها وأن تضع ميزانية شاملة للمشروعات مفصلا فى أقسامها المختلفة التكليف المقدرة لها موزعة على عدد السنوات المقررة لتنفيذ تلك المشروعات وليستصدر قانون لاعتماد هذه الميزانية على أن يعرض على المجلس كل مشروع يراد اضافته الى الميزانية المعتمدة قبل اصدار القانون اللازم لاعتماده .

وقياما بهذه الاختصاصات الرئيسية دعت اللجنة وزارات الخدمات الى البدء فى بحث مشروعاتها معها توطئة لوضع ميزانية المشروعات وغنى عن الذكر أن تعاون الوزارات المختصة مع اللجنة هو الكفيل بتمكينها من الانتهاء من هذه المهمة الكبرى فى أقرب وقت مستطاع .

٢ - الاموال المصادرة :

ولما كانت الاموال المصادرة هى المصدر الرئيسى لتمويل مشروعات المجلس فقد اهتمت اللجنة بتنظيم سلطة المجلس على هذه الاموال . ولذلك أوصت باستصدار قانون يقرر سلطة المجلس فى وضع سياسة التصرف فى الاموال المصادرة وتقرير طرق الانتفاع بايراداتها وحصيلة التصرف فيها ويضع ادارة تصفية الاموال المصادرة تحت اشراف المجلس وقد صدر القانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٤ فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٤ استجابة لهذه التوصية وشاملا الاحكام التى تضمنتها .

وشرعت اللجنة فى اعداد جرد شامل للاموال المصادرة مبينا فيه حالة كل منها تفصيلا والقيمة المقدرة لها والايرادات التى ينتظر ورودها منها . فأعدت لهذا الغرض نموذجا وافيا مبسطا من شأنه أن ييسر القيام بهذه العملية ويهيىء الانتهاء منها فى وقت قريب وباستكمال هذا الجرد تتكون أمام اللجنة صورة كاملة للاموال المصادرة تمكن اللجنة من تعرف الموارد المتاحة من هذا المصدر لتمويل مشروعات المجلس .

وفى ضوء نتائج هذا الجرد المالى تستطيع اللجنة أن توصى فى القريب العاجل بسياسة عامة لاستثمار الاموال المصادرة وللتصرف فيها على النحو الذى تراه كفيلا بتنمية مواردها وتهيئتها لمواجهة تكاليف المشروعات .

ورأت اللجنة بناء على ما تقدم أن يرجأ النظر فى الطلبات المقدمة اليها لشغل بعض الممتلكات المصادرة أو لتمويل بعض الجهات أو المشروعات من حصيلة الاموال المصادرة وذلك الى أن يتم الجرد المشار اليه فتكون اللجنة على بينة من حالة الاموال المصادرة من حيث ما ينتظر من ايراداتها ومن حصيلة التصرف فيها .

ووضعت اللجنة قواعد عامة للانتفاع بالقصور والفيلات المصادرة وللتصرف فيها وأوصت تطبيقا لهذه القواعد :

أولا - أن تعرض القصور والفيلات المصادرة للبيع مع اعطاء الاولوية فى شرائها للجهات الحكومية عند تساوى الثمن .

ثانيا - أن يباح للجهات الحكومية استئجارها للاغراض الصالحة لها . وبالقيمة الايجارية المقدرة لها .

ثالثا - تخصيص بعض تلك القصور والفيلات لاغراض معينة مثل المقاصف .

والى جانب ذلك تلقت اللجنة كثيرا من الطلبات الخاصة بالاموال المصادرة تصرفت فيها طبقا للقواعد السابقة .

هذا وقد رأت اللجنة استكمالا للبيانات اللازمة لها أن تطلب الى اللجنة الهندسية بالمجلس اختيار من يقوم بمعاينة وتثمين الفيلات والقصور المصادرة التى لم يتم تقدير قيمتها للان بما فى ذلك استراحات الملك السابق . وأن تعهد الى مصلحة التخطيط والبناء ومصلحة المبانى معاينة وتقدير الاستراحات والفيلات الكائنة بالتفـــاتيش والزراعات المستولى عليها للاصلاح الزراعى .

كما طلبت الى ادارة التصفية أن تمد وزارة الشئون البلدية والقروية ببيـــان مساحات الاراضى الفضاء لتوقيعها على الخرائط وتخطيطها وتقدير أثمانها .

اللائحة المالية لميزانية المشروعات وحساباتها

الباب الاول - الميـــزانية

مادة ١ - تحال جميع مشروعات المجلس على اللجنة المالية قبل عرضها على المجلس وعلى هذه اللجنة أن تضع ميزانية شاملة لمشروعاته المختلفة والتكاليف المقدرة لها موزعة على عدد معين من السنين . وتقسم هذه المشروعات الى أقسام يجمع كل منها عددا من المشروعات المتجانسة بطبيعتها .

مادة ٢ - يستصدر قانون لاعتماد هذه الميزانية متضمنا الموارد اللازم تدبيرها لمواجهة تكاليف تنفيذ البرنامج بأكمله فى سنواته المختلفة . وكل مشروع جديد يراد اضافته الى هذا البرنامج يجب أن يعرض على المجلس بعد موافقة اللجنة المالية لاستصدار قانون به مع تحديد الموارد اللازمة لمواجهته .

مادة ٣ - يستخرج قبل بداية كل سنة مالية من واقع البرنامج المعتمد ، بيان الاعتمادات المخصصة فيه لتلك السنة مضافا اليها بواقى الاعتمـــادات التى لم تصرف حتى نهاية السنة السابقة . ويتضمن البيان المذكور الموارد المقابلة لهذه الاعتمادات .

مادة ٤ - تتبع السنة المـــالية للمجلس فى بدايتها ونهايتها التواريخ المقررة لميزانية الدولة .

مادة ٥ - يوكل الى اللجنة المالية اقتراح طرق الانتفاع والتصرف فى الاموال المصادرة وكذلك القواعد لتى تتبع فى تنفيذ تلك لسياسة وذلك بغية تدبير الاموال اللازمة لتنفيذ المشروعات الواردة بالبرنامج .

مادة ٦ - للمجلس أن يبرم عقودا من شأنها أن ترتب التزاما على السنوات المالية المقبلة ، وذلك فيما يتعلق بالاعمال التى يمتد تنفيذها الى أكثر من سنة بشرط ألا تزيد قيمة العقود الخاصة بها على جملة التكاليف المقدرة لها فى البرنامج .

مادة ٧ - يجب أن تقيد بسجلاته المبالغ المرتبط بها على كل مشروع وارد فى برنامجه ، موزعة على سنوات التنفيذ مقارنة بالتكاليف المقررة له ، والى جانب هذا القيد الاجمالى ، تفتح للارتباطات الخاصة بكل مشروع حسابات سنوية تبين الاعتماد السنوى المخصص للمشروع ، وتقيد بها المبالغ المرتبط بها على هذا الاعتماد مع ايضاح بيانات وافية عن كل ارتبـــاط وبصفة خاصة تواليخ التنفيذ المتفق عليها ويستخرج تباعا الرصيد الباقى من الاعتماد دون ارتباط بعد كل قيد ٠

وهذا الرصيد الاخير هو وحده الذى يعد رصيدا حقيقيا يمكن فى حدوده تقدير ما يلزم منه لمواجهة المصروف الفعلى لغاية آخر السنة المالية ٠

وما هو وفر يستطاع الترخيص منه لمواجهة تجاوزات أو اعتمادات اضافية ٠

واذا تبين أن تنفيذ أحد العقود المرتبط بها سيتأخر الى ما بعد نهـــاية السنة المالية التى اتفق على اتمام التنفيذ فيها ، تعين اجراء القيد اللازم فى حسابات الارتباطات السنوية لنقل قيمة الارتباط من حساب تلك السنة الى حساب السنة المالية التالية ٠

مادة ٨ - يجوز رفع التكاليف الكلية المعتمدة لاى مشروع مقابل خفض مساو فى تكاليف عمل آخر وذلك باعتماد رئيس المجلس بعد موافقة اللجنة المالية ٠

وفى حالة تعذر اجراء هذا الخفض يتعين استصدار قانون بالموافقة على رفـــع التكاليف ٠

مادة ٩ - لا يجوز اصدار اذن بمصروف يجاوز مقدار الاعتماد السنوى المخصص له الا اذا كان فى باقى اعتمادات المشروعات الاخرى وفر كاف لمقـــابلة هذا التجاوز وبموافقة اللجنة المالية ٠

واذا دعت الحال الى تجاوز جملة الاعتمادات الســـــنوية للمشروعات فينبغى استصدار قانون بهذه لزيادة حتى ولو لم يتعد الصرف جملة التكاليف - وينص فى هذا القانون على كيفية مواجهة الزيادة ٠

ويلاحظ فى تطبيق هذا النص أن جملة الاعتمادات تتكون من التقـــديرات فى السنة الحالية مزيده بقيمة الوفور المرحلة من السنة السابقة ٠

مادة ١٠ - المبالغ التى تبقى بدون استعمال فى نهاية السنة المالية من الاعتمادات السنوية المخصصة لتنفيذ المشروعات ترحل للسنة التالية ٠

مادة ١١ - تضاف جميع موارد مشروعات الخدمات الى الايرادات وللمجلس أن يستعمل هذه الموارد فى الاغراض التى يراها عن طريق فتح اعتماد اضافى بقانون ٠

مادة ١٢ - تعد ادارة الميزانية والحسابات البيان المنصوص عليه بالمادة الثالثة ولها أن تتصل بكل جهة من جهات نشاط المجلس فى هذا الشأن .

مادة ١٣ - تعرض على اللجنة المالية بالمجلس الكشوف الشهرية الواردة من ادارة تصفية الاموال المصادرة ببيان التصرفات التى تمت بشأن استغلال وتصفية الاموال المصادرة وما حصل منها فعلا لمراقبة مدى تنفيذ السياسة التى رسمها المجلس .

الباب الثانى - الحسابات

الايـــرادات

مادة ١٤ - تورد المتحصلات للبنك الاهلى المصرى وفروعه بموجب الاســـتمارة ٣٧ ع.ح تحت عنوان حساب خاص واذا بلغت قيمة المتحصلات مائة جنيه يجب أن تورد فى اليوم التالى على الاكثر ويجوز توريد متحصلات للخزائن الحكومية أو لمكاتب البريد فى الاماكن التى لا توجد بها فروع للبنك الاهلى حساب ميزانيـــة الخدمات العـــامة .

مادة ١٥ - يستعمل المجلس دفاتر ٣٣ ع.ح أو ما يعادلها للمتحصلات النقدية على أن يلاحظ استعمال دفاتر من أحجام تناسب حركة التحصيل .

مادة ١٦ - يراجع الدفتر ٣٣ ع.ح أو ما يعادله قبل التوريد على المبالغ المحصلة للتحقق من أن جميع المبالغ المتحصلة حتى وقت التوريد داخلة ضمن المبلغ المطلوب توريده ، كما يجب أيضا على مدير الادارة أن يطلع فى نفس يوم التوريد أو فى اليوم التالى على الاكثر على علم الخبر الدال على التوريد ويؤشر بما يفيد ذلك بظهر آخر قسيمة من القسائم التى وردت مبالغها فعلا للبنك .

مادة ١٧ - يلاحظ عمل تسوية فى نهاية كل اسبوع عن المبالغ الموردة للبنـــك الاهلى أو فروعه بقيدها بحساب النقدية نظير اضافتها لحساب الايرادات الخاصـــة وعند ورود حافظة سداد البنك الاهلى يتخذ اللازم نحو تسوية المبلغ بالســـداد الى حساب النقدية .

المصـــروفات

مادة ١٨ - يكون لرئيس مجلس الخدمات أو من ينوب عنه ســـلطة الصرف فى حدود الاعتمادات السنوية طبقا للقواعد المقررة ، ويكون الصرف على تنفيذ مشروعات الخدمات بموجب شيكات خاصة على حساب ميزانية مشروعات المجلس الدائم للخدمات العامة المفتوح بالبنك الاهلى ، أما اذا تم الصرف لهذا الغرض عن طـــريق الوزارات

والمصالح المتخصصة بموجب اذن صرف أو شيكات عادية فيستعاض ما يصرف بهذه الطريقة بأخذه من الحساب المفتوح فى البنك الاهلى بسحب شيكين فى كل شهر باسم رئيس المصلحة المختصة من الشيكات المختومة بخاتم ميزانية مشروعات المجلس الدائم للخدمات العامة كل منهما بقيمة اجمالى ما يكون قد خصم على ميزانية الخدمات فى مدة ١٥ يوما .

مادة ١٩ - يقوم قسم الميزانية والحسابات باعداد ما يلى :

أ) الدفاتر والسجلات الضرورية لاثبات جميع العمليات بشكل يساعد على مراقبة جميع المصروفات والايرادات ومقارنتها بالتقديرات السنوية .

ب) مشروع ميزانية الايرادات والمصروفات بالنسبة للمجلس وفروعه .

جـ) استخراج النتائج النهائية دوريا حسبما يقرر المجلس .

مادة ٢٠ - تقوم الادارة بمسك سجل خاص لميزانية المجلس وفروعه لاعتمادات جميع المبالغ التى تصرف خصما على هذه الاعتمادات من واقع المستندات والكشوف الشهرية التى يجب أن ترد للمجلس فى خلال الشهر التالى .

مادة ٢١ - يكون رئيس الادارة أو من ينوب عنه مسئولا عن صحة جميع الصرفيات والارتباطات فيما يختص بالاعتمادات التى يتولى المجلس صرفها مباشرة وعليه أن يراجع جميع المستندات الخاصة بها .

مادة ٢٢ - تكون الصرفيات بموجب شيكات تسحب على البنك الاهلى المصرى وفروعه ولا تصرف الا اذا كانت موقعة من رئيس المجلس أو من ينوب عنه ومن رئيس ادارة الميزانية والحسابات أو وكيله أو من رئيس حسابات الهيئة المختصة أو وكيله ويكون تحرير هذه الشيكات من واقع المستندات التى تقدم للصرف بعد استيفائها ومراجعتها واعتمادها .

مادة ٢٣ - تعد استمارة اعتماد صرف تتضمن ملخص موضوع الصرف والبند الذى تخصم عليه المصروفات وتوقع من رئيس الحسابات أو وكيله وتعتمد اداريا من الرئيس المسئول وترفق بمستندات الصرف .

واذا صرفت مبالغ أخرى بنفس المستندات وجب أن يوضح على استمارات اعتمادات الصرف تاريخ ورقم هذه المستندات .

مادة ٢٤ - يجب التثبت قبل الصرف مما يأتى :

أ) ان المبلغ المطلوب صرفه مدرج له اعتماد فى الميزانية أو البيان السنوى المخصص للمشروعات .

ب) ان جميع المستندات الخاصة بالصرف مستوفاة .

ج) ان المبلغ المطلوب صرفه يطابق ما هو وارد بشروط التعاقد .
وأن يراعى ما يأتى :

١ - ان الفواتير مختومة أو مؤشر عليها بما يبين الصورة الاصلية أو الصورة الثانية حسب الحالة .

٢ - ان الفاتورة الاصلية موقع عليها من أمين المخزن بما يفيد استلامه الاصناف .

٣ - انه مرفق بالاستمارة :

أولا - اذن الاضافة (استمارة ١١٢ أو ما يعادلها) عن الاصناف المستديمة والمستهلكة .

ثانيا - محضر فحص عن الاصناف الموردة اذا زادت قيمتها عن ٥٠ جنيها فان قلت عن ذلك يكتفى بأن يثبت على الفاتورة مطابقتها للعينات وانطباقها على المواصفات .

ثالثا - تقرير الفحص الفنى عن المشتريات التى تزيد قيمتها على مائة جنيه اذا دعا الامر .

رابعا - عطاءات المناقصة وكشف تفريغ العطاءات وطلبات التوريد (فى حالة عمل مناقصات) .

خامسا - اقرارات اتمام الاعمال أو الترميمات واستلامها .

مادة ٢٥ - كل تأخير فى صرف قيم الاصناف الموردة والاعمال التى أديت للمجلس أو هيئاته ومعاهده يعرض الموظف للمسئولية ما لم يكن هذا التأخير بسبب عدم استيفاء مستندات الصرف .

مادة ٢٦ - يجب ختم مستندات الصرف (الاصل والصور) أو التأشير عليها بما يفيد المراجعة قبل اعتماد استمارة الصرف وبما يفيد الصرف بمجرد اصدار الاذن أو الشيك .

مادة ٢٧ - اذا وجب لسبب خاص - مثل حجز قضائى - أن يكون الصرف لشخص غير الطالب فينبغى بيان اسم هذا الشخص فى المحل المعد لذلك .

مادة ٢٨ - استمارات اعتماد الصرف يجب حفظها مرفقة بمستنداتها فى ملف خاص .

مادة ٢٩ - لا يجوز استعمال الاختام المقلدة للامضاء فى التوقيع على استمارة الصرف ٠

مادة ٣٠ - تسرى أحكام استمارة الصرف على جميع استمارات الصرف الاخرى كاستمارات صرف الماهيات ٠

السلف المستديمة :

مادة ٣١ - يحدد رئيس المجلس أو من ينوب عنه مقدار السلفة المستديمة ويصدر به ترخيصا ٠ ويعهد بها الى موظف - من غير موظفى الحسابات - يقدم ضمانه من صندوق الضمان الحكومى أو من هيئة معتمدة - ان لم يكن من الموظفين المعاملين بقانون المعاشات أو صندوق الادخار ٠

مادة ٣٢ - السلفة المستديمة معدة للقيام بالمصروفات الوقتية ويكون الصرف منها بمقتضى اذن ويجب أن يبين به الغرض الذى صرفت من أجله النقود ويعتمد من الرئيس المختص ٠

مادة ٣٣ - على الموظف المعهود اليه بالسلفة المستديمة أن يقيد المبالغ التى يتسلمها وما يصرف منها فى الدفتر المعد لذلك ٠

مادة ٣٤ - ينتدب الرئيس أو من ينوب عنه موظفا لجرد نقود السلفة المستديمة ومطابقة حسابها على ما هو مقيد بالدفتر ٠

فاذا وجدت فى عهدة أمين السلفة زيادة أضيفت الى الايرادات واذا ظهر عجز وجب سداده فى الحال وهذا لا يمنع من توقيع العقوبة التأديبية اذا اقتضى الامر ذلك

مادة ٣٥ - يستعاض المنصرف من السلفة بعد مراجعة المستندات بمعرفة الحسابات ٠

السلف المؤقتة :

مادة ٣٦ - طلبات السلف المؤقتة يأذن بها الرئيس أو من ينوب عنه ويترك له تقدير وسائل ضمانها ويجب أن تسدد هذه السلف ويسوى حسابها بمجرد انتهاء الغرض الذى صرفت من أجله ٠

الحسابات الشهرية والختامية :

مادة ٣٧ - تعد ادارة الحسابات والميزانية حسابا شهريا عن كل نوع من أنواع النشاط المالى ليقدم للجنة المالية بالشكل الذى يبين فى اللوائح والتعليمات الفرعية ٠

مادة ٣٨ - يجب أن تتضمن الحسابات الشهرية والحسابات الربع سنوية بيانات شاملة عن تقديرات الايرادات واعتمادات المصروفات السنوية وما تم تحصيله وما صرف فعلا بما فى ذلك المرتبط بهو تبلغ صورة من الحسابات الربع سنوية لوزارة المالية ولديوان المحاسبة فيما يخضع لمراقبته ٠

مادة ٣٩ - تعد ادارة الميزانية والحسابات فى خلال الاشهر الثلاثة التالية لانتهاء السنة المالية نوعين من الحساب الختامى :

أولا - حساب ختامى يبين فيه المصروف الفعلى والمقبوض عن كل بند وما يقابله فى الميزانية أو الاعتمادات السنوية ٠

ويمكن أن تعلى بحساب الامانات المبالغ التى تخصم على الميزانية مقدما ، أى قبل الصرف فى الحالات المبينة بعد :

١) الماهيات والمرتبات والمكافآت والاجور والايجارات المستحقة لغاية نهاية السنة المالية ولم يتسن صرفها وكذلك أجور النقل وبدل السفر ومصاريف الانتقال وثمن المياه والتيار الكهربائى بشرط أن تكون المطالبة الخاصة بها قد قدمت حتى نهاية الشهر الاول من السنة التالية ٠

٢) أثمان المشتريات والتوريدات التى تم استلامها لغاية السنة المالية وتعذر صرفها بسبب ما ٠

٣) قيم الحسابات الختامية عن الاعمال متى كانت مطابقة للعقود المبرمة بشأنها ولم يتسن صرفها لتوقيع الحجز عليها أو لامتناع المقاولين عن التوقيع عليها أو لتعذر الحصول على توقيعاتهم بسبب الغياب أو الوفاة مثلا ٠

وتشمل التعلية بالامانات الجزء المقرر حجزه من التكاليف بصفة ضمان لحين الاستلام النهائى أو لحين القيام بالتشطيبات الصغيرة أو اصلاح ما يوجد من عيوب ٠

٤) أثمان العقارات التى تنزع ملكيتها وذلك بعد التعاقد مع الملاك أو بعد صدور مرسوم نزع الملكية واتمام وضع اليد عليها ٠

ثانيا - حساب ختامى وفقا لاصول المحاسبة المالية يسمى حســـاب الايرادات والمصروفات ولاتمام هذا الحساب يتعين :

أ) جرد كل ما تملكه المنشآت ٠

ب) تحقيق جميع الموجودات والمطلوبات وتقديرها وفقا لاصول المحاسبة ٠

جـ) تعد ميزانية للمنشآت على النحو المعروف فى الحسابات المالية ٠

مادة ٤٠ - يقدم الحساب الختامى الى اللجنـــة المالية فى خلال الثلاثة الاشهر التالية لانقضاء السنة المالية ٠

لجنة الشئون الهندسية

عندما أنشىء المجلس الدائم للخدمات العامة منذ حوالى عام ، أولى الشئون العمرانية الهندسية جانبا كبيرا من الدراسة والعناية ، لما لها من صلة وثيقة بنواحى نشاط المجلس المختلفة اذ تعتمد برامج المجلس أول ما تعتمد على الانشاءات التى تقوم بالخدمات وكان أمام القسم الهندسى بالمجلس هدف واضح فى اطار الخطة العامة للمجلس ، هذا الهدف هو رسم سياسة جديدة للانشاء ولتوزيع الخدمات وتنسيقها فى مختلف أنحاء الجمهورية ، فلا جدال أن ارتفاع نفقات الانشاء لمبانى الخدمات عائق جدى فى سبيل امكان التوسع فى انشائها بالقدر الذى نرجوه فى حدود امكانيات الدولة المادية ، كما أن تنسيق الخدمات فى أنحاء القطر المختلفة سواء فى ذلك ما هو موجود حاليا أو فى انشاءاتنا فى المستقبل ، فيه فائدة كبرى للاستفادة من كل منها أقصى فائدة ممكنة ٠

أولا ـ خفض تكاليف الانشاء

لما كانت تكاليف الانشاء لها ذلك الاثر القوى فى امكان التوسع فى اقامة منشآت الخدمات لذلك أخذ المجلس على عاتقه أن يبحث هذا الموضوع بحثا وافيا لتبين امكان خفض هذه التكاليف ، وقد ألف المجلس لذلك قسما هندسيا يضم لجنة للتصميمات ، وكان الغرض من تكوينها البحث فى امكانيات خفض تكاليف انشاء مبانى الخدمات ٠

وقد تبين من الدراسات التى قامت بها اللجنة أن هناك عددا من العوامل التى يتسبب عنها ارتفاع تكاليف انشاء مبانى الخدمات وخاصة المبانى التى تقوم بانشائها الحكومة ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يأتى :

١ ـ التصميم :

تبين للجنة من مراجعة التصميمات التى تقوم بتنفيذها المصالح الحكومية المختلفة لمنشآت الخدمات كالمستشفيات والمدارس ومساكن الطلبة ٠٠ الخ ، ان أغلب هذه

التصميمات لم يراع فيه جانب الاقتصاد فى التصميم، بل يميل أغلبها الى المغالاة الواضحة فى المسطحات ، وخاصة فى عناصر الاتصال كالممرات والابهاء والمداخل ، كما تبينت اللجنة أيضا أنه أمست هناك مستويات محددة تراعى فى تصميم النوع الواحد من المبانى ، فمثلا بينما ينشأ مستشفى يتكلف السرير الواحد فيه ١٣٠٠ جنيه ، ينشأ مستشفى آخر يتكلف السرير فيه أكثر من ثلاثة آلاف جنيه كمستشفى القصاصين مثلا !) وهكذا ٠

لذلك اتجه عمل اللجنة الى وضع تصميمات لبعض المبانى المطلوبة لتنفيذ برامج الخدمات محاولة أن تحقق فى ذلك الاهداف الآتية :

١ ـ الكفاءة التامة للتصميم من حيث أداء الخدمة ٠

٢ ـ خفض المسطحات الى أقل ما يمكن وذلك عن طريق رفع مستوى التصميم والغاء ما لا داعى له من أجزاء أو عناصر للاتصال ، وتحديد مستوى لما يجب توفيره من مسطحات لوحدة الخدمة بالمبنى المراد انشاؤه كتحديد المسطحات اللازمة للسرير الواحد فى المستشفى أو للفصل فى المدرسة أو للطالب فى مساكن الطلبة ٠٠٠ الخ

٣ ـ الاستفادة الكاملة من كل جزء من أجزاء المبنى ، كاستعمال بعضها لاكثر من غرض واحد ٠

وقد أمكن بهذه الوسيلة خفض المسطحات اللازمة الى أقل من النصف فى بعض المنشآت وهكذا تبين للجنة انه يمكنها أن تحقق عن طريق التصميم خفضا كبيرا فى تكاليف الانشاء يصل فى بعض أنواع المبانى الى حوالى ثلاثين أو أربعين فى المائة مما كانت تتكلفه ٠

٢ ـ الطرق الانشائية المستعملة :

كذلك ثبت للجنة من بحثها أن أغلب المصالح الحكومية ما زالت تلجأ فى اقامة مبانيها الى الطرق القديمة فى الانشاء ، ولم تساير التطور المتوالى لطرق الانشاء الحديثة التى يميل الكثير منها الى التبسيط فى عملية البناء ، وكذلك الى خفض تكاليف الانشاء وخفض كميات المواد اللازمة للبناء ٠

٣ ـ المواصفات ومواد البناء :

وقد قامت اللجنة ببحث المواصفات التى تلتزمها المصالح المختلفة وأنواع المواد

التى تستعملها فى مبانيها فوجدت أن هذه المواصفات مغالى فيها كثيرا ، بل أن فيها فى كثير من الحالات مغالاة لا لزوم لها فى مواصفات بعض المواد ، مما لا يؤثر فى كثير أو قليل على متانة المبنى أو كفاءته ولكنه يؤثر فى تكاليفه ٠

كما وضح أمام اللجنة الميل الشديد الى المغالاة فى استخدام المواد المرتفعة التكاليف حيث يمكن استخدام مواد أخرى لا تقل عنها متانة أو رونقا كاستخدام الرخام حيث يمكن استخدام البلاط أو « المزايكو » أو استخدام أنواع خاصة من البياض أو الادوات الصحية ٠٠٠ الخ ٠

وقد تبين انه يمكن عن طريق مراعاة الاقتصاد فى استخدام المواد غالية الثمن أن يحقق وفر كبير فى تكاليف المبانى خاصة حيث تطلب المتانة أكثر مما يطلب المظهر ٠

٤ ـ شروط واجراءات التعاقد والتنفيذ :

تضع معظم الادارات الهندسية شروطا للتعاقد مع المقاولين يغلب عليها طابع التعنت والتحكم ، كالنص على نسب مرتفعة للتأمين ، أو فئات عالية للغرامات أو اشتراطات قاسية فى التنفيذ ، ولا جدال أن المقاولين يدخلون كل هذه العوامل فى اعتبارهم عند حساب عطاءاتهم التى يتقدمون بها فى المناقصات الحكومية ٠

كذلك تبين للجنة أن الاجراءات المعقدة واللوائح التى تسير عليها هذه الادارات تتسبب فى تعطيل حصول المقاولين على مستحقاتهم فى مواعيدها فاذا أضيف الى ذلك شىء من التعنت الذى لا مبرر له من جانب بعض المهندسين أو الادارات التى يتبعونها فى تسلم الاعمال أو فى الاشراف على تنفيذ شروط العقد ، أضفنا بذلك سببا هاما فى ارتفاع الاسعار التى تحصل عليها الحكومة فى بناء منشآتها عما يمكن الحصول عليه فى غيرها من الاعمال ، اذ أن المقاولين يضيفون نسبا معينة على الفئات التى يتقدمون بها لكى تغطى جميع التكاليف المنظورة وغير المنظورة التى قد تنشأ عن تصرفات فردية لا يمكن التحكم فيها ٠

وهكذا تبينت اللجنة انه يمكن بمراعاة كل هذه العوامل أن تخفض تكاليف الانشاء لمعظم منشآت الخدمات بنسبة كبيرة ، وقدرت الاعتمادات المطلوبة لتنفيذ البرامج التى اعتمدها المجلس الدائم على أساس التقديرات المخفضة التى وضعها القسم الهندسى وهى تبلغ فى بعض الحالات حوالى ثلث ما كان يقدر لها فى مشروعات الدولة المماثلة فيما مضى ، وفيما يلى أمثلة لما أمكن تحقيقه بالنسبة لبعض المشروعات التى أقرها المجلس وجارى تنفيذها ٠

١ - المستشفيات

تتضمن المشروعات التى اعتمدها المجلس للتنفيذ انشاء عدد من المستشفيات لاغراض مختلفة ، فقد اعتمد ضمن برنامج مشروعات المجلس لهذا العام المشروعات الآتية :

مكافحة الدرن :

أ) انشاء ٣ مستشفيات سعة ٥٠٠ سرير اثنان بالقاهرة وواحد بالاسكندرية.

ب) انشاء ٣ مستشفيات سعة ١٦٠ سريرا فى كفر الشيخ وقنا وجرجا عدا اضافات على مستشفيات أخرى قائمة فى أنحاء الجمهورية المختلفة .

الامراض العقلية :

انشاء ٣ مستشفيات سعة ٤٠٠ سرير فى الاسكندرية وطنطا وأسيوط عدا اضافات على مبانى مستشفى الخانكة والعباسية .

العمال :

انشاء ٥ مستشفيات للعمال سعة ١٥٦ سريرا ، اثنان فى الاسكندرية وثلاثة فى القاهرة .

الموظفين :

انشاء مستشفى للموظفين بالقاهرة سعة ١٥٠ سريرا .

السرطان :

انشاء مستشفى لعلاج السرطان بالقاهرة سعة ٢٠٠ سرير .

وتبلغ جملة المبالغ التى اعتمدت للانشاء لهذه المشروعات حوالى ١ر٥ مليون جنيه فاذا علمنا أن تكاليف انشاء السرير الواحد كانت تقدر فى المتوسط بحوالى ١٠٠٠ جنيه (بعد التخفيض وقد كانت ١٣٠٠ جنيه قبل ذلك) وانه أمكن عن طريق التصميمات

التى وضعت بالمجلس أن تخفض هذه التكاليف فى مشروعات بدىء فى تنفيذها فعلا الى ٢٥٠ جنيها للسرير ، يتبين قيمة الوفر الضخم الذى أمكن أن يحققه بالنسبة لتكاليف الانشاء فى مشروعاته لهذا العام ٠

والارقام التالية هى لبعض المستشفيات التى بدىء فى تنفيذها فعلا ٠

مستشفى الدرن سعة ١٦٠ سريرا فى كفر الشيخ :

رست العملية بمبلغ ٣٩٤٩٢ر٠٥٢ جنيها بواقع ٢٤٦ر٨ جنيها للسرير الواحد ٠

مستشفى الدرن سعة ٥٠٠ سرير بالمعمورة وأخرى بساقية مكى :

رست عملية مستشفى ساقية مكى بمبلغ ١١٩٦٣ر٩٧٥ جنيها أى بواقع ٢٤٠ جنيها للسرير ٠

رست عملية مستشفى المعمورة بمبلغ ١١٥٧٠٠ر٨٧٧ جنيها لجميع الاعمال عدا المصاعد ومقدر لها ٧٠٠٠ جنيه فيصبح جملة العطاء ١٢٢٧٠٠ جنيه أى بواقع ٢٤٥ للسرير ٠

ومعنى هذا انه فى مشروعات المجلس الخاصة بانشاء مستشفيات ومجموع تكاليف الانشاء المخصصة لها حوالى ١ر٥ مليون جنيه قد تحقق وفر لا يقل عن ٤ر٥ مليون جنيه ٠ ويجدر هنا أن نثبت ما قرره الاطباء المختصون فى وزارة الصحة أو من الخارج من أن التصميمات التى وضعت بالمجلس تفوق كثيرا تصميمات المستشفيات الحالية من حيث أداء الخدمة وسهولة الاشراف على عنابر المرضى واستيفاء جميع احتياجات المستشفى بالكامل من حجرات للاطباء وللممرضات والمرضين والخدم وسعة كافية فى أجزاء الخدمة كالمطابخ والمغاسل والمخازن ٠٠٠ الخ ٠ وانها بذلك قد زادت من سعة الوحدات الفعالة فى البناء واختصرت من سعة الوحدات غير الفعالة ٠

٢ ـ الوحدات المجمعة

يتضمن برنامج العام الاول انشاء مائتى وحدة مجمعة فى أنحاء الجمهورية المختلفة والوحدة المجمعة تضم :

١ ـ مجموعة صحية كاملة بها ١٠ أسرة للعلاج الداخلى وقسم للعمليات وكذلك عيادة خارجية للكشف العام للامراض المتوطنة كما أن بها مركزا لرعاية الطفولة والحوامل وصيدلية واستراحتين منفصلتين لمرضى الحريم والرجال ٠

٢ - مركز اجتماعى به صالة للاجتماعات تسع ١٥٠ شخصا . ومكتبة ومتحف للدعاية الصحية والزراعية وغيرها وحجرة للاخصائى الاجتماعى .

٣ - مدرسة بها ١٢ فصلا ، وحجرات للناظر والمدرسين .

٤ - دار للحضانة تسع ٦٠ طفلا .

٥ - ٤ فيلات بكل منها أربع حجرات لسكن المتزوجين من موظفى الوحدة .

٦ - مساكن لغير المتزوجين وأخرى لغير المتزوجات لعدد ٢٤ من موظفى الوحدة .

وقد عمل تصميم للوحدات روعيت فيه البساطة بما يتناسب والبيئة الريفية التى تنشأ فيها الوحدات ، كما انه يوفر جميع المستويات المطلوبة من حيث المسطحات أو المرافق المطلوبة ويضع مستويات جديدة لتصميم منشئات الخدمات فى الريف بما يلائم ظروفه بحيث يمكن التوسع فى الانشاءات بأيسر جهد وأقل تكاليف ممكنة . وقد بدىء فعلا فى تنفيذ ٣٢ وحدة موزعة على جميع أنحاء الجمهورية ، فبلغت تكاليف الانشاء للوحدة فى بعض مناطق الوجه البحرى حوالى ٢٢ ألف جنيه وارتفعت الى حوالى ٣٠ ألف جنيه فى بعض المناطق النائية من الوجه القبلى كأسوان ، بمتوسط ٢٦ ألف جنيه للوحدة الواحدة .

ولتبين ما يعنيه ذلك من ضغط فى التكاليف نذكر أن مجموع ما كانت تتكلفه هذه المنشئات وهى المجموعة الصحية والمدرسة والمركز الاجتماعى ودار الحضانة والمساكن لا يقل عن ٨٠ ألف جنيه .

فالمجموعة الصحية مدرج لانشائها فى ميزانية هذا العام مبلغ ٣٥٠٠٠ جنيها كان انشاؤها يتكلف مبالغ تتراوح بين ٣٢٠٠٠ و ٥٥٠٠٠ جنيه (١)

والمدرسة (١٢ فصلا) يتكلف انشاؤها حوالى ١٢٥٠٠ جنيه
والمركز الاجتماعى يتكلف انشاؤه حوالى ١٠٠٠٠ جنيه
أى ٥٧٥٠٠ جنيه عدا الفيلات ودار الحضانة .

ومعنى هذا أنه فى برنامج انشاء المائتى وحدة مجمعة التى تبنى هذا العام يحقق المجلس الدائم فى تكاليف الانشاء وحدها وفرا لا يقل عن ٨ مليون جنيه .

---

(١) انظر مجلد الميزانية عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ صفحة ٤٩٤ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ صفحة ٥٤٣ و١٩٥٢ - ١٩٥٣ صفحة ٤٩٣ و١٩٥٠ - ١٩٥١ صفحة ٤٩١

وقد ورد فيها :

ميزانية ٥٢ - ١٩٥٣

وزارة الشئون البلدية والقروية (ص ٤٩٣)

انشاء مجموعتين صحيتين فى كل من قنا وأسوان : التقدير النهائى لتكاليف الاعمال ... ... ١١٠٫٠٠٠ -

٣ ـ مساكن لطلبة الجامعات

يتضمن البرنامج أيضا اعتماد ٧٥٠ ألف جنيه لانشاء مساكن لطلبة الجامعات الثلاث ومبانى لاتحادات الطلبة ومطاعم لهم ٠

وقد قامت لجنة التصميمات بوضع تصميمات مساكن الطلبة بحيث يوفر لكل طالب حجرة منفصلة ٠ كما يوفر لكل وحدة تضم ١٢٨ طالبـــا حجرات للمشرفين وصالات للاستقبال الى غير ذلك من مرافق ٠ وقد بدىء فى تنفيذ مساكن الطلبة لجامعة الاسكندرية وجامعة القاهرة ورست العمليات بمبلغ ٥٢ ألف جنيه للوحدة التى تضم ٢٥٦ طالبا أى بواقع ٢٠٠ ج للطالب بما فى ذلك المبانى والاثاث ٠

ولتبين مقدار ما أمكن توفيره فى هذا المشروع عما أن ينفذ ســـابقا نذكر أن تكاليف انشاء مسكن الطلبة الحالى بجامعة القاهرة بلغت ١٤٥٠٠ ول ٣٠٠ طالب ، أى بواقع ٤٨٠ ج للطالب الواحد ٠

أى أنه فى هذا المشروع وحده أمكن للمجلس أن يحقق وفرا لا تقل قيمته عن مليون جنيه ٠

وهكذا الحال فى باقى مشروعات المجلس الدائم للخدمات العامة ٠

ويتبين مما تقدم انه فى مشروعات بلغت تكاليف الانشاء لها حوالى ٨ مليون جنيه أمكن للمجلس أن يحقق وفرا يبلغ ٢ مليون جنيه ٠

وبذلك يكون القسم الهندسى للمجلس الدائم قد حقق فى تصميم تلك المنشئات الاهداف الاتية :

ـ انشاء مجموعة صحيـــة فى ناحية مركـــز كفر الشـــيخ ٣٠ر٠٠٠

(مشروع تعميم العلاج المجانى بالريف) انشاء مجموعات صحية بمنوف ٢٣٥ر٠٠٠

ميزانية ٥٣ ـ ١٩٥٤

وزارة الشئون البلدية والقروية (ص ٥٤٣)

مجموعة صحية بناحية شباس الملح ، عزب الوقف ـ التقدير النهـائى ٣٠ر٠٠٠

(تؤخذ تكاليف هذه الاعمال من الاعتماد السنوى الخاص بتحسين الصحة القروية)

عيادة صحية بناحية سـنديون ٣٠ر٠٠٠

عيادة خارجية بناحية برج (مغيزل) ٣٠ر٠٠٠

مصلحة المبانى (٦٣٠)

وزارة الشئون الاجتماعية (٨٨١)

اعانة الجمعيات والمراكز الاجتماعية لمبانى ١٥ مركزا منشأة ٩٣ر٠٠٠

ميزانية ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ (ص ٤٩١)

وزارة الشئون البلدية والقروية

انشاء مجموعة صحية فى كفر الوكالة ، التقدير النهـــائى ٢٦ر٠٠٠

وزارة الشئون الاجتماعية

انشـاء ١٥ مركزا اجتماعيا ١٠٥ر٧٥٠

١ ـ الاقتصاد فى تكاليف البناء بنسب كبيرة بحيث تنخفض التكاليف الى ثلث أو ربع ما كانت عليه ٠

٢ ـ الاحتفاظ بالخدمة من حيث هى ، بل والعمل على رفع كفاءة المبنى من حيث أدائه للخدمة عن طريق التصميم مع خفض التكاليف ٠

٣ ـ وضع مستويات جديدة تلتزم بها الدولة فى انشاءاتها العامة وبهـذا توفر الدولة فى ميزانية الانشاءات الجديدة عشرات الملايين من الجنيهات كل عام ٠

ثانيا ـ حصر وتوزيع الخدمات

لكى يحقق المجلس رسالته من وضع سياسة للخدمات وتحديد الاهداف التى نرجو تحقيقها بالنسبة لكل منها ووضع البرامج التى تصل بنا الى تحقيق أغراضنا اتجه فى ذلك اتجاهات أملاها الحرص على أن تكون أعماله مبنية على أسس علمية سليمة يمكن تلخيصها فيما يلى :

أولا ـ حصر ما هو موجود من كل نوع من أنواع الخدمات كما ونوعا وموقعا ٠

ثانيا ـ تحديد المستويات المطلوب أن نصل اليها فى كل من هذه الخدمات ليس فقط بالنسبة للقطر كله بل موزعة على أقاليمه المختلفة ٠

ثالثا ـ بحث ما يعنيه ذلك من برامج ٠ وما يلزم لتنفيذها من تكاليف للانشاء ثم للادارة السنوية بعد ذلك ٠

رابعا ـ بحث وسائل التنسيق بين الخدمات المختلفة بما يحقق الاستفادة من كل منها أقصى فائدة ممكنة ٠

فلتحقيق الغرض الاول قام القسم الهندسى بالمجلس بحصر جميع منشئات الخدمات بأنواعها وقام بتوقيعها على الخرائط شاملة حتى تتبين الصورة الحقيقية لما هو قائم كما وضعت الرسومات البيانية لتبين درجة توزيع كل منها على أنحاء الجمهورية المختلفة ٠ وبذلك يمكن عند وضع البرامج لاستكمال هذه الخدمات أن تعطى الاولوية فى التنفيذ للمناطق الاكثر استحقاقا وافتقارا للخدمات عن غيرها٠ وهذا العمل هو أول عمل من نوعه يعمل فى مصر وفى كثير من البلاد الاخرى على هذه الصورة الشاملة ٠

وبالنسبة للغرض الثانى حددت المستويات المطلوب تحقيقها بالنسبة لكل من الخدمات المختلفة ووضعت أيضا الرسومات البيانية التى تبين ذلك وهكذا تحدد

أمامنا المطلوب لاستكمال كل نوع من أنواع الخدمات والمقدار المطلوب لكل منطقة من مناطق الجمهورية ٠

وبذلك يكون المجلس قد قام بالجزء الاساسى فى عملية التخطيط الشـــامل للخدمات اذ على أساس هذه البيانات يمكن وضع البرامج الشاملة ويكون أمامنا صورة حقيقة لما هو مطلوب انشاؤه وأين ينشأ كما يسير تنفيـذ البرامج وفقـا لاولويات تحددها عدالة التوزيع والبدء بالمناطق الاكثر اقتضاء للخدمات حتى تصل الى مستوى واحد لجميع أنحاء الجمهورية ثم نبدأ بعد ذلك فى الارتفاع بالمستوى فى جميـــع المناطق حتى نصل الى المستوى المطلوب ٠

الوحدة الاجتماعية للخدمات :

كان من النتائج التى وصل اليها المجلس فى بحوثه ضرورة التنسيق بين الخدمات المختلفة وقد وصل فى ذلك انه بالنسبة للريف يجب ايجاد وحدة اجتماعية من السكان تؤدى لهم الخدمات بأنواعها من صحية وثقافية واجتماعية مع التنسيق بينهـا بما يضمن استفادة الاهالى أقصى فائدة ممكنة من كل منها ٠

وقد أدى هذا التفكير الى أن يقوم القسم الهندسى ، بناء على طلب المجلس بعمل تقسيم شامل لريف القطر المصرى على أن يكون التقسيم على أساس أن تشمل كل منطقة حوالى ١٥٠٠٠ من السكان وهى الوحدة السكانية التى تقرر مناسبتها لتؤدى لهـا الخدمات المجمعة ٠

وقد قام القسم الهندسى بما طلب منه وراعى فى ذلك عددا من العوامل والاسس يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ ـ احترام حدود المراكز الادارية فى حدود الامكان ٠

٢ ـ يعتبر المركز هو الاساس للبحث فى دراسة الخدمات وتوزيعها على المراكز المختلفة لاستكمالها فى كل مركز حتى تتساوى درجة الخدمة فى أنحاء القطر المختلفة٠

٣ ـ يقسم كل مركز الى وحدات يضم كل منها حوالى ١٥٠٠٠ من السكان ويحصر ما لكل منها من خدمات ٠

٤ ـ يختار من بين قوى كل منطقة قرية تكون مقرا لانشاء الوحدة المجمعة لخدمة المنطقة ويراعى فى اختيارها أن تكون أصلح مكان لتخدم منه المنطقة ٠ وقد روعى فى هذا الاختيار :

أ) شبكة الطرق ووسائل المواصلات بالمنطقة وسهولة الوصـــول الى مقر الوحدة ٠

ب) عدد سكان القرية بالنسبة لباقى قرى المنطقة ٠

ج) توسط المنطقة بقدر الامكان ٠

د) توفر مياه الشرب ٠

هـ) توزيع مقار الوحدات المختلفة بما يحقق توزيعها بعدالة على جميع السكان٠

و) العوامل المحلية كوجود خدمات قائمة فعلا كمجموعة صحية أو مركز اجتماعى ٠٠ الخ ٠

ولم يكتف القسم الهندسى بذلك بل رأى أن يعرض هذا التقسيم واختيار مقار الوحدات على المختصين بالاشراف على الخدمات بكل اقليم فألفت لجان بكل اقليم تضم مراقب الشئون الاجتماعية ومفتش الصحة ومراقب التعليم ومدير الادارة الهندسية ومدير الاقليم وبحثت التقسيم الذى وضعه المجلس الدائم ٠ واذا بالتغييرات التى اقترحتها هذه اللجان المختلفة وأقرت لا تزيد عن ٥ ٪ وهكذا أتم المجلس عملا آخر يعتبر من أضخم العمليات التخطيطية التى عملت فى مصر بل فى أى دولة اذ أن هذا التقسيم الاجتماعى للجمهورية بأكملها لم يعمل حتى الا نفى أى بلد آخر فى العالم ٠

وباتمام تنفيذ برنامج الوحدات المجمعة فى أقل من خمس سنوات سيمكن أن تصل الخدمات بأيسر سبل لكل فرد من أفراد الشعب وعلى قدم من المساواة الحقيقية فى عدالة التوزيع ويسر الحصول على الخدمة ٠ وهكذا يضع المجلس الدائم للخدمات أيضا وفى أقل من عام واحد الاساس الحقيقى لتصميم الخدمات بمختلف أنواعها من صحية وثقافية واجتماعية على مستوى عال لم يسبق تحقيقه فى تاريخ مصر ، بل ان المجلس قد سار بخطوات واسعة فى تنفيذ ذلك ، فاليوم تبنى مائتى وحدة مجمعة فى أنحاء الجمهورية المختلفة يتم تنفيذها قبل أول اكتوبر القادم ٠ وقد روعى فى اختيارها أن بتنفيذها ستصبح نسبة الخدمات فى جميع المديريات متساوية وهكذا تتحقق عدالة التوزيع وفى أقل من خمس سنوات سيتم بناء باقى الوحدات اللازمة لجميع أنحاء الجمهورية ٠

وفيما يلى بيان بعدد الوحدات التى ستنشأ فى كل مديرية ونسبة استيفاء الخدمات بكل منها بعد تنفيذ برنامج هذا العام ٠ والعدد النهائى للوحدات لكل مديرية بعد تنفيذ البرنامج الكامل للوحدات المجمعة ٠

أما بيان الوحدات التى ستنشأ فى أنحاء الجمهورية فهى مذكورة فى هذا التقرير٠

وبذلك تعمم الخدمات فى جميع أنحاء الريف المصرى فى أقل من خمس سنوات بطريقة عادلة متساوية ٠

ويجدر بنا هنا أن ننوه بالسرعة الفائقة التى يتم بها تنفيذ المشروع • فقد أقر مشروع الوحدات المجمعة واعتمدت ميزانيته فى أواخر شهر مايو سنة ١٩٥٤ • وانتهى المجلس من عمل التصميمات والرسومات التنفيذية وطرح العمليات للتنفيذ ، وقد رست جميعها ، ويجرى العمل الان فيها •

وهكذا يثبت المجلس الدائم امكان قيام الجهاز الحكومى بتنفيذ مشروعات الدولة بالكفاءة والسرعة المطلوبة لو أحسن توجيهه وحرر من اللوائح البالية والنظم المعطلة التى تقيده •

كشف حصر بتوزيع الوحدات المجمعة على القطر المصرى
وما سينشأ منها هذا العام فى مختلف المديريات

المديرية	عدد السكان التقديرى عام ١٩٥٣	عدد المراكز الادارية	عدد مناطق التقسيم	المناطق المخدومة حاليا *		عدد المناطق الخالية من الخدمات	عدد الوحدات التى تنشأ هذا العام	المناطق المخدومة بعد تنفيذ برنامج هذا العام	
				عددها	نسبتها			عددها	نسبتها
البحيرة	١ر٤٤٥ر٠٠٠	١١	٦٩	٢٦	٣٨ ٪	٤٣	١٧	٤٣	٦١ ٪
الغربيه	١ر٨٥٧ر٠٠٠	١١	٨٨	٣٩	٤٣	٥٠	١٧	٥٦	٦٣
الفؤادية	٠ر٨٧٨ر٠٠٠	٧	٤١	١٧	٤٢	٢٤	٨	٢٥	٦١
الدقهلية	١ر٦٥٩ر٠٠٠	٨	٨٣	٣٢	٣٩	٥٠	١٨	٥٠	٦١
الشرقية	١ر٤٨٥ر٠٠٠	٩	٧٥	٣٥	٤٦	٤٠	١٢	٤٧	٦٣
المنوفية	١ر٣٣٠ر٠٠٠	٧	٧٠	٤٤	٦٣	٢٦	٥	٤٩	٧١
القليوبيه	٨٠٤ر٠٠٠	٥	٤١	١٩	٤٦	٢٢	٧	٢٦	٦٣
الجيزة	٩٨٠ر٠٠٠	٥	٤٤	١٤	٣١	٣٠	١٣	٢٧	٦١
بنى سويف ...	٧٠٢ر٠٠٠	٦	٣٤	١٠	٢٩	٢٤	١١	٢١	٦٢
الفيوم	٧٦٠ر٠٠٠	٥	٣٧	١١	٢٩	٢٦	١٢	٢٣	٦٢
المنيا	١ر٢٠٣ر٠٠٠	٨	٦٠	٢٢	٣٦	٣٨	١٤	٣٦	٦٠
أسيوط	١ر٥٤٩ر٠٠٠	١٠	٧١	٢٤	٣٤	٤٧	٢٠	٤٤	٦٢
جرجا	١ر٤٤٠ر٠٠٠	١٠	٦٩	١٧	٢٤	٥٢	٢٣	٤٠	٦٠
قنا	١ر٢٣٨ر٠٠٠	٨	٦٥	٢١	٣٢	٤٤	١٨	٣٩	٦٠
أسوان	٣٢٨ر٠٠٠	٤	١٧	٩	٤١	١٣	٥	١٤	٦٤
المجموع	١٧ر٦٥٨ر٠٠٠	١١٤	٤٦٤	٣٤٠	٣٩ ٪	٥٢٩	٢٠٠	٥٤٠	٦٢ ٪

* ملحوظة : المناطق المخدومة حاليا هى التى بها مراكز اجتماعية أو مجموعات صحية .
هذا البيان على أساس التقسيم الادارى قبل القانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٥

لجنة الشئون الادارية

لما كان أداء الخدمات ومدى انتفاع الناس بها مرتبطا ارتباطا وثيقا بالجهاز الادارى القائم عليها ، لذلك فقد برزت أهمية الناحية الادارية فى كل موضوع متصل بالخدمات وكانت موضع اهتمام المجلس ولجانه المختلفة مما أوجب دراستها ووضع أسس وأنظمة لها ودعا الى تكوين لجنة تختص ببحثها ، فقرر المجلس انشاء لجنة تعنى بالناحية الادارية سميت لجنة تعديل اللوائح المالية والادارية واللوائح المختلفة اللازم اصدارها أو تعديلها لتحقيق نظام اللامركزية بوزارات الخدمات وبدأت عملها فى مارس سنة ١٩٥٤ ، وعند اعادة تنظيم لجان المجلس رؤى اعادة تشكيلها على أن يطلق عليها « لجنة الشئون الادارية » ويمكن تلخيص أعمال هذه اللجنة كالاتى :

أولا ـ تحقيق اللامركزية الاقليمية بوزارات الخدمات :

بدأت اللجنة أعمالها بدراسة المبادىء التى أقرتها اللجنة الوزارية لتنسيق الخدمات الحكومية لنظام اللامركزية المقترح تطبيقه فى وزارات الخدمات وناقشتها مبدأ مبدأ وبحثت الخطوات الواجب اتباعها لتطبيق هذا النظام ولتنسيق الوازرات فى المستوى الاقليمى والمحلى ورؤى أن يتناول بحث اللجنة النواحى الاتية :

١ ـ تتبع خطوات تطبيق اللامركزية فى وزارات الخدمات وتنسيقها بين الوزارات المختلفة .

٢ ـ النظر فى التعديلات اللازمة فى الاختصاصات واللوائح المالية والادارية لتنفيذ النظام المقترح .

٣ ـ تنسيق الخدمات بين الادارات التابعة للوزارات المختلفة فى مستوى الاقليم والقرية .

ثم بحثت اللجنة ما وصلت اليه كل وزارة فى هذا السبيل والصعوبات التى تواجهها وكيف يمكن تذليلها وانتهت اللجنة فى دراستها ومناقشتها الى اقرار عدة مبادىء عامة رأت أنه لا بد من أن تلتزم بها وزارات الخدمات فى تنفيذ اللامركزية ،

وذلك ضمانا للتنسيق اللازم بينها ، مع مراعاة الفوارق فى طبية الاعمال ، وتتلخص هذه المبادى فيما يلى :

١ - ايجاد ادارة اقليمية موحدة ورئيس اقليمى واحد لكل وزارة ، يضطلع بجميع الاعمال والخدمات التى تختص بها الوزارة ٠

٢ - اعطاء هذا الرئيس سلطة شبيهة بسلطة المدير العام بحيث تنتهى عنده قدر الامكان جميع التصرفات الادارية دون حاجة للرجوع فيها الى السلطات المركزية فى العاصمة ٠

٣ - تحقيق اللامركزية أيضا فى حدود الادارة الاقليمية ، بحيث لا تتركز السلطة والاختصاص فى أيدى رئيسها ، بل يتمتع أعوانه ومرؤوسوه بقسط مناسب منها ، كما يتمتع المنفذ المحلى فى مستوى القرية بأكثر ما يمكن من حرية التصرف ٠

٤ - عدم خلق سلم آدارى جديد بين الرئيس الاقليمى ووكيل الوزارة (ادارة المجموعة فى المناطق أو المديريات) ، وذلك لكى لا يعقد نظام اللامركزية الذى يرمى الى التبسيط ٠

٥ - تحبيذ الاتجاه الى جعل المصالح المركزية ادارات تضطلع بالتوجيه الفنى فقط دون أن تشغل بالتصرفات الادارية التى يجب أن تترك للادارات الاقليمية ٠

٦ - تحديد اختصاصات الموظفين فى كل مستوى تحديدا دقيقا كاملا ٠

وقد تبين للجنة أثناء بحثها أن هناك صعوبات مشتركة بين الوزارات فى تنفيذ اللامركزية فيما يختص بعدم توفر الموظفين الكتابيين والحسابيين اللازمين للاعمال الكتابية والحسابية فى الادارات الاقليمية وترتبط هذه المشكلة بمشكلة حسن اعادة توزيع الموظفين وتنظيم الاعمال الادارية والاجراءات المتصلة بها ٠

وكذلك فى عدم توفر أسباب الراحة للموظفين المحليين فى المسكن ووسائل الانتقال وضرورة اعادة النظر فى بعض اللوائح المالية والادارية ٠ (صدر قانون بتنظيم المناقصات والمزايدات لائحة المخازن) ٠ ولعلاج هذه الصعوبات تقدمت اللجنة للمجلس بالاقتراحات التالية :

١ - اباحة المناقصات المحلية للتوريدات والاعمال الاخرى بمعرفة الادارات الاقليمية ٠

٢ - اباحة التعاقد على الايجارات بمعرفة الادارات الاقليمية فى حدود معينة ٠

٣ - تحديد وضع رؤساء الحسابات والمستخدمين فى الوزارات التى يعملون بها ٠

٤ - توحيد الادارات الهندسية للانشاء والصيانة فى كل مديرية فى هندسة الشئون البلدية والقروية ٠

٥ - معالجة النقص فى المسكن ووسائل الانتقال للموظفين المحليين ٠

٦ - تنفيذ مشروعات لجنة النظم الحكومية لاعادة تنظيم الوزارات ٠

وقد وافق المجلس على المبادىء التى اقترحتها اللجنة وقرر احالتها على الجهات المختصة لدراسة كيفية تنفيذها ٠

خطوات التنفيذ فى الوزارات المختلفة

وقد تبين للجنة من استعراض خطوات التنفيذ فى الوزارات المختلفة أنها تسير على ضوء هذه المبادىء بوجه عام فوزارة التربية والتعليم قد سبقت كافة الوزارات فى تنفيذ المراقبات الاقليمية ، واكتسبت فيها خبرة ، ويليها وزارة الشئون الاجتماعية فقد نفذت مشروعا كاملا للامركزية الاقليمية ، ثم جاءت وزارة الشئون البلدية والقروية فطبقت النظم أخيرا تطبيقا شاملا ، وتقوم وزارتا الزراعة والصحة بدراسة كيفية التطبيق فى حدود أنظمتها وظروفهما الخاصة ولا تزال اللجنة مستمرة فى بحث هذا الموضوع ٠

ويمكن تلخيص الخطوات التى تمت فى الاتى :

وزارة التربية والتعليم :

سبق لوزارة التربية والتعليم أن خطت خطوة نحو اللامركزية الادارية الاقليمية بأن أخذت بنظام المراقبات الاقليمية فبدأت ببعض المراقبات بحيث تخدم المراقبة أكثر من اقليم ثم تدرجت بها الى أن أصبح لكل اقليم مراقبة تعليمية ، وقد تبين للوزارة نجاح هذا النظام الا فيما ينقصه من حيث التوسع فى منح مسئوليات وسلطات للمراقبين الاقليميين ولهذا فقد أصدرت القرارين الوزاريين رقمى ١١٨٨٤ بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٥٤ و١١٩٣٠ بتاريخ ١٦ ماس ١٩٥٤ وبموجبهما تنازل وكيل الوزارة عن بعض سلطاته للمديرين العامين بالوزارة ما أعطيت سلطات ادارية أكبر للمراقبين الاقليميين بحيث أصبح للمراقب سلطة المدير العام فيما يتعلق بالتعليم الابتدائى وهناك تفكير فى أن تتناول هذه السلطة مختلف أنواع التعليم الاخرى بالمراقبة كما منحت سلطات لنظار المدارس فى الشئون المالية والادارية ٠

وزارة الشئون الاجتماعية :

تمشيا مع السياسة العامة لاصلاح الاداة الحكومية وتنفيذا لتوصيات المجلس الدائم للخدمات العامة أصدرت وزارة الشئون الاجتماعية قانونا بتنظيم الوزارة على أساس لامركزى اقليمى يضمن أن يكون للاقليم استقلاله الادارى والمالى واستقلاله فى تقرير الخدما تالاجتماعية اللازمة وأن يقتصر عمل الادارات المركزية بالوزارة على التشريع والبحث العلمى الذى يمكنه من رسم السياسة العامة للرعاية الاجتماعية فى أنحاء الجمهورية وتقديم المعونة الفنية للاقاليم مع الاشراف الضرورى للتأكد من أن الاقاليم تسير وفقا للمبادىء التى تضعها الدولة للرعاية الاجتماعية ·

وقد روعى فيه أن يحقق المبادىء الاتية :

١ ـ التنفيذ المحلى :

تقسم البلاد الى مكاتب محلية تسمى بالوحدات الاجتماعية تخدم كل منها عددا معينا من السكان وتؤدى الوحدة مختلف أعمال وخدمات الشؤون الاجتماعية بالمنطقة من دراسة للبيئة الى ايقاظ للوعى ومساهمة الاهالى فى مختلف الخدمات المتصلة بأعمال المراكز الاجتماعية والاصلاح الريفى والضمان الاجتماعى والجمعيات الخيرية مع تنسيق الجهود حكومية وأهلية ·

٢ ـ الادارة الاقليمية :

تنشأ مراقبات اقليمية بعواصم المديريات والمحافظات تشرف على جميع أعمال الوزارة بالاقليم وتختص بتنفيذ السياسة العامة للخدمات الاجتماعية التى ترسمها الوزارة بعد تحويرها بما يلائم ظروف الاقليم المحلية ·

للمراقب سلطات رئيس المصلحة الواردة فى القوانين والتعليمات والمنشورات واللوائح الفنية والادارية والمالية فله حق البت فى الاعمال الفنية والادارية فى دائرة المراقبة الاقليمية دون الرجوع الى الادارات المركزية الا فيما يتعلق بالموضوعات الفنية التى تتصل بالسياسة العامة للوزارة وهو يتبع وكيل الوزارة ·

٣ ـ الاشراف المركزى :

بعد توزيع الاعمال الادارية على المراقبات تصبح مصالح الوزارة ادارات عامة ويقتصر عملها على رسم السياسة العامة للوزارة والتوجيه للمراقبات والاشراف على سير العمل بها ·

وزارة الشئون البلدية والقروية :

تمشيا مع السياسة العامة لاصلاح الاداة الحكومية على أساس اللامركزية الادارية رأت وزارة الشئون البلدية والقروية اعادة تنظيمها على الاسس الاتية :

١ - انشاء مراقبات بالاقاليم لمباشرة كل ما يمكن القيام به محليا من أعمال الوزارة ، مع توسيع سلطات المراقبين بما ييسر لهم القيام بأعمال المراقبات دون الرجوع الى الادارات المركزية بالوزارة الا فيما يتعلق بالسياسة العامة أو بالاعمال التى لا يمكن توفير الاخصائيين لها فى كل مراقبة اقليمية .

٢ - انشاء ادارات فنية تختص كل منها بوضع السياسة العامة للمجموعة المتشابهة من الاعمال التى تنهض بها الوزارة ، كما تقوم هذه الادارات العامة الفنية باعداد المشروعات الكبرى وتنفيذها وبتوجيه وارشاد المراقبات الاقليمية وبالتفتيش الفنى والادارى على أعمالها .

٣ - اعتبار ميزانية الوزارة وفروعها المختلفة وحدة واحدة ، مع الابقاء على تقسيم الوظائف الفنية حسب التخصص بما يضمن شغل الوظائف التى تخلو بموظفين من ذات التخصص محافظة على حسن سير وادارة العمل بالوزارة .

وقد صدر قانون باعادة تنظيم الوزارة على ضوء توصيات المجلس الدائم للخدمات العامة ولجنة دراسة النظم الحكومية ونص فيه على بيان الادارات والمراقبات الاقليمية التى تتكون منها الوزارة وان يكون لمديرى الادارات العامة ومراقب المراقبات الاقليمية سلطة رؤساء المصالح فى مباشرة الاعمال الداخلة فى اختصاصاتهم والاشراف على الموظفين التابعين لهم وغير ذلك من التفصيلات الخاصة باعادة توزيع الموظفين الفنيين والاداريين طبقا للظروف الخاصة للوزارة .

وبمناسبة بحث موضوع ادارة الوحدات المجمعة والوضع الخاص بموظفيها أحال المجلس الى اللجنة مشروعين الاول خاص بمجالس المديريات والثانى بمشروع قانون جديد للتوظف لتقوم اللجنة بدراستها وبحث هل يمكن الاستفادة بهما فى تسهيل ادارة الوحدات المجمعة ونذكر ما تم بشأنها فيما يلى :

ثانيا : مشروع قانون مجالس المديريات :

استعرضت اللجنة نصوص المشروع ومواده ورأت انه يتناسب وتطور الوعى الاجتماعى فى المرحلة الحاضرة وانه خطوة حقيقية فى سبيل تقدم هذه المجالس والوصول الى ما تنشده من تحقيق الحكم الاقليمى واللامركزى وأوصت بان يأخذ سبيله الى التنفيذ .

على أن اللجنة رأت أنه لا بد من بعض التعديل فى المشروع بقصد الايضـــاح والتفصيل أو التنسيق ليكون متمشيا مع مشروعات اللامركزية الادارية والاقليميـة فى وزارات الخدمات ٠

أما فيما يتعلق بمجلس الخدمات الاقليمى أو لجنة تنسيق الخدمات فى الاقليم المقترحة للاشراف على أعمال الوحدات المجمعة ٠

فقد رأت اللجنة مبدئيا أن تعتبر لجنة من لجان مجلس المديرية وما زال هـــذا الموضوع موضع البحث الشامل والدراسة التفصيلية ٠

ثالثا : مشروع قانون الموظفين المدنيين المقترح :

أما مشروع قانون الموظفين المدنيين الجديد فلم تنته اللجنة من دراسته بعد ٠

اللجنة الأهلية لمسائل السكان

أنشئت اللجنة الاهلية لمسائل السكان بالمجلس الدائم للخدمات العامة لرسم سياسة سكانية للبلاد حتى يمكن للحكومة توفير أقصى حد ممكن من الرخاء لاكبر عدد من السكان ويتوقف توفير الرفاهية على توافر موارد الثروة التى تكفى لمواجهة حاجات السكان ، ولذا وجب العمل على ايجاد التوازن بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادى المنتظر من جهة وبين عدد السكان من جهة أخرى ٠

ومصر من البلاد التى تأثر مستوى المعيشة فيها بالزيادة المطردة السريعة لسكانها دون أن يصاحب هذه الزيادة نمو مناظر فى الموارد الاقتصادية ٠

وترجع زيادة السكان فى مصر الى ارتفاع نسبة المواليد فيها بحيث أصبحت تضارع أعلى النسب فى العالم وان نسبة الزيادة الطبيعية (أى الفرق بين المواليد والوفيات) تكاد تكون أعلى نسبة معروفة اذ بلغت الان نسبة الزيادة الطبيعية فى مصر ٢٣ ٪ ٠

وسوف تتفاقم هذه المشكلة نتيجة لما هو ملحوظ من هبوط مطرد فى نسبة الوفيات بسبب تقدم الطب الوقائى والتحكم فى كثير من أسباب الوفيات فى الوقت الذى تظل فيه نسبة المواليد على ارتفاعها نتيجة للزواج المبكر وعدم اتخاذ أية وسائل لتنظيم النسل ٠

وقد ترتب على هذا النمو السريع فى السكان فى مصر عدد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية منها انخفاض مستوى المعيشة المستمر والتعطل والتكاثف وسوء السكن فى المدن وانخفاض مستوى التعليم وصعوبة التغلب على الامية ٠

وقد لجأت بعض الدول التى واجهت هذه المشكلة الى حلول مختلفة لتخفيف الضغط عن مواردها فنوعت الانتاج وشجعت التصنيع وحاولت كسب الاسواق وأعانت من أراد الهجرة واتخذت من الاجراءات ما يساعد على نقص نسبة المواليد وتنظيم النسل ٠

وخلصت المذكرة الى ضرورة وجود سياسة سكانية مرسومة على الاسس العلمية والحقائق الثابتة والبيانات الصحيحة واقتراح تكوين هيئة تطلق عليها اللجنة الاهلية

لمسائل السكان تتبع المجلس الدائم للخدمات العامة وتمثل فيها وزارات الصحة والشئون الاجتماعية والارشاد القومى والمجلس الدائم للخدمات العامة وبعض رجال الاقتصاد والاجتماع والصحة والمتخصصين فى علم النفس والاحصاء ·

وتعنى هذه اللجنة بدراسة المسائل الاتية :

١ ـ دراسة جميع الحقائق المتصلة بالاتجاهات السكانية فى مصر والعوامل النفسية والاجتماعية التى تؤثر فى هذه الاتجاهات ·

٢ ـ دراسة العلاقة بين نمو السكان وبين نمو البلاد الاقتصادى ·

٣ ـ دراسة الوسائل التى يمكن الاستعانة بها للتأثير فى الاتجاهات السكانية بما يحقق مصلحة الفرد والاسرة والمجتمع ·

٤ ـ التقدم باقتراحات وتوصيات يمكن اتخاذها أساسا لرسم سياسة سكانية تتفق وأهداف البلاد القومية ومكانتها الدولية ·

وبتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وافقت لجنة الشئون التعليمية والاجتماعية بالمجلس الدائم للخدمات العامة على الاقتراحات الواردة بمذكرة السيد وزير الشئون الاجتماعية ورفعت تقريرا فى هذا الشأن الى المجلس ·

وفى ١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ وافق المجلس على تكوين اللجنة الاهلية لمسائل السكان ·

وقد عقدت اللجنة حتى الان خمسة اجتماعات كان أولها فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣ الذى وافقت فيه اللجنة على تشكيل ثلاث لجان فرعية من أعضاء اللجنة العامة وهى :

أ) اللجنة الديموجرافية والاحصائية ·

ب) اللجنة الاقتصادية ·

جـ) اللجنة الطبية ·

على أن تستعين هذه اللجان بالهيئات التى ترى التعاون معها لتحقيق أهدافها والاستفادة بسكرتيرية مجلس الخدمات الفنية فى تحضير البحوث الخاصة بهذه الدراسات · وفيما يلى استعراض سريع لاختصاصات اللجان الفرعية وأعمالها :

أ - اللجنة الديموجرافية والاحصائية :

١ - تقدير الخطأ فى الاحصاءات المصرية وتقويم الارقام التى تصلح أساسا لدراسة علمية دقيقة .

٢ - تدوين البيانات التى تخلو منها التعدادات والاحصاءات المصرية والتى لا غنى عنها للدراسة السكانية المنشودة حتى تضمنها مصلحة الاحصاء فى أعمالها ومطبوعاتها .

٣ - دراسة النمو الحقيقى للسكان فى المدن والريف والاتجاه فى نصف القرن الماضى .

٤ - دراسة اتجاه الوفيات فى مختلف فئات العمر وتقدير هذا الاتجاه مستقبلا وتحديد أثره فى التغيير الديموجرافى .

٥ - دراسة الخصوبة فى مصر وتحديد أسبابها وتعرف أسباب التباين فى نسبتها بين مختلف الهيئات ومختلف الطبقات فى البيئة الواحدة .

٦ - دراسة الهجرة بين الريف والمدن والوقوف على الاسباب الحقيقية لهذه الهجرة وتقدير أثرها الاقتصادى والاجتماعى على كل من الاسرة والمجتمع .

٧ - دراسة وافية للاسرة فى مصر .

٨ - دراسة أثر التغيرات الاجتماعية فى الظاهرة السكانية .

٩ - تقدير التغيرات السكانية فى الجيل القادم من حيث عدد السكان والتوزيع العددى حسب فئات السن وعدد فئة السن المدرسى وعدد الفئات العاملة وعدد سكان المدن والريف .

١٠ - دراسة الاتجاهات السكانية فى الدول القريبة والتعاون معها فى تنظيم التعدادات والاحصاءات وتوحيد البيانات الاساسية وتمهيد السبل لتعاون اقتصادى على أساس من الحقائق والبيانات التى يمكن الاعتماد عليها .

أعمال اللجنة :

ما زالت اللجنة تقوم بجميع البيانات والمراجع عن كل ما يتعلق بموضوع بحث مدى صحة الاحصاءات السكانية واستكمال النقص فيها .

وقد تقدمت اللجنة بالمقترحات التالية للجنة الاهلية لمسائل السكان :

أولا - الحصول على مؤلفات وبحوث سكانية والاشتراك فى مجلات علمية تبحث فى المسائل السكانية وطلبت اللجنة لذلك مبلغ ٣٠٠ جنيه ٠

ثانيا - القيام بدراسة الاتجاهات الخاصة بالخصوبة والحوافز التى تؤثر فيها فوضعت استبيانا للمعلومات الواجب معرفتها لدراسة الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تتصل بالخصوبة فى مصر فى بيئاتها المختلفة وقد عدل بعد وصول الردود وترجو اللجنة البدء فى عملية جمع البيانات فى البيئات التالية :

١ - بيئة زراعية فى الوجه البحرى ٠

٢ - بيئة زراعية فى الوجه القبلى ٠

٣ - بيئة صناعية فى المدن ٠

٤ - طبقة المتعلمين والموظفين فى مديريتين ٠

وقدرت تكاليف القيام بهذه الدراسة بمبلغ ٥٠٠ جنيه ٠

ثالثا - مدى الهجرة من الريف والمدن وما يترتب عليها من آثار اجتماعية عند المهاجرين وفى الهيئات الراسلة والمستقبلة من طريق أخذ عينات وتقدر نفقات البحث بمبلغ ١٠٠ جنيه ٠

رابعا - دراسات أكاديمية :

أ) العوامل التى كانت سببا فى ارتفاع الوفيات ٠

ب) نقص المرافق الصحية - سوء التغذية - الجهل ٠٠٠ الخ

ج) العوامل التى أدت الى خفض الوفيات ٠

د) التغيرات الاجتماعية والصحية والطبية ٠

هـ) دراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر فى الخصوبة فى مصر وذلك مثل توزيع الاعمار ٠ عادات الزواج ٠ مكانته الدينية ٠ الفوارق المهنية ٠ الفوارق التعليمية ٠

وأقرت اللجنة هذه المقترحات وكذلك وافق المجلس على الميزانية المطلوبة لها ٠

ب - اللجنة الاقتصادية :

١ - دراسة النمو الاقتصادى فى مصادر الثروة فى نصف القرن الماضى أو الى أبعد مدى ممكن ٠

٢ - تقدير الدخل الاهلى فى مصر فى الوقت الحاضر وفى السنوات الماضية الى أبعد مدى .

٣ - تقدير امكانيات النمو فى مصادر الثروة على اختلاف أنواعهـــا فى المستقبل القريب .

٤ - تقدير ما يتكلفه الفرد فى الاسرة فى مختلف الطبقات فى مراحل النمو وقيمة الفرد الانتاجية للاسرة .

٥ - تقدير واقعى لما تتكلفه الاسرة فى حالات الطلاق والزواج والوفيـات بسبب العادات والتقاليد المتصلة بهذه الظواهر الاجتماعية .

٦ - تقدير للموارد الانسانية من الفنيين والعمال ومدى الاستفادة منهم فى انماء الثروة العامة .

٧ - رسم خطة للافادة من الثروة الطبيعية باستغلالها استغلالا يراعى فيه تحقيق الرخاء لاكبر عدد من السكان .

اعمال اللجنـــة :

تقوم اللجنة بعمل دراسات عن الامكانيات المستقبلة للاستغلال الزراعى والصناعى والتجارى ودراسة موضوع استخدام الالات الزراعية وأثر ذلك على العمال الزراعيين .

كما تقوم اللجنة ببحث موضوع توزيع السكان بين المناطق المختلفة لمعرفة مدى ارتباط ذلك بالاستغلال الاقتصادى واقترحت بحث موضوع الهجرة بالتشاور والتعاون مع الدول العربية التى فى حاجة الى الايدى العاملة .

وتقدمت اللجنة الاقتصادية بتقرير أعده الدكتـور على الجريتلى عن المشـكلة السكانية فى مصر تناول فيـه العلاقة بين الســكان والموارد الاقتصاديـة . وأبان أن مشكلة السكان قد تفاقمت فى مصر خلال الثلاثين سنة الماضية وتنـاول التطورات الاقتصادية فى مصر من النواحى الزراعية والصناعية والتجارية وحالة السكان وقد تضمن تقريره سرد وسائل للتغلب على المشكلة السكانية تتلخص فيما يلى :

أ - الهجرة : أوضح أن مجال الهجـــرة الان مفتوح أمام المتعلمين فى المملكة العربيـــة السعودية وليبيا ، أما السودان فانه قد قامت فيه حكومة وطنية ولا يعرف ما سيوضع من قيود للهجرة اليه ، أما العراق فلم تبد حكومته أى رغبة جدية لاجتذاب المهاجرين .

ب - زيادة الرقعة الزراعية : وذلك بواسطة تنفيذ مشروع السد العالى الذى سيساعد على زراعة ٢ر١ مليون فدان جديدة وتحويل ٨٠٠ فدان من رى الحياض الى الرى الدائم ويكلف هذا المشروع حوالى ٢٠٠ مليون جنيه ٠

كما أنه يمكن استخدام الموارد الحالية للمياه لرى ٣٥٠ ألف فدان على ثلاث سنوات ٠

جـ - زيادة الانتاج الزراعى : العمل على زيادة غلة الفدان خصوصا الحبوب وذلك بالوسائل الحديثة وان كان جهد المزارعين سوف يحد من استخدام الالات الميكانيكية فى الزراعة ٠

د - استغلال الثروة المعدنية والتصنيع السريع : المعلومات عن ثروة مصر المعدنية ضئيلة ويتطلب الامر القيام بمسح جيولوجى عاجل ٠ وتوجد فرص متاحة للتصنيع وذلك بزيادة تصنيع المواد الاولية المقررة كالقطن وغزله والبذرة والفوسفات والبصل ، كما انه يمكن التحول عن استيراد سلع الاستهلاك بصنعها محليا فى ظل الحماية الجمركية والاعفاءات الضريبية القائمة ٠

واستنتج من هذه الحقائق انه فى خلال الثلاثين عاما الاخيرة زاد اتساع الفجوة بين الموارد الاقتصادية والسكان فى مصر وان كان المنتظر أن يؤدى تنفيذ مشروعات التوسع الزراعى والصناعى الجديدة الى زيادة ملحوظة فى مجموع الدخل الاهلى تزيد كثيرا عما حدث فى الماضى القريب ومع ذلك فان ازدياد السكان خلال العشر سنوات القادمة بالمعدل الحالى سيقلل من أثر هذه الزيادة ويعرقل ارتفاع الدخل الحقيقى للفرد ٠

وقد وافقت اللجنة على تقرير اللجنة الاقتصادية السالف الذكر وقررت ترجمة التقرير وطبعه وتوزيعه على الهيئات والافراد المشتغلين بالمسائل الاقتصادية ٠

جـ - اللجنة الطبية :

١ - جمع البيانات عن طريق المستشفيات ودور رعاية الطفل عن الحياة الجنسية فى الاسرة والاتجاهات الخاصة بعدد أفراد الاسرة وأسباب هذه الاتجاهات ٠

٢ - تكليف الهيئات الخاصة بالقيام ببحوث للكشف عن الخصوبة الجنسية ومعرفة مدى امكان السيطرة عليها ٠

٣ - وضع مؤلفات أو نبذ علمية للتربية الجنسية ٠

٤ - اتخاذ نظام جديد فى المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية لارشاد الراغبين من المتزوجين اتباع طرق منع الحمل ٠

٥ - وضع برنامج صحى للاسرة يوضح قيمة صحة الفرد وما يصيب الاسرة بسبب كثرة النسل من الوجهة الصحية والاقتصادية .

أعمال اللجنة :

وقد انقسمت اللجنة الطبية الى أربع لجان فرعية :

١ - لجنة لدراسة أنجع الوسائل الطبية لتنظيم النسل بحيث تناسب كافة الطبقات وقد تقدمت اللجنة بتقرير يشمل عدة بحوث تبين طرق منع الحمل فى جميع مراحله وطرق تنظيم النسل بحسب البيئة والثقافة والعادات القومية والدينية وقد اهتمت اللجنة بطبقة الفقراء واقترحت الانتفاع بمراكز رعاية الطفل للقيام بالارشادات الطبية لمنع الحمل وذلك بالاتفاق مع وزارة الصحة وانشاء وحدات مستقلة .

٢ - لجنة لدراسة توجيه الوعى القومى بالدعاية الصحية والاجتماعية لتنظيم الاسرة وقد أعدت برنامجا لنشر الثقافة الصحية بين الجميع عن موضوع تنظيم الاسرة بالنشرات والكتب والافلام وبرامج الراديو واستخدام سيارات الدعاية والارشادات الطبية بواسطة أطباء الوزارة والاستعانة بوعاظ الدين وانشاء عيادتين نموذجيتين لتنظيم النسل احداهما بالمدينة والاخرى بالريف كما أعدت نشرة للجمهور فى هذا الشأن .

٣ - لجنة لدراسة ادخال مادة الثقافة الجنسية فى برامج التعليم فى المعاهد الثانوية والعليا للبنين والبنات وقدمت تقريرا فى هذا الشأن بادخال الثقافة الجنسية كمقرر دراسى كامل فى معاهد التربية ومدارس المعلمين وايضا تدريب عدد من المعلمين والمعلمات الممتازين للقيام بهذه الدراسات وتوجيه الاسرة الى الاهتمام بالنواحى الجنسية بواسطة حلقات البحث وأيضا تزويد بعض الحكيمات والمرشدات الاجتماعيات بقدر من المعرفة فيما يختص بالارشاد والتوجيه فى أمور التربية الجنسية .

٤ - لجنة لعمل أحصاءات ودراسات اجتماعية بمراكز رعاية الطفل عن مدى رغبة الامهات فى تنظيم نسلهن وكذا مشروع دراسة الخصوبة فى عدة جهات من مصر .

وقد تقدمت اللجنة الطبية باقتراح انشاء ست وحدات لتنظيم الاسرة ، اثنتين بالقاهرة وواحدة بالاسكندرية واثنتين بالمراكز الصناعية الهامة احداهما بالمحلة الكبرى والثانية بكفر الداور وواحدة بقليوب ، وأوصت اللجنة بضرورة قيام مراكز رعاية الطفل فى ارشاد السيدات الى هذه المراكز لتفهيمهن الطرق الخاصة بتحديد النسل .

وقد اقترحت اللجنة الاستعانة بالجمعيات الاهلية المعنية بشئون الاسرة الصحية للاستفادة بأمكنتها بدلا من انشاء وحدات فى أبنية مستقلة ٠

وقد تم اعتماد هذه الوحدات ووردت الادوات اللازمة ويبدأ افتتاحها هذا الشهر٠

وتقوم اللجنة الاهلية لمسائل السكان بدراسة جميع التقارير المقدمة من اللجان الفرعية فى جلساتها المختلفة وقد حضر الجلسة الثالثة الخبير السكانى المستر ولبتن وأدلى برأيه فأبان ان الهدف من الدراسة هو رفع مستوى المعيشة بزيادة الانتاج بنسبة أكبر من نسبة زيادة عدد السكان ٠ فاذا تبين ان هذا ليس ممكنا لزم الامر النظر فى تنظيم النسل وأشار انه يجب أن تثار المسألة على الرأى العام تدريجيا كما نصح بالتعاون مع الهيئة الصحية العالمية وذلك باجراء بعض بحوثها فى المركز التدريبى بقليوب ٠

وقد اقترحت اللجنة الاهلية لمسائل السكان تمثيل مصر فى المؤتمر العالمى للسكان الذى عقد فى روما من ٣١ أغسطس الى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٤ فرفع هذا الاقتراح الى المجلس ٠ وتمت الموافقة عليه ٠

وقد شارك الوفد فى مداولات المؤتمر مشاركة كانت محل اعجاب المؤتمرين وقدم الى المجلس تقريرا بأعماله ٠

ووافقت اللجنة على نشر الدراسات الاتية مساهمة فى تثقيف الرأى العام فى مسائل السكان :

١ ـ المذكرة التى تقدم بها الدكتور عباس عمار لانشاء اللجنة ٠

٢ ـ التقرير الاقتصادى الذى أعده الدكتور على الجريتلى ٠

٣ ـ تقرير وفد مصر فى مؤتمر السكان المعقود فى روما فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٤ وترجمة هذه التقارير ونشرها باللغة الانجليزية ٠

المجلس الأعلى لرعاية الشباب

أشرنا فيما سبق الى اقرار المجلس مشروع انشاء المجلس الاعلى لرعاية الشباب ومشروع لائحته ·· وفيما يلى المكاتبات الخاصة بهذا الموضوع ··

السيد رئيس مجلس الوزراء

أتشرف بابلاغ سيادتكم انه سبق للمجلس أن أقر بجلسته المعقودة يوم ١٢ ابريل سنة ١٩٥٤ مشروعا بانشاء مجلس أعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية . ورفع هذا المشروع لسيادتكم بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٩٥٤ ·

ولما أرسل المشروع الى مجلس الدولة لابداء الرأى فى استصدار التشريع اللازم، لاحظ أن المادة (٥) من القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ بانشاء المجلس الدائم للخدمات العامة تعطى للمجلس الحق فى تشكيل لجنة بنفس التشكيل الوارد فى المشروع المقترح ، وبنفس الاختصاصات دون حاجة الى اصدار قانون بذلك ، على أن يرأس اللجنة عضو من أعضاء المجلس الدائم للخدمات العامة ·

لذلك أرجو التفضل بالامر بأن يعرض على مجلس الوزراء مشروع لائحة النظام الاساسى للمجلس الاعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية المرفقة صورته مع هذا الكتاب بالتشكيل المقترح ، على أن يتولى رياسته السيد وزير الشؤون الاجتماعية ، طبقا للمادة (٥) من قانون انشاء المجلس الدائم للخدمات العامة التى تنص على أنه يرأس عضو من أعضائه مثل ذلك المجلس دون حاجة الى اصدار قانون خاص بذلك ·

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ·

رئيس المجلس

٢١ يونيه سنة ١٩٥٤

نمرة ١٠٩١٨

الى المجلس الدائم للخدمات العامة

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٥٤ على ما جاء فى هذا الكتاب وعلى مشروع لائحة النظام الاساسى المرافقة له ، مع التعديل ٠

وقد أبلغت وزارات الصحة العمومية والشئون البلدية والقروية والارشـــــاد القومى والداخلية والشئون الاجتماعية والحربية والمعارف العمومية والمالية والاقتصاد هذا القرار ٠

رئيس مجلس الوزراء
جمال عبد الناصر حسين
بكباشى (أ٠ ح)

مشروع لائحة النظام الاساسى

للمجلس الاعلى لرعاية الشباب

مادة ١ ـ ينشأ مجلس أعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية يتبع المجلس الدائم للخدمات العامة ، ويهدف الى رسم السياسة العامة لرعاية الشباب والتربية الرياضية وتنسيقها ، على أساس من الدراسة والبحث والتقويم والاحصاء ، ويضم ممثلى الهيئات الحكومية والاهلية الكبرى التى تعمل فى ميدان خدمة الشباب ، وبعض الافراد ذوى الخبرة فى هذا الميدان ٠

مادة ٢ ـ يختص المجلس بالاتى :

أولا ـ وضع الاسس والمبادىء العامة لبرامج رعاية الشباب ٠

ثانيا ـ المعاونة فى توفير استكمال وسائل رعاية الشباب ٠

ثالثا ـ وضع الاسس العامة لتدريب واعداد القادة المحترفين والمتطوعين ٠

رابعا ـ التوصية لدى الجهات المختلفة بتوفير ما تحتاجه الهيئات العاملة فى ميدان رعاية الشباب

خامسا ـ بحث الميزانيات الخاصة بخدمات الشباب والتربية الرياضية فى الوزارات المختلفة والتقدم للمجلس الدائم للخدمات العامة بما يراه مناسبا من اقتراحات فى ذلك الشأن ٠

سادسا ـ اقتراح ومراجعة التشريعات الخاصة برعاية الشباب وحمايته ٠

سابعا ـ تشجيع ونشر البحوث التى تكفل نمو حركات الشباب ٠

ثامنا ـ العمل على تكوين رأى عام يؤمن بأهمية خدمات الشباب والتربية الرياضية ويعمل على المساهمة فيها ٠

مادة ٣ ـ يشكل المجلس من ٣٠ عضوا على الوجه الاتى :

أولا ـ رئيس يعين بقرار من مجلس الوزراء يرشحه المجلس الدائم للخدمات العامة من بين أعضائه ٠

ثانيا - خمسة عشر عضوا يمثلون الهيئات الحكومية كما يلى :

١ - المجلس الدائم للخدمات العامة ممثلا بعضو واحد ٠

٢ - وزارة الشئون الاجتماعية ممثلة بعضوين ٠

٣ - وزارة المعارف العمومية ممثلة بثلاثة أعضاء منهم سيدة ٠

٤ - وزارة الارشاد القومى ممثلة بعضو واحد ٠

٥ - وزارة الحربية والبحرية ممثلة بعضو واحد ٠

٤ - وزارة الارشاد القومى ممثلة بعضو واحد ٠

٧ - وزارة الشئون البلدية والقروية ممثلة بعضو واحد ٠

٨ - الجامعات ممثلة بأربعة أعضاء ومنها الجامعة الازهرية ٠

٩ - وزارة الداخلية ممثلة بعضو واحد ٠

ويعين هؤلاء الاعضاء الرئيس أو الوزير أو المدير المختص ٠

ثالثا - أحد عشر عضوا يعينهم وزير الشئون الاجتماعية وتختارهم الهيئات الاهلية الكبرى المعنية بخدمة الشباب التى يحددها وزير الشئون الاجتماعية بقرار منه٠

رابعا - ثلاثة أعضاء منهم سيدة من بين الاشخاص ذوى الخبرة بنواحى رعاية الشباب والتربية الرياضية يعينهم وزير الشئون الاجتماعية ٠

مادة ٤ - مدة العضوية للمجلس ثلاث سنوات بالنسبة للاعضاء المشار اليهم فى الفقرتين « ثالثا » و « رابعا » من المادة (٣) على أن تسقط عضوية ثلث هؤلاء كل سنة بعد انقضاء مدة الثلاث السنوات الاولى على آنشاء المجلس ٠

مادة ٥ - يعين وزير الشئون الاجتماعية بناء على ترشيح المجلس الدائم للخدمات العامة سكرتيرا عاما للمجلس ٠

مادة ٦ - ينتخب المجلس من بين أعضائه هيئة تنفيذية مكونة من سبعة أعضاء هم :

١ - رئيس المجلس ٠

٢ - ثلاثة أعضاء عن الهيئات الحكومية ٠

٣ - ثلاثة أعضاء عن الهيئات الاهلية ٠

ويتولى أعمال السكرتيرية العامة للهيئة السكرتير العام بحكم وظيفته ٠

وتكون مدة العضوية بالهيئة التنفيذية سنة واحدة يعاد بعدها الانتخاب مع جواز اعادة انتخاب العضو أكثر من مرة .

مادة ٧ - تختص الهيئة التنفيذية بما يلى :

أولا - وضع اللائحة الداخلية بموافقة المجلس ولا تصير نافذة الا بعد أن يعتمدها المجلس الدائم للخدمات العامة .

ثانيا - تنفيذ سياسة المجلس وتصريف أعماله فى حدود لائحته الداخلية .

ثالثا - تشكيل اللجان الفنية المختلفة من بين أعضاء المجلس وغيرهم من الخبراء وتحديد مهمة كل لجنة .

رابعا - تعيين الموظفين اللازمين للمجلس فى حدود ميزانيته والاشراف عليهم .

خامسا - اعداد تقرير سنوى يقوم على تسجيل واف واحصاءات فنية عن نشاط الهيئات المشتغلة بخدمة الشباب بالقطر جميعه .

مادة ٨ - اذا خلا مكان عضو من أعضاء الهيئة التنفيذية خلال مدة العضوية ينتخب المجلس من بين أعضائه عضوا بدلا منه مع عدم الاخلال بنسبة التمثيل المنصوص عليها فى المادة ٥ .

مادة ٩ - يرفع المجلس القرارات العامة التى يتخذها والتى ينص عليها فى لائحته الداخلية الى المجلس الدائم للخدمات العامة للتنسيق بينها وبين القرارات التى تتخذ بشأن النواحى الاخرى من الخدمات العامة وللتقدم بها لمجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه بشأن تنفيذها .

مادة ١٠ - يكون للمجلس ميزانية خاصة للمرتبات والمكافآت وأعمال الادارة والسكرتيرية ونفقات البحوث والدراسات التى يقوم بها المجلس أو لجانه أو التى يشترك فيها أو يعهدبها الى الغير .

وتكون هذه الميزانية جزءا من ميزانية المجلس الدائم للخدمات العامة .

مشروعـــات ٦ ابريـــل

لقد كانت هذه الثورة منطقية مع نفسها ومع طبائع الاشياء ، فانها عندما طردت الملك السابق وصادرت أموال أسرته أصولا وفروعا هذه الاموال التى امتصتها من دماء الشعب وعرق الطبقات الكادحة ٠٠ كان طبيعيا من هذه الثورة ألا يقف قرارها عند حد مصادرة هذه الاموال لانها تكون بذلك قد حققت شقا وتركت شقا اذ أخذت من هذه الاسرة ما اغتصبته وسلبته ٠

وقد يرى بعض الناس أن ترد هذه الاموال الى خزائن الدولة ، ولكن هذه الثورة الرحيمة العادلة لم تنتهج هذه السبيل ولا عليها ان انتهجته ٠٠ بل أرادت أن تعيد المال الى أصحابه الاصليين ٠٠٠ الى هذه الطبقات الفقيرة المريضـــة ٠٠ فرد مجلس الثورة هذه الاموال الى أصحابها فى جلسته الخالدة يوم ٦ ابريل ســنة ١٩٥٤ بهــذه المشروعات الجليلة التى ألقيت فى يد المجلس الدائم للخدمات العامة لدراستها وتنفيذها فجند امكانياته ليحقق الغرض متبعا الاسس التى تقوم عليها كل مشروعاته وهى أكمل عمل فى أقصر وقت وبأقل تكاليف ٠٠٠

وفيما يلى بيان المشروعات التى اقترحت عندئذ وقد وجد معظمها طريقـــــــه الى التنفيذ ٠٠

بيـــان المشروعات المقترحة وكيفية تمويلهـــا

رقم مسلسل	المشروع	الاعتمادات المطلوب للتنفيذ	الاعتماد المطلوب من حصيلة الاموال المصادرة	الاعتماد المطلوب من الميزانية العادية ٥٥/٥٤ و ٥٦/٥٥	ملاحظات
		جنيه	جنيه	جنيه	
١	برنامج مكافحة الدرن	١ر١٨٠ر٠٠٠	١ر١٨٠ر٠٠٠	—	
٢	مشروع مستشفيات الامراض العقلية	٦٢٥ر٠٠٠	٦٢٥ر٠٠٠	—	
٣	مشروع مقاومة الامراض المتوطنة	٤٤٩ر٠٠٠	٤٤٩ر٠٠٠	—	
٤	مستشفى خاص لعلاج السرطان	١١٠ر٠٠٠	١١٠ر٠٠٠	—	
٥	مستشفى للموظفين	١١٠ر٠٠٠	١١٠ر٠٠٠	—	
٦	مستشفيات للعمال	٣٠٠ر٠٠٠	٣٠٠ر٠٠٠		المطلوب من الميزانية العادية وهو المعتمد لبناء ٢٠٠ مائتى مدرسة ومراكز اجتماعية ومجموعات صحية
٧	مساكن للعمال	٧٥٠ر٠٠٠	٧٥٠ر٠٠٠		
٨	مساكن لطلبة الجامعات	٧٥٠ر٠٠٠	٧٥٠ر٠٠٠		
٩	الوحدات المجمعة للخدمات بالريف	٤ر٦٠٠ر٠٠٠	٢ر١٠٠ر٠٠٠	٢ر٥٠٠ر٠٠٠	
١٠	برنامج تعميم مياه الشرب	٥ر٥٠٨ر٠٠٠	—	٥ر٥٠٨ر٠٠٠	من الميزانية العادية على أن يسمح لوزارة الشئون البلدية والقروية بالارتباط فورا فى حدود الاعتمادات المطلوبة دون انتظار الموافقة على الميزانية العامة
١١	مساكن للطلبة السودانيين	٢٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠		
	المجموع	١٤ر٥٨٢ر٠٠٠	٦ر٣٧٤ر٠٠٠	٨ر٠٠٨ر٠٠٠	

١ / ١٣ / ١

وفيما يلى مذكرات الهيئة الفنية عن هذه المشروعات ٠

السيد رئيس المجلس الدائم للخدمات العامة

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقـــدة فى ١٧ مارس ١٩٥٤ أن يكون للمجلس الدائم للخدمات العامة سلطة رسم سياسة للتصرف فى الاموال المصادرة ٠ ولما كانت هناك مشروعات قد بحثت فى لجان المجلس ووافق على بعضها ووضحت أولويتها بالنسبة لبرامج الخدمات المختلفة للسنوات المقبلة ٠

ولما كان تنفيذ هذه المشروعات اعتمادا على الميزانية العادية للدولة قد يحملها أعباء جديدة فوق طاقتها وقد أقرت الحكومة مبدأ تخصيص الاموال المصادرة للصرف على تأدية خدمات للشعب ٠ لذلك نتقدم الى المجلس برجاء الموافقة على المشروعات التالية على أن يصرف عليها من الاموال المصادرة ، ومن الميزانية العادية كما هو مبين على ألا تتحمل ميزانية ١٩٥٥/٥٤ بالنسبة للباب الثالث فى وزارات الخدمات أكثر مما تقرر لها فى ميزانية العام السالف :

١ ـ مشروع مكافحة الدرن وهو المشروع الذى ســبق أن وافق عليـــه المجلس والمطلوب ـ كما هو مفصل فى المذكرة المرفقــة ـ تنفيـــذه على سنتين بدلا من أربع سنوات ٠

٢ ـ مشروع مستشفيات الامراض العقلية وقد وافقت عليه لجنة الشئون الصحية والعمرانية ومرفق المذكرة الخاصة به ٠

٣ ـ مشروع مقاومة الامراض المتوطنة وقد وافقت عليه لجنة الشئون الصـــحية والعمرانية ومرفق المذكرة الخاصة به ٠

٤ ـ مشروع انشاء مستشفى خاص بالسرطان وقد وافقت عليه لجنة الشئون الصحية والعمرانية ومرفق المذكرة الخاصة به ٠

٥ ـ وافق المجلس على مشروع لتعميم مياه الشرب فى ست سنوات والمطلوب كما هو مبين فى المذكرة المرفقة الموافقة على الجزء من المشروع الموضح بها ٠

٦ ـ مشروع الوحدات المجمعة للخدمات بالريف : بناء على السياسة التى أقرها المجلس من توحيد منشئات الخدمات لكل مجموعة من القرى تعداد ســـكانها حـــوالى ١٥٫٠٠٠ نسمة ، فقد قام القسم الهندسى بالهيئة الفنية بعمل تصميم لوحدة مجمعة تشتمل على مدرسة ووحدة للارشاد الاجتماعى والزراعى ووحدة صحية ومساكن لموظفى هذه الوحدات المجمعة وفقا للاسس التى سبق تقريرها بالنسبة لكل من هذه الوحدات

ومرفق طيه مذكرة بتفاصيل هذا المشروع وطلب الموافقة على برنامج لانشاء ٢٠٠ وحدة كجزء أول من برنامج لتعميم هذه الوحدات المجمعة ٠

هذا ونرجو الموافقة على أن يبدأ فى تنفيذ هذه المشروعات فورا ٠

والجدول التالى يبين الاعتمادات المطلوبة لتنفيذ هذه المشروعات وطريقة تمويل كل منها ٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ٠٠

١٩٥٤/٤/٤

سكرتير عام المجلس

رقم مسلسل	المشروع	الاعتمادات المطلوبة للتنفيذ	الادارة السنوية بعد ذلك	طريقة التمويل
١	برنامج مكافحة الدرن	١ر١٨٠ر٠٠٠	٥٦٠ر٠٠٠	من حصيلة الاموال المصادرة
٢	مشروع مستشفيات الامراض العقلية	٦٢٥ر٠٠٠	٢٤٥ر٠٠٠	من حصيلة الاموال المصادرة
٣	مشروع مقاومة الامراض المتوطنة	٤٤٩ر٠٠٠	٢٨٠ر٠٠٠	من حصيلة الاموال المصادرة
٤	مستشفى خاص لعلاج السرطان	١١٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠	من حصيلة الاموال المصادرة
٥	مشروع تعميم مياه الشرب	٥ر٥٠٨ر٠٠٠		من الميزانية العادية على أن يسمح لوزارة الشئون البلدية والقروية بالارتباط فورا فى حدود الاعتمادات المطلوبة دون انتظار الموافقة على الميزانية العامة
٦	مشروع الوحدات المجمعة للخدمات بالريف	٤ر٦٠٠ر٠٠٠	٢ر٣٠٠ر٠٠٠	من حصيلة الاموال المصادرة يستنزل منها الاعتمادات الواردة بالباب الثالث من ميزانية العام الحالى لانشاء مراكز اجتماعية ومجموعات صحية ومائتى مدرسة
		١٢ر٤٧٢ر٠٠٠	٣ر٤٠٥ر٠٠٠	

مذكـــــــرة

عن مشروع مكافحـة الدرن

سبق أن رفعت لجنة الشئون الصحية والعمرانية برنامجا لمكافحة الدرن ووافق المجلس على البرنامج المقدم وعلى الاعتمادات المطلوبة له ٠

والبرنامج الذى وافق عليه المجلس وضع لينفذ فى أربع سنوات مراعاة لظروف ميزانية الدولة ٠

ولكن لما كان مجلس الوزراء قد وافق على أن تخصص الاموال المصادرة لتصرف فى خدمة الشعب ٠ ونظرا لخطورة مشكلة الدرن كما تبين من تقرير اللجنة الفرعية الذى وافق عليه المجلس ٠

لذلك تتقدم الهيئة الفنية برجاء الموافقة على اعتماد نفس البرنامج على أن يبـدأ تنفيذه فورا وبحيث يستكمل البرنامج فى مدى سنتين بدلا من أربع سنوات ٠

وعلى ذلك تصبح الاعتمادات المطلوبة كما يلى :

برنامج انشـــاء الاســـرة

عدد الاسرة	البند	الفئة	الاعتماد المطلوب	المجموع	المجموع الاجمالى
		جنيـــه	جنيـــه	جنيـــه	
	الســـنة الاولى ٥٤ ـ ١٩٥٥				
أ ـ ١٦٥٠ سريرا	تأثيث	٤٢	٦٩٣٠٠	١٥٣٤٥٠	
	ادارة نصف سنة	٥١	٨٤١٥٠		
ب ـ ٥٧٠ «	مبان وتجهيز			١١٠٠٠٠	
جـ ـ ١٩٥٠ «	مبان		دفعة أولى		٤٦٣٤٥٠
	السنة الثانية ٥٥ ـ ١٩٥٦ :				
أ ـ ١٦٥٠ سريرا	ادارة سنة	١٠٢		١٦٨٣٠٠	
ب ـ ٥٧٠ «	تأثيث	٤٢	٢٣٩٤٠		
	ادارة نصف سنة	٥١	٢٩٠٧٠		
				٥٣٠١٠	
حـ ـ د ١٩٥٠	مبان		دفعة نهائية	١٥١٠٠٠	
	تأثيث	٤٢		٨١٩٠٠	
					٤٥٤٢١٠
	السنة الثالثة ٥٦ ـ ١٩٥٧ :				
أ ـ ب ـ جـ ـ د ـ ٤١٧٠ سريرا	ادارة سنوية	١٠٢		٤٢٥٣٤٠	٤٢٥٣٤

٢ ـ برنامج انشاء المستوصفات :

لانشاء ٣٠ وحدة مستوصفات ٠

سنة ٥٤ ـ ١٩٥٥ :

انشاء ٢٠ وحدة : ٢٥٠٠ × ٢٠ = ... ٥٠ر٠٠٠

سنة ٥٥ ـ ١٩٥٦ :

انشاء ١٠ وحدات : ٢٥٠٠ × ١٠ = ... ٢٥ر٠٠٠

انشاء ٢٠ وحدة : ٢٥٠٠ × ٢٠ = ... ٥٠ر٠٠٠

سنة ٥٦ ـ ١٩٥٧ :

ادارة سنوية

لـ ٣٠ وحدة : ٢٥٠٠ × ٣٠ = ... ٧٥ر٠٠٠

٣ ـ تجهيز مستعمرة الناقهين بشبرا :

سنة ٥٤ ـ ١٩٥٥ :

الاعتماد المطلوب لتجهيز المستعمرة ٢٥٠٠٠ جنيه ، ١٠٠٠٠ جنيه للادارة نصف سنة ٠

سنة ٥٥ ـ ١٩٥٦ :

ادارة سنوية للمستعمرة ٢٠٠٠٠ جنيه

وعلى ذلك تكون الاعتمادات المطلوبة لتنفيذ البرنامج على سنتين كما يلى :

السنة المالية	٥٥/٥٤	٥٦/٥٥	٥٧/٥٦
ميزانية برنامج انشاء أسرة			
مصحات	٤٦٣٤٥٠	٤٥٤٢١٠	٤٢٥٣٤٠
العلاج المجانى	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
انشاء مستوصفات	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	—
ادارة المستوصفات التى تم بناؤها	—	٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠
تجهيز مستعمرة الناقهين بشبرا	٢٥٠٠٠	—	—
ادارة مستعمرة الناقهين	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
المجموع	٥٨٨٤٥٥	٥٨٩٢١٠	٥٦٠٠٠٠

والهيئة الفنية تتقدم للمجلس برجاء الموافقة على الاعتمادات الواردة فى الميزانية الموضحة بعاليه لتنفيذ البرنامج على سنتين ، على أن يبدأ فى التنفيذ فورا ٠

السيد رئيس لجنة الشئون الصحية والعمرانية

أتشرف بأن أرفع لسيادتكم التقرير التالى عن دراسات اللجنة الفرعية المشكلة بقرار من لجنة الشئون الصحية والعمرانية بجلستها المعقودة فى ٦ مارس سنة ١٩٥٤، لتدرس - فنيا وماليا - مذكرتى وزارة الصحة العمومية عن :

١ - الامراض العقلية وما تتطلبه من علاج سريع ٠

٢ - انشاء معهد لعلاج السرطان بمدينة القاهرة ٠

رجاء عرضه على لجنة الشئون الصحية للنظر وابداء الرأى ٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٢٥ مارس سنة ١٩٥٤

رئيس اللجنة الفرعية

تقرير اللجنة الفرعية

استعرضت اللجنة الفرعية - من الناحيتين الفنية والمالية - مذكرتى وزارة الصحة العمومية عن :

١ - الامراض العقلية وما تتطلبه من علاج سريع ٠

٢ - انشاء معهد لعلاج السرطان بمدينة القاهرة ٠

وذلك فى جلستين عقدتا فى ١٥ و ٢٢ مارس سنة ١٩٥٤ ونورد التقرير عن ذلك فيما يلى :

١ - الامراض العقلية

قدمت مصلحة الصحة العقلية الى المجلس الدائم للخدمات العامة مذكرة عن وضع الامراض العقلية وعلاجها فى مصر ٠ وقد تبينت اللجنة الفرعية المكونة لبحث الموضوع الحقائق الآتية :

عدد المصابين بالمرض العقلى :

لم يسبق عمل احصاءات لمعرفة عدد المصابين بأمراض عقلية فى الجمهورية المصرية الا أن الاحصاءات فى الدول الاخرى دلت على أن نسبة الاصابة بها تتراوح بين ٢ و ٤ لكل ألف من السكان فاذا قدرنا عدد المرضى بمصر على أساس أقل نسبة لكان عددهم حوالى ٤٠٫٠٠٠ مريضا لا يدخل فيهم ناقصو العقل وهم لا يقلون عنهم عددا ٠

الامكنة المخصصة لعلاج هذه الحالات :

يوجد بمصر نوعان من المستشفيات - خصوصية وحكومية ٠

المستشفيات الخاصة أربعة وهى :

١ ـ مستشفى بحلوان وبه ٩٧ سرير ٠

٢ ـ ٣ : مستشفيان بالمعادى وبهما ٦١ سريرا ٠

٤ ـ مستشفى بحلمية الزيتون وبه ٥٥ سريرا ٠

أى أن مجموع الاسرة فى المستشفيات الخاصة هو ٢١٣ سريرا ٠

المستشفيات الحكومية :

مستشفى العباسية : وسعته ١٦٠٠ سرير الا أن عدد المرضى به حاليا ٣٣٩٣ أى بزيادة قدرها ١٧٩٣ فضلا عن أن مبانيه قديمة وبعضها متهدم وغير صحى ٠

مستشفى الخانكة : مخصص للرجال فقط ، وسعته ١٧٣٤ سريرا غير أن به حاليا ٣١٨٢ مريضا أى بزيادة ١٤٤٨ ومبانيه قديمة الا أنها أفضل كثيرا من مستشفى العباسية ٠

فمن هذا يتضح أن هناك ٣٢٤١ مريضا زيادة عن العدد المقرر وفى ذلك ارهاق لهيئات العلاج والتمريض والخدمة فضلا عن تكدس المرضى مما قد يؤدى الى تأخير شفائهم ٠

وقد زاد عدد المرضى بالمستشفيين الحكوميين من ٣٩٣٩ فى أوائل سنة ١٩٤٣ الى ٦٥٧٥ فى أوائل سنة ١٩٥٤ أى بزيادة قدرها حوالى ٢٥٠ مريضا سنويا وهذه الزيادة مستمرة فضلا عن احتمال زيادتها عن ذلك نظرا لزيادة عدد السكان وزيادة الوعى بين الاهالى ورغبتهم فى علاج مرضاهم ولانه لا يمكن موازنة الخروج مع الدخول الا اذا لجأنا الى اخراج بعض المرضى بمجرد تحسنهم وفى ذلك خطر عليهم وعلى المجتمع علاوة على الحالات التى لا يمكن خروجها بسبب تحولها الى حالات مزمنة ٠

ولا يوجد بالمستشفيين أقسام خاصة بالطلبة مع وجود فارق ثقافى واجتماعى بينهم وبين أغلبية باقى المرضى ٠ وكذلك الحال بالنسبة للاطفال ٠ ولا توجد بأى منهما غرفة للعمليات الجراحية مما يضطر ادارة المستشفى لتحويل تلك الحالات الى المستشفيات العامة مع خطورة ذلك ٠

الاطبـــاء :

يوجد بالميزانية وظائف ٢٩ طبيبا فقط للمستشفيين بينهما وظائف مديرى المستشفيين ووكلائها ومفتش مجلس المراقبة فضلا عمن يكون منهم فى راحة أسبوعية

أو أجازة سنوية أو منتدبا للدراسات العليا مما يجعل متوسط ما يناط به لكل طبيب أكثر من ٣٠٠ مريض ٠ ومع ضخامة المستشفيين ووجود آلاف المرضى بهمـــا فانه لا يوجد بأى منهما وكيل مستشفى ادارى للاشراف على التمريض ومراقبة الغذاء وصرف الادوية وخلافه من أعمال متشعبة وعديدة مما يتعذر على المدير الفنى الاشراف الدقيق عليها مع مشغوليته بالاعمال الفنية ٠

هيئة التمريض :

جميعهم تقريبا لم يتلقوا دراسات خاصة لتمريض هذا النوع من الامراض فضلا عن قلة عددهم بالنسبة لعدد المرضى بعد أن تضاعف ٠

وقد قدمت المصلحة برنامجا لانشاء ٤٠٠٠ سرير جديد لاستيعاب الزيادة الحالية بالمستشفيين ولاستقبال ما ينتظر زيادته فى السنوات القليلة المقبلة ٠ على أن يراعى فى انشائها التوزيع على جهات متفرقة من الجمهورية حتى يسهل الامـر على المرضى وأهلهم ٠

وقد وافقت اللجنة الفرعية على ما يلى :

أ ـ بالنسبة لمستشفى العباسية : توسيعها باضافة :

١ ـ عنبر للطلبة يسع ١٥٠ سريرا ٠

٢ ـ عنبر للاطفال يسع ٥٠ سريرا ٠

٣ ـ عنبر تمريض يسع ٥٠ سريرا وحجرة للمجموعات الجراحية وملحقاتها من غرفة للاشعة ومعمل وغرفة أسنان ٠

٤ ـ عنبر لتدريب واقامة الطالبات والطلبة سعة ١٥٠ سريرا ٠

ب ـ بالنسبة لمستشفى الخانكة :

وافقت اللجنة على توسيعها بانشاء عنابر جديدة تسع ٨٠٠ سرير على أن تقسم الى قسمين أحدهما للمتهمين والآخر للمرضى العاديين ٠

ج ـ انشاء ثلاث مستشفيات فى كل من الاسكندرية وطنطا وأسيوط :

لما كان لا يوجد حاليا مستشفيات للامراض العقلية الا بالقاهرة ـ مما يسبب ارهاقا كبيرا لأهالى المرضى فى الانتقال لزيارتهم ـ لذلك وافقت اللجنة على انشاء ثلاث

مستشفيات فى كل من الاسكندرية وطنطا وأسيوط تتسع كل منها لـ ٤٠٠ سرير على أن يراعى فى تصميمها أن تتسع مستقبلا - حسب الحاجة - الى ١٥٠٠ سرير ٠

وقد أوصت اللجنة بما سبق أن أوصت به لجنة أخرى من قبل من ان تقوم البلديات - التى لها مالية مستقلة تسمح بتخصيص جزء منها للخدمات الصحية - بتحمل تكاليف الانشاءات ٠

فاذا وافق المجلس على البرنامج المقترح - يكتب لبلدية الاسكندرية لتتكفل هى بانشاء مستشفى الامراض العقلية الخاص بها أو على الاقل تتعهد بنفقاته بعد انشائه٠

د - **اعادة النظر فى سياسة التمريض عموما** - وخاصة بالنسبة للامراض العقلية - بما يضمن اعداد المرضين الاعداد اللازم ليؤدوا رسالتهم الانسانية على الوجه الاكمل ٠

هـ - **زيادة عدد المحاضرات الخاصة بالامراض العقلية :** فى برامج التعليم فى كلية الطب ليلم الاطباء بهذه الناحية الماما كافيا ٠

وقد قام القسم الهندسى بالهيئة الفنية للمجلس الدائم بالاشتراك مع قسم المشروعات بوزارة الصحة بتقدير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ البرنامج الانشائى المقترح وقدرت التكاليف اللازمة كما يلى :

	تكاليف الانشاء	التأثيث	الادارة والاغذية السنوية
أ - مستشفى العباسية :			
	جنيه	جنيه	جنيه
١ - انشاء عنبر للطلبة لـ ١٥٠ سريرا	٢٧٠٠٠	٧٥٠٠	١٥٣٠٠
٢ - انشاء عنبر للاطفال لـ ٥٠ سريرا	٩٠٠٠	٢٥٠٠	٥١٠٠
٣ - انشاء عنبر تمريض لـ ٥٠ سريرا	٩٠٠٠	٢٥٠٠	٥١٠٠
حجرة للمجموعات الجراحية وملحقاتها من غرفة للاشعة ومعمل وغرفة أسنان	٣٠٠٠		
٤ - عنبر لتدريب وآقامة الممرضين والممرضات سعة ١٥٠ سريرا ...	٢٧٠٠٠	٧٥٠٠	١٥٣٠٠
	٧٥٠٠٠	٢٢٥٠٠	٤٠٨٠٠
يضاف ١٠٪ احتياطى لتكاليف الانشاء والتأثيث	٧٥٠٠	٢٢٥٠	
المجموع الكلى	٨٢٥٠٠	٢٤٧٥٠	٤٠٨٠٠
ب - مستشفى الخانكة :			
انشاء ٨٠٠ سرير	١٤٤٠٠٠	٤٠٠٠٠	٨١٦٠٠
احتياطى ١٠٪ للانشاء والتأثيث	١٤٤٠٠	٤٠٠٠	
المجموع الكلى	١٥٨٤٠٠	٤٤٠٠٠	٨١٦٠٠
ج - انشاء ثلاث مستشفيات لكل من اسكندرية وطنطا وسيوط :			
انشاء ٤٠٠ سرير لكل	٢١٦٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٢٢٤٠٠
احتياطى ١٠٪ للانشاء والتأثيث	١٢٦٠٠	٦٠٠٠	
المجموع الكلى	٢٣٧٦٠٠	٦٦٠٠٠	١٢٢٤٠٠

ولما كانت هذه الانشاءات تتم في حوالى سنة ونصف - ويلزم حوالى ستة شهور لتأثيثها واعدادها للاستعمال · لذلك تتقدم اللجنة الفرعية بالميزانية الآتيـــة رجاء الموافقة عليها :

السنة المالية	الاعتماد المطلوب للانشاءات	التأثيث	الادارة والاغذية سنويا	المجموع الكلى
	جنيـــه	جنيـــه	جنيـــه	جنيـــه
٥٤ - ١٩٥٥	٣٧٨ر٥٠٠	-	-	٣٧٨ر٥٠٠
٥٥ - ١٩٥٦	١٠٠ر٠٠٠	١٣٤ر٧٥٠	-	٢٣٤ر٧٥٠
٥٦ - ١٩٥٧	-	-	٢٤٤ر٨٠٠	٢٤٤ر٨٠٠

٢ - انشاء معهد لعلاج السرطان بمدينة القاهرة

تقدمت وزارة الصحة بمذكرة الى المجلس الدائم تبين فيها مدى انتشار السرطان قدرت فيه عدد الوفيـــات من السرطان فى مصر كل عام بما لا يقل عن ٣٥ ألف شخص · وعلى هذا يكون عدد المصابين بالسرطان الذين يحتاجون للعلاج فى أى وقت فى مصر حوالى مائة ألف مريض على أساس أن كل وفاة من السرطان يقابلها حوالى ثلاثة مرضى فى حاجة الى العلاج والرعاية ·

وقد بينت المذكرة ضرورة الاهتمام بتيسير وسائل العلاج العلمى الصحيح لمرضى السرطان فى مصر · ثم ناقشت الطرق المختلفة لذلك ثم استخلصت أنه بالنسبة لمصر فالامر يدعو الى انشاء مستشفى خاص للسرطان بدلا من تخصيص أقسام لعلاج السرطان فى المستشفيات العامة للاسباب الآتية :

أولا - أسباب مادية : من الثابت أن تخصيص مستشفيات يركز فيها علاج السرطان أوفر كثيرا للدولة من علاجه بأقسام من المستشفيات العامة كما يلى :

١ - ان الاجهزة اللازمة للتشخيص وخصوصا الميكر للسرطان والآلات اللازمـة لعلاجه سواء بالجراحة و الراديوم أو الاشعة السينية أو الاشعاعات الذرية (النظائر الاشعاعية) وغير ذلك باهظة التكاليف الاصلية ونفقات الصيانة وسريعة التطور لما يدخل عليها تباعا من تحسينات وتعديلات ولذا فليس من المعقول من الوجهة المادية تكرارها فى أقسام متعددة من مستشفيات مختلفة بل يجب تركيزها فى مكان واحد لكل منطقة من المناطق ·

وقد وجد ان انشاء ومصاريف مستشفى كامل للسرطان يضم ٦٠٠ سرير وملحقاتها اللازمة يمكنه علاج كل مرضى السرطان من منطقة تعدادها ٥ (خمسة) مليون نسمة بتكاليف قد تصل الى نصف ما يلزم لعلاج نفس المرضى بنفس المستوى العلاجى اذا وزعت هذه الاسرة على عشر مستشفيات عامة (٦٠ سريرا بكل مستشفى) فى نفس المنطقة ٠

٢ ـ تحتاج المبانى التى تحتوى الاجهزة الاشعاعية الخاصة بعلاج السرطان الى تصميمات خاصة للاحتياط الواجب من هذه الاشعاعات ومن الاوفر عمل هذه التصميمات فى مكان واحد بدلا من تكرارها فى أماكن متفرقة ٠

٣ ـ يمكن أن يقال ان التخصص فى هذا الفرع من الطب هو تخصص التخصص لانه ليس تخصصا تشريحيا لامراض جزء من أجزاء الجسم مثل التخصص فى العيون أو الجلد أو أنف وأذن٠٠ الخ بل هو تخصص مرضى يشمل أجزاء متعددة من الاختصاصات المختلفة وكذلك يشمل فروعا مختلفة من العلاج مثل الجراحة والراديوم والاشعة والهرمونات ٠٠٠ الخ

هذا عن الاخصائيين من الاطباء بخلاف ما يحتاجه علاج هذا المرض من اخصائيين فى الطبيعة العلاجية والكيمياء والمعامل والمساعدين الفنيين ذوى الخبرة الخاصة والاخصائيين فى الاحصاء ٠٠٠ الخ ٠

ولا يمكن لأى دولة مهما كانت امكانياتها ان تهيىء العدد الكافى من هؤلاءالاخصائيين لتوزيعهم على مراكز صغيرة متفرقة فى المستشفيات العامة لتصل بها كلها الى المستوى المرغوب فيه ولذا كانت النتيجة الحتمية هى تركيز العلاج فى مستشفيات خاصة للسرطان تخصص كل منها لمنطقة محددة من السكان ٠

٤ ـ أن تركيز وسائل التشخيص والعلاج فى مكان واحد يقلل كثيرا من نفقاتها فى المجموع وييسرها للمريض الواحد وبذا يقضى كل مريض فى المستشفى فترة أقصر وبالتالى تكون تكاليفه أقل ٠

ثانيا ـ أسباب فنية :

١ ـ أن وجود مستشفيات خاصة للسرطان بما فيها من اخصائيين ووسائل ميسرة للتشخيص يساعد على رفع نسبة الحالات المبكرة التى تكتشف عاما بعد آخر كما سبق ذكره وبذا تزيد نسبة من ينقذون من المرضى ٠

٢ ـ أن تركيز وسائل العلاج الممكنة فى مكان واحد ييسر سبل العلاج للمرضى بهذا الداء جميعا لانهم يلجأون أو يرسلون الى مكان واحد معلوم وهو مستشفى السرطان

بدلا من تحويلهم من مستشفى لآخر ثم لثالث لوجود جزء فقط من وسائل العلاج بكل منها ٠

٣ ـ ان وجود وسائل العلاج كلها فى مكان واحد يضمن للمريض الحصـــول على العلاج الامثل لحالته وليس على العلاج الممكن أو الموجود تحت يد الطبيب المعالج فى المستشفى العام ٠

٤ ـ متابعة المرضى بعد علاجهم لملاحظة نتيجة العلاج ولاكتشاف أى ارتداد مرضى ولمقارنة وسائل العلاج المختلفة وللاغراض الاحصائية المختلفة وغير ذلك من المســـائل العلمية ؟ وغير ذلك من الاسس الاولى لعلاج السرطان على أساس علمى صحيح ٠

وهذا يكون أسهل كثيرا اذا ما قامت به هيئة مركزية واحدة فى المنطقـــة وهى مستشفى السرطان عما اذا ما قامت به أقسام متعددة فى مستشفيات مختلفة ٠

وقد ناقشت اللجنة ما جاء بالمذكرة وانتهت الى أن تركيز العلاج فى مستشفى خاص يكون فعلا أقل نفقة بالنسبة للدولة وأحسن علاجا بالنسبة للمريض من ناحية الوقت والعناية ٠

ونظرا للحالة المالية التى قد لا تسمح بانشاءات جديدة لهذا الغرض فى الوقت الحاضر ـ فقد كلفت اللجنة الدكتور أحمد لطفى أبو النصر عضو اللجنة بمعاينة بعض المستشفيات الموجودة فعلا والتى لم يتم تشغيلها للآن كمستشفى أحمد ماهر وفايقة هانم وأم المصريين لتبين مدى صلاحيتها لان تكون مستشفى خاصا لعلاج السرطان ٠

وقد قام الدكتور أبو النصر ببحث ذلك ثم قدم للجنة تقريرا اشـــار فيه الى أن المستشفيات المذكورة قد بدىء فى تشغيلها فعلا ـ كما أشار الى أن تكاليف التعديلات اللازمة لتحويل مبنى قائم فعلا ليصبح لائقا كمستشفى للسرطان قد تقرب من تكاليف الانشاء الجديد خاصة اذا كان ذلك على أرض تملكها الحكومة ٠ وقدرت التـــكاليف اللازمة لذلك بمبلغ ١١٠٫٠٠٠ جنيه ٠

وقد وافقت لجنة الشئون الصحية والعمرانية على انشاء مستشفى خاص لعلاج السرطان ورأت أن تدرج الاعتمادات المطلوبة له فى ميزانيـــة وزارة الصحة لعـــام ١٩٥٥/٥٤ ٠

ولما كان هذا المشروع من المشروعات الحيوية ٠ لذلك تتقدم الهيئة الفنية للمجلس برجاء الموافقة على اعتماد المبلغ المطلوب لتنفيذ المشروع من حصيلة الاموال المصادرة ٠ حتى يمكن البدء بتنفيذ المشروع فورا ٠

وفيما يلى بيان تفصيل الاعتماد المطلوب للانشاء :

	جنيه
انشاء وتأثيث	٤٥ ٠٠٠
١٥ ٠/٠ لمواجهة المطالب الخاصة فى الانشاء	٦ ٦٠٠
	٥١ ٦٠٠
١٠ ٠/٠ احتياطى للمبانى	٥ ٢٠٠
جملة ميزانية المبانى والتأثيث	٥٦ ٨٠٠
أدوات وأجهزة فنية	٤٠ ٠٠٠
المجمـــوع	٩٦ ٨٠٠

أى حوالى ١٠٠ر٠٠٠ جنيـه

والميزانية السنوية المطلوبة للادارة بواقع ١٠٠ جنيه (يكملها ايراد الجزء المخصص للدرجة الاولى والثانية) فتكون ٢٠ر٠٠٠ جنيه سنويا ٠

فتكون جملة الاعتمادات المطلوبة للتنفيذ :

	جنيه
جملة تكاليف البناء والتجهيز	١٠٠ر٠٠٠
١/٢ سـنة للادارة	١٠ر٠٠٠
الاعتماد الكلى المطلوب لاعداد المستشفى	١١٠ر٠٠٠

مذكرة عن مشروع لانشاء مستشفى للموظفين

تقدمت جمعية مستشفيات وعلاج الموظفين الى المجلس الدائم للخدمات العامة برجاء معاونتها على استكمال الخدمات الطبية التى تؤديها للموظفين وذلك بمساعدة الجمعية على انشاء مستشفاها الخاص بعلاج الموظفين وأفراد أسرهم الذى يتسع لمائة وخمسين سريرا. وقد أبدت وزارة الاوقاف استعدادها للتبرع بقطعة أرض لبناء المستشفى عليها بايجار اسمى . ولذلك رجت الجمعية ان ينظر المجلس فى منحها مبلغ ١٠٠ر٠٠٠ جنيه من الاموال المصادرة لبناء المستشفى .

كذلك تقدمت الجمعية برجاء الموافقة على اعانتها بمنحها ١٠ر٠٠٠ جنيه أخرى من الاموال المصادرة ليمكنها التوسع فى تأدية خدماتهـــا للعدد المتزايد من الراغبين من الموظفين وأسرهم حتى يتم بناء المستشفى .

والهيئة الفنية . وقد تبينت أهمية المشروع اذ هو يخدم طائفة من افراد الشعب هى فعلا فى حاجة الى المعاونة على مجابهة مطالب الحياة ومن أهمها العلاج من الامراض التى تفاجئهم هم وأفراد أسرهم .

لذلك تتقدم الهيئة الفنية الى المجلس الدائم برجاء الموافقة على منح الجمعية المبلغين اللذين طلبتهما وهما :

	جنيه
لبناء مستشفى خاص بعلاج الموظفين	١٠٠ر٠٠٠
اعانة لتوسيع نطاق خدمات الجمعية لاعضـــائها المتزايدين حتى يتم بنـاء المستشفى	١٠ر٠٠٠
جملـــة المبلغ المطلوب	١١٠ر٠٠٠

مذكـــــــرة

عن مشروع لانشاء مستشفيات للعمال فى القاهرة والاسكندرية

تمشيا مع سياسة الدولة فى توفير الخدمات الصحية لافراد الشعب · ولما كانت الجهود التى تبذل الآن هى لاستكمال النقص المعيب فى الكثير منها ـ نتيجة لتراخى الحكومات المتعاقبة فى العهود السابقة عن تأدية واجباتها نحو الشعب ·

لذلك كان من أهم أهداف حكومة الشعب أن توفر له حقه فى العلاج · وها هى تبحث البرامج الضخمة لتوفير الخدمات الصحية بالريف · وللهيئات المختلفة التى تحتاج للمعاونة فى مجابهة مطالب الحياة ، ولعل من أهمها الحصول على العلاج عند الحاجة اليه ·

لذلك تتقدم الهيئة الفنية للمجلس الدائم ـ برجاء الموافقة على توفير هذه الخدمة لطائفة من الشعب هى فى شديد الحاجة لها ، وذلك بانشاء مستشفيات للعمال فى القاهرة والاسكندرية تتسع الاولى ل ٦٠٠ سرير والثانية ل ٣٠٠ سرير ·

والاعتماد المطلوب لذلك هو ٢٠٠٠٠٠ جنيه لمستشفيات القاهرة ومائة ألف جنيه لمستشفيات الاسكندرية ·

٥ ابريل سنة ١٩٥٤

مذكـــــــرة

عن مشروع بناء مساكن للعمال بالقاهرة والاسكندرية

ان مشكلة الاسكان من المشاكل التي أخذت حكومة الشعب على عاتقها أن تساهم فى حلها للطبقات المحتاجة من أفراد الشعب · وقد ساهمت الحكومة لذلك فى شركة للمساكن الشعبية لذلك الغرض ·

ولا جدال أن من أكثر سكان المدن احتياجا لتوفير المسكن الصحى هم العمال · وخاصة لتركيز أماكن أعمالهم فى مناطق يصعب عليهم الحصول على مساكن لائقة بها الا بنفقات لا قبل لهم على تحملها ·

لذلك تتقدم الهيئة الفنية برجاء الموافقة على اعتمـــاد مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيـــه للمساهمة فى انشاء مساكن للعمال بالقاهرة ومبلغ ٢٥٠ر٠٠٠ جنيه لمساكن للعمال بالاسكندرية ، على أن تكون هذه المبالغ مساهمة من الحكومة فى الانشاء لتخفيض قيمة الايجار بما يتناسب مع الدخول المختلفة للعمال · وذلك بألا يزيد ايجار المسكن ذى الغرفتين على ٢ جنيه شهريا ، والمسكن ذى الثلاث غرف على ثلاثة جنيهات والمسكن ذى الاربع غرف عن أربعة جنيهات ·

هذا ويراعى اختيار المواقع لهذه المساكن بحيث تكون قريبة من المناطق الصناعية بالمدينتين مما يوفر نفقات الانتقال للعمال والضغط على وسائل المواصلات ·

ونرجو الموافقة على هذا الاعتماد من حصيلة الاموال المصادرة ·

٥ ابريل سنة ١٩٥٤

مذكـــــــرة

بانشاء مساكن لطلبة الجامعات بالقاهرة والاسكندرية

لما كانت الجامعات الموجودة فى مصر هى : اثنتـــان فى القاهرة وواحـــــدة فى الاسكندرية ، لذلك كان عدد كبير من طلبة هذه الجامعات ممن نزحوا الى القاهرة أو الى الاسكندرية من نواحى القطر المختلفة . ولا جدال أن كثيرا من هؤلاء الطلبة يعانون مشقة كبيرة فى السكنى فى مكان صحى لائق يساعدهم على الاستقرار والهدوء اللازمين لحياة جامعية تخرج مواطنين صالحين للامة .

وقد لمست الدولة ذلك فأنشأت مساكن للطلبة بجامعة القاهرة وشرعت فى بناء بعض المساكن فى الاسكندرية . وقد اتضحت حاجة الطلبة الشديدة الى هذه الخدمة التى توفرها لهم الدولة ، فزاد الطلب عليها زيادة كبيرة عما هو موجود فعلا .

لذلك تتقدم الهيئة الفنية الى المجلس الدائم ، برجاء الموافقة على اعتماد مبلـــغ ٥٠٠ر٠٠٠ لبناء مساكن للطلبة بالقاهرة ومبلغ ٢٥٠ر٠٠٠ جنيه لمساكن الطلبـــــة بالاسكندرية ، على أن يعتمد هذا المبلغ من حصيلة الاموال المصادرة .

٦ ابريل سنة ١٩٥٤

مشروع لانشاء وحدات مجمعة للخدمات العامة بالريف

وافق المجلس الدائم بجلسته المنعقدة فى ١٦ مارس سنة ١٩٥٤ على قرار بأن تؤدى الخدمات بواسطة وحدات محلية تخدم حوالى ١٥٠٠٠ من السكان ، وتشـــمل كل الخدمات الصحية والاجتماعية والزراعية والتعليمية والعمرانية .

وتنفيذا لما قرره المجلس الدائم ، قام القسم الهندسى بالهيئة الفنية ، بعمل تصميم للوحدة المجمعة . وتشتمل هذه الوحدة على ما يلى :

١ ـ مدرسة بها ١٢ فصلا وما يلزمها من مكتبة وحجرات للمـــدرسين ومرافق أخرى .

٢ ـ وحدة اجتماعية وبها صالة للاجتماعات ومكتبة ومكتب الاخصائى الاجتماعى ، وصالة للصناعات الريفية والمرافق اللازمة .

٣ ـ وحدة صحية وبها عيادة خارجية وقسم رعاية الطفل وحجرة للعمليات ومعمل وحجرات للكشف وما يلزمها من مرافق أخرى مما تشتمل عليـه المجموعات الصحية الحالية ـ وتشتمل كذلك على قسم داخلى به ١٠ أسرة وسريران للعزل . وملحق بها حمامات ومغاسل شعبية .

٤ ـ وحدات سكنية لاقامة موظفى وموظفات الوحدة المجمعة .

وتقام هذه الوحدة على قطعة من الارض مساحتها خمسة أفدنة من ضمنها قطعة أرض زراعية مساحتها فدانان تكون حقلا للمدرسة . وفيما يلى جدول يبين التكاليف اللازمة لانشاء الوحدة الواحدة :

بيان المسطحات وتقدير التكاليف

المبنى	مسطح الدور الاول بالمتر المسطح	مسطح الدور الثانى بالمتر المسطح	تكاليف الدور الاول باعتبار المتر الواحد عشرة جنيهات تشمل الاساسات والصرف	تكاليف الدور الثانى باعتبار المتر الواحد ستة جنيهات	التكاليف الاجمالية
وحدة سكنية واحدة (٤ شقق)	١٢٥	١١٥	١٢٥٠	٦٩٠	١٩٤٠
المجموعة الصحية	٣٥٧	٢٦٣	٣٥٧٠	١٥٧٨	٥١٤٨
المدرسة والمركز الاجتماعى	٥٢٠	٤٠٠	٥٢٠٠	٢٤٠٠	٧٦٠٠
المشروع الشامل ويشمل وحدتين سكنيتين (٨ شقق) ومجموعة صحية ومدرسة ومركز اجتماعى					١٤٦٨٨
يضاف اليه ثمن خمسة أفدنة بمعدل ٣٥٠ جنيه للفدان					١٧٥٠
المجموع الكلى					١٦٤٣٨
٢٠ ٪ احتياطى ارتفاع الاسعار					٣٥٠٠
حوالى					٢٠٠٠٠
تأثيث					٣٠٠٠
المجموع النهائى(١)					٢٣٠٠٠

والهيئة الفنية تتقدم الى المجلس برجاء الموافقة على اعتماد ٤ ٦٠٠ ٠٠٠ جنيه لانشاء ٢٠٠ وحدة مجمعة على أن يمول المشروع من الاموال المصادرة وتساهم فيه الميزانية العادية بما يوازى ما جاء فى الباب الثالث من ميزانية العام الماضى مخصصا لانشاء مراكز اجتماعية ومجموعات صحية زائدا ما هو مقدر لبناء مائتى مدرسة وهو العدد الذى يدخل ضمن هذه المجموعات . ويفوض المجلس الدائم فى اختيار مواقع الوحدات التى تنشأ بحيث تكون الاولوية للقرى المحرومة من هذه الخدمات والتى تختار كقرى متوسطة لمجموعة من السكان حوالى ١٥٠٠٠ نسمة كما جاء فى قرار المجلس .

---

(١) وقد تعدلت هذه التقديرات على اساس التصميمات النهائية للوحدة المجمعة .

مذكـــــــرة

عن مشروع تعميم ميـــاه الشرب

سبق أن وافق المجلس الدائم للخدمات العامة بجلسته المعقودة فى ٩ فبراير سنة ١٩٥٤ على برنامج شامل لتكملة تعميم مياه الشرب فى ست سنوات • وكان الاساس فى تحديد مدة الست السنوات لتنفيذ البرنامج مراعاة حالة الميزانية بحيث لا تحملها أعباء جديدة •

ولما كان هذا النوع من البرامج - كما جاء فى التقرير الذى وافق عليه المجلس لكى يمكن تنفيذه وفقا للبرنامج الموضوع فانه يلزم التصريح لمصلحة الشئون القروية بالارتباط على المشروعات أولا بأول دون التقيد فى الارتباط بقيمة المعتمد فى الميزانية ســـنويا •

لذلك - وتنفيذا لموافقة المجلس على هذا الطلب - تتقدم الهيئة الفنية الى المجلس الدائم برجاء الموافقة على اعتماد المبالغ المدرجة فى البرنامج الذى وافق عليه المجلس لسنتى ١٩٥٤ - ١٩٥٥ و ١٩٥٥ - ١٩٥٦ معا حتى يمكن للمصلحة الارتباط ببرنامج السنتين من الان وبيان هذه الاعتمادات كالاتى :

السنة المـــالية	الاعتماد المطلوب جنيـــه
١٩٥٤ - ١٩٥٥	٢ر٨٠٨ر٢٩٥
١٩٥٥ - ١٩٥٦	٢ر٧٠٠ر٠٠٠
المجموع المطلوب الموافقة على اعتماده	٥ر٥٠٨ر٢٩٥

مذكـــــــرة

عن برامج الخدمات العامة

أعدها السكرتير العام للمجلس

اولا ـ التخطيط الاجتماعى

رسم السياسة الشاملة للخدمات :

لقد أخذت الدولة بمبدأ رسم السياسة الشاملة التى تنفذ على مراحل وأنشأت المجلس الدائم للخدمات العامة لكى يقوم بهذه الوظيفة بالاشتراك مع وزارات الخدمات ٠

ويحتاج رسم السياسة العامة الى وضع السياسات الخاصة لكل ناحية من النواحى وتنسيقها بحيث تدمج معا ويخرج منها برنامج موحد تتكفل الدولة بتنفيذه على مراحل٠

ومعنى ذلك أن من الضرورى أن نحدد مطالبنا فى التعليم وفى الصحة وتعميم الماء الصالح للشرب وتقديم الخدمات الاجتماعية ٠

وقد وضعت وزارة المعارف سياسة التوسع فى التعليم على أساس توفير التعليم الالزامى لجميع الاطفال الذين فى سن الالزام على عشر سنوات ٠

كما وضعت وزارة الشئون البلدية والقروية برنامجا لتعميم مياه الشرب النقية يستغرق تنفيذه ست سنوات ٠

ووضعت وزارة الصحة برنامجا للوصول بالخدمات الصحية الى المستوى اللازم فى خلال عشر سنوات ٠

ووضعت وزارة الشئون الاجتماعية كذلك برنامجها ٠

ولكن المهم أن تترجم هذه البرامج الى ما تتكلفه من :

أولا ـ نفقات انشاء حتى يتم تنفيذ البرامج ٠

ثانيا ـ نفقات ادارة كلية بعد أن يتم تنفيذ البرامج ٠

ويمكننا ذلك من أن نحسب ما يتكلفه الفرد فى المتوسط من نفقات الانشاء ثم من نفقات الادارة ٠

فاذا أضفنا الى ذلك أن من الضرورى رفع مستوى استهلاك الضروريات كالمأكل والملبس الى المستوى المناسب ، وأن معنى ذلك أن ما ينفقه الفرد على ضرورياته يجب أن يصل الى الحد الذى يوفر له هذه الضروريات بالقدر المناسب وجب أن نحسب متوسط ما يجب أن ينفقه الفرد فى العام على هذه الضروريات ٠

فاذا حسبنا ما تنفقه الدولة على الفرد لتقدم له الخدمات زائدا ما ينفقه الفرد على نفسه للحصول على المستوى المناسب من ضروريات الحياة ٠ حصلنا على متوسط الانفاق بالنسبة للفرد بعد أن تصل البرامج الى هدفها المقصود ٠

وهذا المتوسط تجب مقارنته بمتوسط الدخل بالنسبة للفرد ٠ وهذه المقارنة ستكون هى الحكم فى تحديد البرامج المختلفة ومراحل التنفيذ ٠

اذ لا يعقل أن نصل بالخدمات والاستهلاك الى الحد الذى يزيد عن متوسط الدخل القومى بالنسبة للفرد أو حتى الى الحد الذى يساوى متوسط الدخل القومى ٠

فهناك نسبة من الدخل لا بد أن تخصص للمشروعات الانتاجية كما أن هناك هامشا يجب الاحتفاظ به لمواجهة مطالب أخرى للفرد والاسرة والجماعة ٠

ومعنى هذا اننا سنكون أمام ثلاثة احتمالات :

١ ـ أن تسير سياسة تنمية الدخل القومى جنبا الى جنب مع سياسة توفير الخدمات بحيث نضمن التوازن الذى لا بد منه لكى تقوم الحياة اليومية على أساس سليم ٠

٢ ـ أن نطيل من مدة تنفيذ برامج الخدمات بحيث نتحاشى زيادة الاعباء التى قد تفاجئنا ونحن على غير استعداد لها ٠

٣ ـ أن نتواضع فى أهدافنا بالنسبة للخدمات ٠ والغالب انه سيكون هناك نصيب لكل من هذه الاحتمالات فى رسم البرنامج الشامل ٠

ولكن الشىء المؤكد هو أن برنامج الخدمات لا يمكن أن يقوم الا على الاسس التالية:

١) تحديد الهدف الذى يجب الوصول اليه فى الخدمات العامة ـ تعليم ، صحة ، عمران ، اجتماع ٠

٢) تحديد تكاليف الانشاء بالنسبة للفرد للوصول بمستوى الخدمات الى هذا الهدف ٠

٣) تحديد تكاليف الادارة السنوية بعد اتمام البرنامج ٠

٤) تحديد المستويات التى يجب الوصول اليها فى استهلاك البضـــائع الضرورية للحياة ٠

٥) تحديد ما يعنيه ذلك من انفاق بالنسبة للفرد فى المتوسط .

٦) رسم سياسة ثابتة على أسس مدروسة لتنمية الدخل القومى ٠

٧) التنسيق بين سياسة الخدمات وسياسة تنمية الدخل ٠

٨) اعادة النظر فى الاهداف والمستويات وتحديد مراحل الانشاء فى ضوء الدراسات السابقة ٠

٩) اعادة النظر فى سياسة الانشاء والخدمة نفسها لتوزيع أعبائها بين الحكومة وبين الشعب ٠

وللوصول الى ذلك لا بد من ايجاد الجهاز اللازم للقيام بهذه الدراسة واستكمال مقوماتها ٠

الخدمات الحالية :

ولا يمكن وضع البرنامج فى صورته النهائية الا اذا درسنا الخدمات القائمة دراسة توصلنا الى تقييمها تقييما يمهد السبيل للوصول بأجهزتها الى أقصى درجات الكفاءة التى يجب أن تصل اليها ٠

ومن المسلم به أن الكفاءة الحالية لهذه الاجهزة دون ما تستطيع أن تحققه اذا أحكم تنظيمها ومعنى ذلك أن باستطاعتنا أن نزيد الخدمات التى تقدم الآن بنفس الاجهـزة وبنفس النفقات اذا تمكنا من تقييمها بحيث نستطيع التوسع فيها فى حدود الامكانيات والنفقات الحالية ٠

الاهـــداف :

ولكى نصل الى ذلك يجب أن نقوم بما يأتى :

١ ـ أن نحدد الخدمات الموجودة حاليا من مدارس ومستشفيات ومراكز اجتماعية وعمليات مياه وغيرها فنحصر كل ما هو موجود منها حتى يمكن حساب اللازم لاستكمال كل نوع على حدة ٠

٢ - أن نحدد هذه الخدمات بأنواعها المختلفة فى كل منطقة من مناطق القطر بالذات حتى يتبين التوزيع الجغرافى لها فتتبين لنا مواطن النقص ويبنى برنامج الاستكمال على أساس الوصول الى توزيع عادل · ومن المعلوم أن مواقع اقامة المنشآت كانت فى الماضى تتدخل فيها عوامل سياسية وانتخابية وعوامل متصلة بالنفوذ الشخصى فتركزت الخدمات فى مناطق معينة بذاتها وحرمت مناطق أخرى منها ·

٣ - أن نحدد المستويات التى ينبغى الوصول اليها فى كل نوع من الخدمات فى القطر جميعه ثم فى كل منطقة بالذات ومن ذلك نحسب احتياجات المناطق المختلفة من الخدمات على اختلافها ·

٤ - أن نحسب النفقات اللازمة للانشاء فى كل حالة وبذلك نصل الى النفقات الكلية التى يتطلبها الانشاء للوصول بالخدمات الى المستوى المطلوب وبالتوزيع المطلوب ·

٥ - أن نحسب نفقات الادارة السنوية بالنسبة للمنشآت الحالية للخدمات ثم نفقات الادارة السنوية بالنسبة للمنشآت الجديدة وبذلك نصل الى نفقات الادارة السنوية الكلية بالنسبة لمنشآت الخدمات فى صورتها النهائية ·

٦ - أن نحسب متوسط الدخل القومى لكى نوجد النسبة التى ستنفق منه على الخدمات من انشاء وادارة وفى ضوء هذه النسبة نرسم برنامج الخدمات والتوسع فيها بما لا يتعارض مع توفير الاموال اللازمة لتنمية الانتاج ·

٧ - ولكى نصل الى الصورة الكاملة يجب ألا نهمل ما ينفق على استهلاك المواد الضرورية وشبه الضرورية كالغذاء والكساء والاثاث والمسكن والمواصلات والاضاءة والوقود ومواد النظافة وما اليها ، لان ذلك انما يؤخذ أيضا من الدخل القومى ولا يجوز أن يزيد ما يفى هذه الخدمات والاستهلاك معا عن نسبة معينة من الدخل القومى حتى لا يختل التوازن وحتى يمكن تحقيق نمو الدخل بما يكفل للامة حياة اقتصادية سليمة متزنة نامية ·

ومن المسلم به أن استهلاك هذه المواد فى المتوسط أقل من المستوى اللازم لمستوى معيشة معينة ، وعلى ذلك فيجب أن ندخل فى حسابنا ضرورة الوصول الى المستويات المناسبة فى هذه النواحى ·

ومعنى ذلك أن يكون ما يقاس الى الدخل القومى هو الخدمات كما يجب أن تكون واستهلاك الحاجيات الضرورية كما يجب أن يكون لا كما هى فى الوقت الحاضر ·

٨ - وفى ضوء هذه الدراسات يمكن أن نقرر المستويات التى يجب أن نجعل منها أهدافنا فى كل حالة والمدد اللازمة لتحقيق هذه الاهداف ، وبذلك نرسم برنامجا ذا أهداف حددتها الدراسة للواقع والممكن ، ويكون الوصول الى الاهداف المطلوبة على مراحل تتناسب مع الامكانيات المختلفة .

٩ - وبذلك وحده نصل الى التخطيط الشامل الذى يلائم بين الحاجات والامكانيات.

المبادىء :

وهناك مبادىء أساسية للتخطيط الاجتماعى لا بد من مراعاتها ويمكن تلخيصها فيما يلى :

١ - العمل على تخفيض نفقات الانشاء والادارة الى أقل قدر ممكن وذلك عامل أساسى فى الاسراع بالوصول الى الاهداف المرجوة الى أقصى حد ممكن وكثيرا ما تخفى أهمية التخفيض فى النفقات على واضعى المشروعات الجزئية ولكن أهميتها تظهر بوضوح عند النظر فى وضع البرامج الشاملة التى تعم البلاد بأسرها . وقد تقف النفقات المرتفعة وحدها حائلا دون تعميم الخدمات بحيث تصل الى الجميع بالقدر المناسب وتحقق العدالة الاجتماعية فى صورة من أهم صورها .

٢ - تقييم الخدمات القائمة تقييما يبرز درجة الكفاءة بالنسبة لكل خدمة بحيث يستطاع على أساس هذا التقييم الارتفاع بمستوى الخدمة وتوسيع نطاقها فى حدود الامكانيات الحالية وبالنفقات الحالية . وفى بعض الحالات يمكن مضاعفة الخدمة بنفس النفقات والامكانيات أو بزيادات طفيفة فيها . كما أن هذا التقييم يعتبر أساسا تبنى عليه ادارة المنشآت الجديدة ادارة تصل بها الى أقصى الكفاءة .

٣ - اعداد التجهيزات والادوات وتدريب الموظفين بصورة تحقق أقصى الكفاءة فى الاستخدام .

٤ - رسم سياسة التعاون بين الاجهزة الحكومية وبين الاهلين بصورة من شأنها أن تضمن مساهمة الاهلين فى الانشاء والادارة مساهمة ترفع من مستوى الخدمات وتضمن تجاوب الاهلين معها واقبالهم على الانتفاع بها وتحقق تخفيضا فى النفقات يجعل من الممكن تعميم الخدمات للجميع .

الانتاج :

ولا بد من رسم سياسة منسقة شاملة للانتاج حتى يرتفع مستوى الدخل . ورفع مستوى الدخل قد يعتبر غاية مقصودة لذاتها ولكنه فى الواقع وسيلة لرفع مستوى

المعيشة وللوصول بالخدمات التى تقدم للشعب الى الحد الذى يفى بحاجاته ويحقق له الصحة والسعادة والرفاهية والعيش الكريم ، ولكى نصل الى ذلك يجب أن نضع برامج التنمية على أساس من الدراسة والبحث للامكانيات المختلفة وفيما يلى بعض المبادىء التى تقوم عليها التنمية :

١ - دراسة نواحى الانتاج القائمة فى البلاد دراسة شاملة من حيث أنواعه المختلفة وما يحققه كل نوع منها من ايراد حقيقى حتى يمكن رسم سياسة لتحويل الموارد المستغلة فى الانتاج من بعض النواحى الضعيفة الانتاج الى نواحى أقوى وأوفر انتاجا ٠

٢ - تقييم الانتاج بمختلف أنواعه وأدواته تقييما يهدف الى رفع الكفاءة الانتاجية فى مختلف ضروب الزراعة والصناعة والتجارة الموجودة الى أقصى حد ممكن ويشمل هذا التقييم كفاءة العامل ونوع الادوات والالات والطرق المستخدمة ، والادارة والتنظيم وغيرها من العوامل التى تؤثر أكبر الاثر فى الكفاءة الانتاجية ٠

٣ - دراسة الموارد دراسة تحليلية شاملة سواء فى ذلك الموارد الطبيعية أو البشرية أو المالية ورسم السياسة التى تحقق استخدام هذه الموارد بما يحقق أكبر انتاج ممكن ٠

٤ - دراسة الامكانيات الجديدة فى الانتاج ووسائل بعثها وتنشيطها فى كافة النواحى بما يحقق الهدف المنشود ٠

٥ - تهيئة وتنشيط وسائل البحث العلمى التطبيقى الذى يهدف الى زيادة الكفاءة الانتاجية لما هو قائم واستنباط أساليب جديدة للانتاج باستغلال خامات لم تكن مستغلة أو باقامة صناعات جديدة من الطاقة وغير ذلك من ميادين تتصل بالبحث العلمى ٠

٦ - رسم سياسة شاملة لتنمية الانتاج فى ضوء الدراسات والامكانيات المختلفة ترتب مراحلها بحيث تغذى كل مرحلة ما بعدها وتعتمد على ما يسبقها وبذلك يتحقق النمو الانتاجى كما يجب أن يكون ٠ ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن برامج التنمية الاقتصادية تنقسم الى قسمين : البرامج البعيدة المدى والبرامج القصيرة الامد ولكل من النوعين طبيعته ووسائله كما أن هناك نوعين من النشاط الانتاجى : النوع الذى يمتص رأس المال والنوع الذى يؤدى الى تشغيل عدد كبير من العمال ٠

وأى برنامج للتنمية الاقتصادية يجب أن يقوم على ايجاد التوازن بين هذه الانواع توازنا مبنيا على البحث والدراسة الشاملة ٠

العلاقة بين برامج الخدمات وبرامج الانتاج :

والعلاقة واضحة بين برامج الخدمات والانتاج وهى علاقة توجد على مستويين :

الاول ـ مستوى التخطيط العام : اذ لا يتأتي رسم سياسة شاملة مستقلة لاى من الجانبين اذ أن بينهما من التفاعل ما يحتم التنسيق الكامل بينهما فى برامج موحدة . ولكل تغيير فى الانتاج مشاكله وآثاره الاجتماعية كما أن للحالة الاجتماعية من صحة وتعليم وغيرهما أثرها المباشر أو غير المبشر فى الانتاج .

الثانى ـ مستوى التنفيذ : فليس هناك مشروع اقتصادى الا وله الجانب الاجتماعى الذى لا يجوز اهمال دراسته وبالعكس .

ولذلك كان من الضرورى التنسيق الكامل بين الجانبين .

الوحدة المجمعة

ويعتبر مشروع الوحدة المجمعة نموذجا لبرنامج شامل للريف يهدف الى رفع المستوى الصحى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى فى الريف . وهو قائم على دراسة شاملة لحاجات الريف وامكانياته .

وملحق بهذا مذكرة مستقلة عن هذا المشروع .

٩ مايو سنة ١٩٥٤

ثانيا ـ الوحدة المجمعة

خطة شاملة للنهوض بالريف

١ ـ ان الوحدة المجمعة تهدف الى توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية لاهل الريف ، وهى تهدف فى الوقت نفسه الى رفع المستوى الاقتصادى عن طريق الانتاج الزراعى والصناعى ، حتى يزيد دخل الفلاح فى نفس الوقت الذى تقدم له فيه الخدمات ويرتفع مستوى الوعى الصحى والثقافى والاجتماعى والتعاونى، وبذلك تتحقق للريف نهضة شاملة تحيط بكل جوانب الحياة فيه وتتغلغل فى صميمه وتحقق للوطن النهضة الكبرى فى سائر نواحى الحياة والنشاط .

٢ ـ وفلسفة انشاء هذه الوحدات مبنية على أن النهوض عملية شاملة لا يمكن تجزئتها ، وأن الاساس الذى تقوم عليه هو تنشيط الحياة فى الريف ، وبحث الحيوية الكامنة فى أرضه وفى أبنائه حتى تؤتى أقصى ثمراتها .

٣ ـ ولا يمكن أن يتأتى ذلك الا على أساس رسم خطة شاملة تتجه الى أهداف معينة محسوسة ، وتتخذ طريقا واضحا مرسوما ، وتنفذ على مراحل تعطى فترة من السنوات معدودة وتكون هذه الخطة شاملة للاهداف الاجتماعية والاقتصادية ومراحل تنفيذها والوسائل اللازمة لذلك .

٤ ـ ومعنى ذلك أن يرسم برنامج للنهوض الصحى والثقافى والاجتماعى يقوم على أساس من دراسة الواقع وتحديد المراحل اللازمة للوصول الى الهدف .

غير ان من الضرورى العمل على رفع المستوى الاقتصادى للريف ورسم الخطة اللازمة لذلك .

٥ ـ ويبدأ رسم الخطة بتقدير الدخل الاجمالى فى المتوسط للمنطقة التى يبلغ تعدادها ١٥٫٠٠٠ من السكان والتى تخدمها الوحدة ، ونتخذ لها هدفا الوصول الى زيادة هذا الدخل الى درجة معينة خلال مدة معينة وليكن ـ مثلا ـ الهدف المبدئى مضاعفة الدخل فى خلال عشر سنوات ، وذلك عن طريق الزراعة والصناعة الريفية وما يتصل بها .

٦ ـ ولكى نصل الى مضاعفة الدخل يجب أن نحدد أنواع النشاط الاقتصادى من زراعى وصناعى ريفى ، ونحسب المتوفر من كل منها فى المنطقة فى المتوسط والدخل فى المتوسط من كل نوع ، ثم نعمل على الوصول بكل نوع من أنواع النشاط هذه الى المستوى الذى يصل فى مجموعه الى مضاعفة الدخل فى خلال السنوات العشر .

٧ - وأنواع النشاط الاقتصادى الريفى التى يمكن تنشيطها والوصول الى زيادة الدخل عن طريقها تنحصر بوجه عام فيما يلى :

زراعة المحاصيل الحقلية	صناعة المربات وحفظ الفواكه
زراعة الخضر	صناعة الاشربة
زراعة المحاصيل الزيتية	صناعة حفظ الخضروات
زراعة الفاكهة	صناعة الغزل والنسج
زراعة الاشجار الخشبية	صناعة الكليم والسجاد
تربية الحيوان	صناعة الحياكة والتفصيل والتطريز.. الخ
تربية الدواجن	صناعة البناء
تربية النحل	صناعة النجارة
تربية دود القز	صناعة الحدادة والسباكة والبرادة
تعبئة عسل النحل	صناعة السمكرية
	صناعة الالبـــان

فاذا حسب المستوى الذى يجب الوصول اليه فى كل نوع من الانتاج وما يستلزمه ذلك من ادخال الانواع غير الموجودة ، أو من زيادة وتحسين فى الانواع الموجـــودة أمكن رسم خطة الانشاء والتوسع فى كل نوع على مدى الســـنوات الخمس الاولى ثم السنوات الخمس الثانية .

٨ - ومن المهم جدا أن ترسم خطة التنسيق لهذه المنتجات من مبدأ الامر حتى يمكن تفادى « أعناق الزجاجات » التى تسىء الى تطور عملية الانتـــاج أو تحدث أثرا عكسيا .

٩ - هذا مع العلم بأن أسعار هذه المنتجات ستنخفض حتما فيجد الفلاح نفســه قادرا على استهلاك الكثير نقدا عن طريق البيع وعينا عن طريق استهلاك منتجاته .

١٠ - رأينا كيف يمكن أن تحدد الاهداف وتوضع البرامج الســـنوية اللازمة لتحقيق هذه الاهداف ، وبقى أن نوضح الدور الذى تقوم به الوحدة المجمعة فى هذا السبيل .

١١ - فالوحدة المجمعة يجب أن تبدأ فى تحقيق هذه البرامج منذ اليـــوم الاول لانشائها .

١٢ - والوحدة يجب أن تكون ببنائها وتنظيمها وادارتها وموظفيها متسقة مع هدفها الاساسى وهو تقديم الخدمات ورفع مستوى الحياة بين أفراد الشعب وتنشيط الحياة فى الريف وبعث الحيوية فى أرجائه .

١٣ - فالوحدة المجمعة يجب أن يتمثل فيها نشاط القرية الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والصحى كما يجب أن يكون ٠

وهى تعد الصغار (التلاميذ) والكبار من أهل القرية لحياة نشطة سعيدة منتجة فهى تتعامل مع جيلين فى وقت واحد : الجيل الذى يلتحق بالمدرسة أثناء النهار والجيل الذى يتردد على الوحدة فى المساء وأثناء وقت الفراغ ٠

البنـــــاء

١٤ - بناء الوحدة ينسجم تمام الانسجام مع الريف بخطوطه وألوانه وبساطته

وفيه من الفسحة والرحابة ما يفسح طرق الناس له ويجعلهم يألفونه ويتجهـون اليه ولا يتهيبون دخول أبوابه وساحاته ٠ يجب أن يكون داعيا للناس لا صادا لهم ، مفتحا أمامهم لا مغلقا دونهم ٠ هاشا باشا سمح الوجه ، لا عابسا مقطبا ٠

يدخل الناس القاعة كما يدخلون « الدوار » ويرون فى دور الصناعات من البساطة ما يقرب اليهم اقتباسها ٠

والبناء المخصص لكل صناعة مستقل ومبنى بصورة تسهل على كل من يريد أن يبنى مثله تماما ٠

كذلك المدرسة تتكون من عدة دور تمثل كل منها دارا كاملة مبسطة تصلح بيتا للفلاح مكونة من غرفتين أو ثلاث أو أربع بمرافقها ٠

والمرافق - المراحيض والمغاسل - قروية بمعنى الكلمة ، يستطيع كل قروى أن يبنى مثلها فى داره ٠

الخدمات التى تقدمها الوحدة

١٥ - تقدم الوحدة خدمات صحية واجتماعية وثقافية وزراعية وصناعية ورياضية وترفيهية وغيرها عن طريق البرامج التى تقدمها مؤسساتها المختلفة متفرقة ومتضامنة ٠

وطابع هذه البرامج جميعها واقعى اذ يتركز كل برنامج على ناحية أو أكثر من نواحى النشاط الريفى فينشئها أو يرفع مستواها ، ويتابعها ويضمن مساهمة الاهلين فيها حتى تثبت جذورها فى القرية وتصبح فى غنى عن الرعاية الحكومية ٠

الخدمات الزراعية والصناعية

١٦ - وأهم ما يقدم لاهل القرية الخدمات الزراعية والصناعية وهى تقدم للصغار

لتدريبهم لحياة النشاط والانتاج فى المستقبل وتقدم أيضا للكبار لفتح باب الرزق وزيادة الدخل وامتصاص الجهود غير المستغلة ووقت الفراغ الطويل للفلاح وأسرته .

ولذلك فان الوحدة تعنى أشد العناية بالزراعة وتربية الحيوان والدواجن والصناعة الريفية الصغيرة .

فهى فى الزراعة ترمى الى ادخال زراعة الخضر والفاكهة والاشجار الخشبية والنباتات الانتاجية على أوسع نطاق ممكن فى القرية .

وقد جعلت ذلك جزءا لا يتجزأ من برنامج تعليم الصغار وتدريب الكبار .
والتمست الى ذلك سبيلا يصل بين نشاط التعليم وبين نشاط المجتمع ويسمح بامتداد النشاط الى القرية فعلا .

١٧ - المنحل :

سينشأ فى الوحدة منحل على طراز اقتصادى حديث ومنتج فى وقت معا وستكون العناية بالمنحل واستغلاله جزءا من منهج الدراسة لتلاميذ المدرسة .

أما بالنسبة للاهلين فتتكون من المهتمين بهذا النوع من الانتاج « جمعية لتربية النحل » يدرس أعضاؤها كل ما يتعلق بتربية النحل ويأخذون على عاتقهم نشر المناحل الحديثة فى القرية على أوسع مدى ممكن حتى يكون للاهلين مورد اضافى للتغذية وزيادة فى الدخل .

ويعتبر تلاميذ المدرسة الذين يشرفون على تربية النحل أعضاء منتسبين فى هذه الجمعية حتى اذا تخرجوا أصبحوا أعضاء أصليين يشاركون فى نشر هذا اللون من النشاط فى قريتهم وفى القرى المجاورة ، وقد يجدون فى هذا مهنة أصلية أو اضافية يلتمسون منها الرزق الحلال .

١٨ - القز :

وبنفس الاسلوب ينشأ فى المدرسة دار لتربية « دود » القز وما يحتاجه استخراج خيوط الحرير من أدوات وتزرع بالمدرسة غابة من شجر التوت الذى يصلح ورقه لغذاء « الدود » .

وتدخل أدوار العملية كلها فى مناهج الدراسة كما تؤلف من بعض الاهلين جمعية يطلق عليه اسم « جمعية القز » يتدرب أعضاؤها على العمل ويتكفلون بنشر هذا النشاط بين عدد من عائلات الريف وييسرون لهم الوسائل ولا تلبث هذه الصناعة أن تصبح موردا للرزق للكبار ثم للصغار عندما يكبرون .

١٩ - زراعة الخضر :

تقل زراعة الخضر فى المناطق النائية عن المدن ويتسبب عن ذلك نقص فى تغذية أهل الريف من حيث القيمة الوقاية والتنويع ٠

وبالوحدة مرضى فى المستشفى وموظفون يسكنون المنازل المعدة لهم فضلا عن التلاميذ أنفسهم وعلى ذلك فان استهلاك ما يزرعه التلاميذ من الخضر متيسر واذا زاد عن حاجة أهل الوحدة أمكن أن يطرح فى أسواق القرية أو يسوق بطريقة أخـــرى أو يحفظ اذا كانت الكميات وافرة ٠

ويشترك أهل القرية فى هذا اللون من النشاط كما سبق ذكره ٠

٢٠ - زراعة الفاكهة والاشجار الخشبية :

هاتان ناحيتان فى حاجة كبيرة الى العناية لما لهما من أثر كبير فى غذاء الفلاح ورفع دخله وانشاء صناعات عديدة تمتص جهده وفراغه ٠

٢١ - الغزل والنسج والحياكة والتفصيل :

هذه نواح اقتصادية يهتم بها نساء القرية وفتياتها بصفة خاصة ، ويمكن أن يوجه الناتج الى حاجات الوحدة والى الحاجات الخاصة لمن يريد من أهل القرية ٠

٢٢ - اعداد الطعـــام :

ان عادات التغذية عند فلاحينا فى حاجة الى عناية واذا وفرنا لهم الخضر وجب أن نوفر لهم وسائل التدريب على اعداد الوجبة الصحية السليمة ٠ وسيكون فى المدرسة فتيات يدرس لهن التدبير المنزلى ، ومدرسة التدبير المنزلى يجب أن تقوم فى نفس الوقت بتدريب عدد من القرويات - كما هو حادث فى مؤسسة الثقافة الشعبية بالنسبة للمدن - على اعداد الوجبات ويجب أن يكون مطبخ الوحدة تحت اشرافها فيعد الطعام للوحدة الصحية ولتلاميذ المدرسة وللموظفين اذا شاءوا ٠

وبذلك يستطيع الارشاد أن يدخل البيوت وأن يتجه الى الموقد واناء الطبخ وماعون الطعام وعادات الاكل وما يتصل بها ٠

تربية الحيوان والدواجن :

٢٣ - هذه ناحية مهمة جدا واذا بذلت لها العناية الكافية أمكن أن يؤدى ذلك الى رفع مستوى الحياة فى الريف الى حد بعيد ٠

ولذلك فا نالوحدة ستحوى حظيرة للمواشى وللضأن وللدواجن على أن تكون هذه

الحظيرة كافية لامداد الوحدة باللبن واللحم والزبد والبيض وما يزيد يباع فى الاسواق أو يحفظ بمختلف وسائل الحفظ ٠

وتتكون من الاهالى فى هذه الحالة كما فى حالات أخرى لجنة لنشر تربية الحيوان والدواجن بين الفلاحين وتيسير وسائلها ٠

معمل الالبان والصناعات الزراعية :

٢٤ ـ ناحية أخرى مكملة للسابقة يمكن أن تؤثر تأثيرا بليغا فى حياة الريف اذا عنى بتدريب الصغار والكبار عليها والتمست الوسائل لنشرها بين أهل الريف ٠

صناعات أخرى :

٢٥ ـ وهناك مجال واسع للابتكار فى ناحية الزراعة وتربية الحيوان والصناعة باستحداث وسائل لاستغلال الخامات المحلية الموجودة أو التى يمكن ايجادها ٠

الهـــدف :

٢٦ ـ ولا يجب أن ننسى الهدف الذى نرمى اليه وهو نشر هـــذه الالوان من النشاط الاقتصادى عن طريق التلاميذ وأسرهم وبقية الاهلين ـ ويساعدنا على ذلك وجود الوحدة المجمعة بسكانها الذين يعتبرون المستهلكين الاول فضلا عن أن حصولهم على المنتجات المختلفة سيوفر عليهم كثيرا من المتاعب والنفقات وييسر لهم ســـبل المعيشة ٠

زيادة دخل الوحدة ـ الاكتفاء الاقتصادى الذاتى

٢٧ ـ غير ان هناك هدفا آخر أبعد مرمى وأعمق أثرا ، فالمعروف ان هـــذه الوحدات سينفق على ادارتها من الاموال المصادرة الى أن تستطيع الميزانية العـــادية للحكومة الانفاق عليها ٠

ولا شك أن أعبـاء الادارة ستكون باهظة خصوصا اذا قدرنا أن الهدف هو انشاء ١٠٠٠ وحدة فى خمس سنوات ٠

ولذلك فان من الضرورى أن تستخدم كل امكانيات الانتاج فى الوحدة للمساهمة فى نفقات ادارتها فكلما نجح أحد أوجه النشاط اقتصاديا وجب التوسع فيه على النطاق الذى يقرب الوحدة من أن تكون مكتفية بنفسها من الناحية الاقتصادية ٠

وكل ما ينفق الآن على هذا الغرض انما يعود أضعافا مضاعفة · واذا وصلت الوحدات الى الحالة التى تجعلها مكتفية بذاتها أو محتاجة الى اعانة محدودة فانها تعتبر ملكا لاهل المنطقة الذين تخدمهم ويمكن لهم أن يتسلموها نهائيا ويديروها على أساس تعاونى يساهمون فيه جميعا ويخضع لما تخضع له المؤسسات التعاونية من نظام ورقابة ·

ادارة الوحـــدة

٢٨ ـ ان انشاء هذه الوحدة المجمعة انما يتضمن معنى فى غاية الاهمية ، هو ادماج الخدمات بعضها فى بعض ·

ولذلك وجب أن يكون هدف الوحدة دائما رسم البرامج المتخصصة أو الشاملة التى تعود بالمنفعة المحددة على المواطنين ·

والبرنامج الشامل برنامج تدخل فيه أكثر من خدمة واحدة ، وأغلب البرامج تدخل فيها نواحى التعليم والصحة والاجتماع والاقتصاد والتعاون ·· الخ · والبرنامج المتخصص هو الذى يكون صحة صرفا أو تعليما صرفا أو زراعة صرفة ، وسنجد أن عدد أمثال هذه البرامج قليل جدا ·

ولذلك فلا مفر من أن يدير الوحدة مجلس من المختصين فى مختلف النواحى ومن الطبيعى أن يكون الاخصائى الاجتماعى هو سكرتير هذا المجلس الذى يدعو الى انعقاده ويحفظ سجلاته ويمكن أن تكون رئاسة الجلسات بالدور بين المختصين أو بالطريقة التى يتفقون عليها · ومهمة المجلس ادارة الوحدة ورسم البرامج التى تؤدى الى النهوض بالقرية اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وصحيا ·

اشتراك الاهالى فى الادارة

٢٩ ـ ولا بد من اشتراك الاهالى فى الادارة لضمان التجاوب بين نشاط الوحدة وبين المواطنين ولضمان عنصر التوجيه الى الحاجات التى يحس بها الاهلون ·

وخير وسيلة لذلك أن ينتخب أعضاء اللجان العاملون فى الوحدة ثلاثة أو أربعة يمثلونهم فى مجلس الادارة ·

الجمعية العموميـــة :

٣٠ ـ ويعتبر أعضاء اللجان أعضاء الجمعية العمومية للوحـــدة · ومهمتهم دعم

الوحدة وتوصيل نشاطها الى القرية ومساعدتها بالمال أو الخبرة أو الايدى العاملة أو الدعوة للوصول الى أهدافها ٠

اللائحـــة :

٣١ - وتوضع لائحة للعمل تحدد النظام المالى والادارى والفنى للوحـــدة وكل ما يتصل بعملها ونشاطها ٠

٣٢ - وتجميع الخدمات فى بناء واحد انما هو وسيلة وليس بغاية فى ذاته ، هو وسيلة الى ابراز العامل المشترك الذى ينتظم كل هذه الوحدات وهو رفع المستوى الاجتماعى والثقافى والصحى ورفع مستوى الوعى والمعيشة فى الجماعة التى تخدمهـا هذه الوحدة عن طريق الخدمات التى تبذل لافرادها وجماعاتها على اختلاف مراحـــل العمل واختلاف مسالك الحياة ، وعن طريق البرامج التى ترسم للنهوض بهذا المجتمع وتنشيطه وبعث القوى الكامنة فيه حتى يحقق لنفسه الرخاء والرقى والسعادة ٠

وتكوين الوحدة المجمعة يكيف وظائف الاجزاء التى تتكون منها الوحدة فلا يعود المركز الاجتماعى جهازا ذا وظيفة غامضة مبهمة ولا تعود الوحدة الصحية مجرد مركز للتشخيص والعلاج ولا المدرسة مجرد دار تلقى فيها الدروس ، وانما تتكيف كل واحدة من هذه الاجزاء بالوضع الجديد بحيث تبعث الحياة فى باقى الاجزاء وينبض الجسم الجديد بحياة نشطة متكاملة لا تحتمل الانقسام ولا التجزئة ٠

المركز الاجتماعى :

٣٣ - أ) فالمركز الاجتماعى فى الوحدة المجمعة هو مركز البحث والاستقصاء - يجمع البيانات عن حياة الريفيين ويرسم صورة واضحة المعالم محددة عن غذائهم وكسائهم وحياتهم ونشاطهم - ثم يبحث حاجات المجتمع وحاجـــات الافراد والاسر ، ويبحث عن نواحى النقص التى تحتاج الى استكمال ويضع هذه الصور واضحة محددة أمام الهيئة المجمعة حتى تكون أساسا لوضع البرامج للتعليم والصحة والارشاد الزراعى والاجتماعى وللتربية الشعبية ورعاية الشباب والعناية بالمرأة والطفل والفتاة ٠

وبذلك يكون المركز الاجتماعى بمثابة مركز البحث والاحصاء والاستقصاء وتبيان الحاجات ٠

ب) ولا تقف وظيفة المركز الاجتماعى عند هذا الحد لان عليـــه أن يقوم بتتبع الخدمات التى تبذل والبرامج التى توضع تتبعا يجعل من الممكن تقدير أثرها فى حياة الجماعة ومدى نجاحها فى الوصول الى الغايات التى تستهدفها وبعبارة أخرى فان عليه أن يقوم بوظيفة التتبع والتقييم لكل ما يبذل من نشاط فى خدمة المجتمع القروى ٠

ج) ولما كان رسم البرامج فى نواحى الصحة والتعليم والزراعة لا يعقل أن يغطى كل حاجات المجتمع ، فان على المركز الاجتماعى أن يرسم البرامج التكميلية التى قد لا تكون تعليما صرفا أو صحة صرفة أو ترفيها صرفا ، ولكن أهميتها قد تفوق أهمية هذه النواحى • وبعبارة أخرى فالمركز الاجتماعى يقوم بالنشاط الذى يكمل الصورة العامة لبرامج الخدمة والنهوض بالريف •

د) وللمركز الاجتماعى وظيفة أخرى أساسية فهو الذى يضمن استجابة الشعب للخدمات ومساهمته فيها وادراكه بقيمتها وتحصينه لها وعليه أن يضع الخطط الايجابية التى تضمن هذه الاستجابة والادراك والاهتمام بالنسبة لكل الخدمات التى تقدم وينفذ المركز الاجتماعى خططه فى محيط المدرسة والوحدة الصحية وباقى جوانب الوحدة المجمعة ويستعين فى تنفيذ خططه بالتلاميذ وبأسرهم وبموظفى الوحدة وبالمترددين عليها ويلتمس لذلك مختلف الوسائل •

وفى مجال الابتكار متسع أمام كل مجتهد راغب فى الوصول ببلاده الى ما يتمناه لها كل مواطن مخلص مستقيم الرأى واضح القصد •

الصناعة الريفية :

٣٤ ـ وقد ألحقت بالوحدة قاعات للصناعات الريفية لما لهذه الصناعات من أهمية بالغة فى رفع مستوى الريف اذا أخذت مأخذ الجد وبنيت على استقصاء واضح لامكانيات الريف فى المواد الخام والقوى العاملة وامكانيات التسويق لمنتجات الصناعة الريفية •

والمفروض أن تكون الوحدة مركزا للتدريب وبعث النشاط بالنسبة للصناعات الريفية فى محيطها كما تكون مركزا للبحث عن الامكانيات المختلفة ، ومعالجة الصناعات الريفية القائمة على أساس علمى ومحاولة بعث بعض الحرف المفيدة التى تكاد تندثر •

ولما كان الاساس الذى يجب أن يقوم عليه التعليم الريفى هو النهوض بالبيئة الريفية وبعث الحياة والنشاط فيها فان المدرسة الملحقة بالوحدة يجب أن تكون وثيقة الاتصال بوحدة الصناعات الريفية وأن يكون استخدام هذه الوحدة مما تتضمنه برامج التعليم فيها • وقد يكون نشر الصناعة الريفية وتدعيمها من أولى المسائل التى تحتاج الى وضع البرامج التنفيذية المفصلة التى تبنى على سياسة عامة واضحة الاهداف •

الوحدة الصحية :

٣٥ ـ الوحدة الصحية فى المجموعة الموحدة ليست مجرد دار للعلاج وصرف

الدواء وانما هى مركز للاشعاع ونشر الوعى الصحى بين المواطنين. وليس هناك أيسر من رسم خطط علاج المرضى وانما المهم أن يكون الاتصال بالمريض وبأسرته أثناء العلاج وسيلة لكسب ثقتهم ، وتوثيق الصلة بهم وارشادهم ارشادا مركزا مباشرا .

وللارشاد الصحى الواضح المركز أثر كبير جـــدا فى رفع مستوى الوعى بين المواطنين ولذلك فوظيفة هذا المركز تستلزم أن يضع البرامج المحددة التى تكفل هـذا النوع من الارشاد وله أن يستعين فى ذلك بكل الادوات التى وضعتها المجموعة الموحدة فى متناول يده .

ويستلزم الارشاد أن تكون الوحدة مركزا لايضاح الوسائل الصحية كالمراحيض القروية وغيرها وأن تهيأ بمتحف يراه المترددون عليها .

والوحدة الصحية يجب أن تكون فى خدمة كل أنواع التربية والثقافة العـــامة والتربية الشعبية للصغار والكبار ذكورا واناثا .

فدراسة الصحة دراسة نظرية لا تجدى فى تكوين الوعى الصحى السليم وانما تكون هذه الدراسة مجدية اذا بنيت على أساس من المشاهدة الفعلية وادراك المشكلات الصحية على حقيقتها والوقوف على أثرها فى حياة الفرد والمجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والانسانية العامة . وكلما كانت هذه الدراسة الواقعية متصلة بالبيئـة التى يعيش فيها المتعلم كلما كانت أجدى وأعمق أثرا . ولن يتأتى نشر الوعى الصحى الحقيقى بين الكبار والصغار الا عن هذا الطريق .

والوحدة الصحية علاوة على ذلك مركز لجمع البيانات والاحصاءات والبحوث فى محيط الريف .

ونوع العلاقة بين الطبيب وبين المجتمع ذو أثر بعيد جدا فى حياة الناس وكلما شعر الناس أن الطبيب يفيض بانسانيته وحنوه ويقدم لهم من الخدمة والرعاية أكثر مما يتوقعون كلما سعدوا بحياتهم وزالت عنهم روح التشاؤم والانكماش التى تسيطر على كثير من جماعاتنا الريفية . والاثر السيكولوجى لهذه العلاقة ـ الطبيب والمجتمع ـ أثر خطير جدا لاتصاله بصميم كيان الفرد والجماعة .

ولذلك وجب أن تكون لهذه الوحدات سياسة سيكولوجية فى معـــاملة الافراد والجماعات ويجب أن يجدوا فى كل موظفى الوحدة من الطبيب الى حارس الباب ترحيبا واشراقا وحنوا يشعرهم بأن الجميع فى خدمتهم .

وحبذا لو وضع دستور لهذه الوحدات رتبت مواده بحسب أهميتها حتى يأخذ به الجميع وتسود دور العلاج روح جديدة نحن فى أشد الحاجة اليها .

المدرســـة :

٣٦ ـ المدرسة فى الوحدة المجمعة يجب أن تأخذ صورة جديدة ، وستكون خلية ممتلئة بالنشاط صباحا وظهرا ومساء طوال شهور السنة ٠

وسيكون التلميذ زارعا صانعا متعلما ولا يجوز اطلاقا أن يقل تعليمه النظرى عن تعليم نظرائه فى المدارس المماثلة ٠ والغرض من البرنامج الريفى أن يعد المتعلم لحياة راقية ناهضة منتجة فى الريف ، وأن يوثق الصلة بينه وبين البيئة الريفية باعتبارها الهيكل الذى تقوم عليه حياة البلاد ٠

وعبء المدرسة ثقيل جدا فى مثل هذا النظام وعليها أن تساهم مع الوحدة وغيرها من المؤسسات الحكومية والاهلية فى فتح أبواب العمل أمام خريجيها بعد أن يتمـــوا دراستهم ، وأن تشارك فى تدبير سبل العيش لهم بمختلف الطرق ٠
ويستلزم ذلك أن تنظر الى الامام وترسم الخطط للمستقبل وأن تكون واسطة لاتصال التلميذ فى سنيه الاخيرة بمختلف المؤسسات التى ينتظر أن تحتاج اليه ٠

ومع ذلك فان عليها واجبا آخر هاما جدا هو أن توجه أولئك الذين يظهرون مقدرة فى النواحى النظرية الى الدراسات الثانوية فالجامعية ، لان معين الحيوية والقوة فى بلادنا لا يزال أغلبه فى الريف ٠

ولا يمكن أن تتم الصورة المرجوة لهذه المدرســـة الا اذا كان بها قسم للبنات ، وليس معنى هذا الاخذ بنظام التعليم المختلط لان من اليسير تخصيص فصول مستقلة للبنات ٠

كما لا يمكن أن تتم هذه الصورة اذا اقتصرنا على المرحلة الابتدائية بل يجب أن تمتد الدراسة حتى تشمل فرق المدرسة الابتدائية الراقية ٠

ومدارس الوحدة يمكن أن تبدأ بعدد من الفرق يجمع بين صغار التلاميذ وكبارهم ويحول الكبار اليها من المدارس المجاورة وذلك حتى تكتمل صورة النشاط فيها عـــلى أوجهه المختلفة ٠ خصوصا وان التلميذ بهذه الصورة منتج وليس مجرد مستقبل ٠

ومناهج التعليم يجب أن توضع حول الهدف الذى نهدف اليه من انشاء هـــذه الوحدات ومن جعل المدرسة جزءا منها ٠ وهناك نماذج لهذه المنـــاهج فى مدرستى المعلمين الريفية بمنشاة القناطر وبى العرب والمدارس النموذجية التى تتبعها وكذلك مدرسة المنايل ، وقد ثبت بالدليل القاطع أن هذه المناهج تفضل المناهج التقليـــدية فتحقق كل أهدافها وتزيد عليها النواحى المتعلقة بالبيئة والنشاط الواقعى الذى يهدف الى رفع شأنها ٠

٣٧ - تدريب الموظفين اللازمين للوحدة :

لا شك أن هذه الوحدات اذا نجحت فى تحقيق أهدافها فستحدث ثورة اجتماعية اقتصادية ثقافية فى ريفنا المصرى ، وسيكون لها من النتائج ما يصعب حصره من الان. وقد بدأ العالم الخارجى يلتفت الى هذه التجربة الفريدة فى نوعهـــا والتى أتوقع أن تقتبس فى كثير من بلاد العالم .

ونجاح التجربة متوقف على روح الموظفين الذين سيعملون بها ومهارتهم لا فى أداء عملهم الروتينى بقدر ما هو فى قدرتهم على ابتكار الافكار ووضع البرامج ، والتعاون معا فى فريق واحد يعمل بقلب واحد للوصول الى هدف واحد هو أسمى هدف يرمى اليه المواطن وهو رفع مستوى الملايين من المواطنين وبعث الحيوية والنشاط والقـــوة الكامنة فى جموعهم .

لذلك عنى المجلس الدائم للخدمات العامة من أول لحظة بمشكلة اختيار هؤلاء الاخصائيين وتدريبهم وتوجيههم فتوفرت لجنة خاصة على دراستها .

وقد ظهرت نتائج لهذه الدراسة تطمئننا الى أننا نسير فى الاتجاه الصحيح فى هذه المهمة العسيرة .

وأملنا أن ننتهى من وضع التفاصيل فى وقت قريب جدا حتى يمكن أن نبدأ فى الاختيار والتدريب منذ الان فيتمشى ذلك جنبا الى جنب مع عملية الانشاء ، حتى اذا كمل البناء وجد الفريق المتحمس المخلص المتفهم لرسالته والمستعد للكفاح حتى يحقق هذه الرسالة .

٣٨ - وأخيرا ، فليست هذه الوحدة هى نهاية المطاف فى نهضة الريف ، بل ان رجال الوحدة انما ينجحون فى مهمتهم يوم يوسعون نشاط هذه الوحدة ويبتكرون من البرامج والوسائل ويعدون من الامكانيات ما يجعل القرى كلها وحدات نشطة ناهضة مفكرة .

نسأل الله أن يهدينا جميعا سواء السبيل .

السكرتير العام

٢٧ ابريل سنة ١٩٥٤

كشف حصر لمقار الوحدات المجمعة بالجمهورية المصرية

اسم المديرية	عدد الوحدات	وحدات السنة الاولى
١ - البحيرة	٦٩	١١
٢ - الفؤادية	٤١	٧
٣ - المنوفية	٧٠	٨
٤ - القليوبية	٤١	١٠
٥ - الغربية	٨٨	٢٤
٦ - الدقهلية	٨٣	١٦
٧ - الشرقية	٧٨	١١
٨ - الجيزة	٤٤	١٢
٩ - الفيوم	٣٧	١٢
١٠ - بنى سويف	٣٤	١٠
١١ - المنيا	٦٠	١٩
١٢ - أسيوط	٧١	١٤
١٣ - جرجا	٦٩	٢٣
١٤ - قنا	٦٥	١٨
١٥ - اسوان	١٧	٥
المجموع الكلى لعدد الوحدات	٨٦٤	٢٠٠

(١) على أساس التقسيم الادارى لجمهورية مصر قبل القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٥

مديرية البحيرة

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	دمنهور	زاوية غزال	
٢		سنهور	
٣		ابعادية دمنهور	
٤		شرنوب	
٥		نديبه	
٦		البرنوجى	
٧		دسونس أم دينار	
٨		دنشال	
١	شبراخيت	الرحمانية	
٢		محلة بشر	
٣		عزبه البكوات	
٤		لقـــانه	
٥		محلة فرنوى	برنامج الســـنة الاولى
٦		الريدان	
١	ايتاى البارود	صفط الملوك	
٢		النبيرة	
٣		دقدوقه	
٤		ارمانيه	برنامج الســـنة الاولى
٥		نكلا العنب	برنامج الســـنة الاولى
٦		امليط	
٧		ششت الانعام	برنامج الســـنة الاولى
٨		معنيا	
٩		قليشان	برنامج الســـنة الاولى
١٠		الضهريه وحصتها	برنامج الســـنة الاولى
١	رشيد	محلة الامير	
٢		ادفينا	
٣		ادكو	

تابع مديرية البحيـــرة

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحـــدة	ملاحظـــــات
١	كوم حماده	شابور	برنامج الســـنة الاولى
٢		النجيلة	
٣		كفر بولين	
٤		صفط العنب	
٥		خربتا	
٦		الطود	
٧		دست الاشراف	برنامج الســـنة الاولى
٨		واقـــد	
٩		كوم شريك	برنامج الســـنة الاولى
١٠		البريجات	
١١		كفر داود	
١٢		الخطاطبه	
١	أبو حمص	بسنتواى	
٢		دميسنا	
٣		عزبة كوم البصل	
٤		قافلة	
٥		بلقطر	
٦		محلة كيل	
٧		بطورس	
٨		بركة غطاس	
١	الدلنجات	السين	
٢		زمران النخل	
٣		الوفائية	برنامج الســـنة الاولى
٤		طيبه	
٥		العلاميه	

تابع مديرية البحيـــرة

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحـــدة	ملاحظـــــات
١	كفر الدوار	قومبانية أبو قير	
٢		عزبة دفشو	
٣		منشأة بلبع باشا	
٤		الكريون	
٥		زهره	
٦		الوسطانية	
٧		زاوية سيدى غازى	برنامج الســـنة الاولى
٨		أبيس المســتجدة	
١	المحمودية	ديروط	
٢		تفتيش محمد باشا المغازى	
٣		سرنباى	
٤		سمخراط	
٥		نظارة فيشا بلخة	
١	أبو المطامير	زاوية صقر	
٢		كوم الفرح	
١	حوش عيسى	أبو الشقاف	
٢		الكوم الاخضر	

مديريه الفؤادية

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	فوه	الجزيرة الخضراء	
٢		برمبال	
٣		منية المرشد	
٤		مطوبس	
٥		قبريط	
٦		عزب القومسيون	
١	دسوق	شابه	
٢		أبو مندور	
٣		شباس المنح	
٤		الاصيفر	
٥		سنهور المدينة	
٦		محلة أبو على الغربية	
٧		شباس الشهداء	برنامج السنة الاولى
٨		محلة دياى	برنامج السنة الاولى
١	سيدى سالم	أبو غنيمه	
٢		سد خميس	
٣		الحدادى	
٤		منشاة عباس	برنامج السنة الاولى
٥		الورق	
١	قلين	شباس عمبر	
٢		ميت الديبة	
٣		كفر المرازقه	
٤		شبراتنى	
٥		البكاتوش	

مديرية الفؤادية

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	كفر الشيخ	مسير	
٢		سخا	
٣		محلة موسى	
٤		الحمره	
٥		دقلت	
٦		اسحاقه	
٧		الخادميه	
٨		سيدى غازى	
٩		رياض الفؤادية (الوحال)	
١٠		العباسيه	
١	بيلا	كوم الحجر	برنامج السنة الاولى
٢		الحامول	
٣		كفر الجرايده	
٤		المعصره	برنامج السنة الاولى
٥		الزعفران	برنامج - السنة الاولى
٦		ابشان	
١	البرلس	برج البرلس	برنامج السنة الاولى

مديرية المنوفيـــة

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحـــدة	ملاحظـــــات
١	شبين الكوم	اصطهارى	
٢		شنوان	
٣		ميت خلف	
٤		الماى	برنامج الســـنة الاولى
٥		زوير ومنشاة ابراهيم حبشى	
٦		مليج	
٧		شنتنا الحجر	
٨		كفر طنبدى	
٩		البتانون	برنامج الســـنة الاولى
١٠		شرباص	
١	تـــلا	زرقان	برنامج الســـنة الاولى
٢		طبلوها	
٣		كفر السكريه	
٤		جنزور	
٥		صناديد	
٦		طوخ دلكا	
٧		شونى	
٨		زاوية بمم	
٩		الكمايشه	
١٠		اكوه الحصة	
١١		كفر ربيع	
١٢		صفط جذام	
١٣		كمشيش	
١	قويسنا	بطا	
٢		اسطنها	
٣		أم خنان	برنامج الســـنة الاولى
٤		دملو	

تابع مديرية المنوفيـــة

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحـــدة	ملاحظـــــات
٥	تابع - قويسنا	ميت بره	
٦		شبرا نجوم	
٧		مصطاى	
٨		قويسنا المحطة	
٩		طه شبرا	
١٠		ابنهس	
١١		طوخ طنبشا	
١٢		بركة السبع	
١	الشهداء	زاوية الناعورة	
٢		عشما وكفرها	
٣		دنشواى	
٤		زاوية البقلى	برنامج الســـنة الاولى
٥		دراجيل	
١	أشمون	شما	
٢		شنشورة وحصتها	
٣		ساقية أبو شعره	برنامج الســـنة الاولى
٤		شوشاى وكفر عطا	
٥		سمادون	
٦		جريس	برنامج الســـنة الاولى
٧		طهواى	
٨		سبك الاحد	
٩		أبو رقبة	
١٠		طليـــا	
١١		دروه	
١٢		شطانوف	
١٣		البرانية	

تابع مديرية المنـــوفية

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحـدة	ملاحظـــات
١	منوف	الحامول	
٢		سرس الليان	
٣		كمشوش	
٤		سدود	
٥		برهيم	
٦		جزى	
٧		طملاى	
٨		منشاة سلطان	
٩		تتـــا	
١	الباجور	مناوهله	
٢		سبك الضحاك	
٣		مشيرف	
٤		جروان	
٥		فيشـــا	
٦		بى العرب	
٧		بهناى ومنشتها	
٨		كفر الخضره	برنامج الســـنة الاولى

مديرية القليوبية

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	الخانكة	أبو زعبل	
٢		كفر حمزه	
٣		سرياقوس	
٤		القلج	برنامج السنة الاولى
٥		المرج	
١	بنها	اسنيت	
٢		جمجره الجديدة	
٣		شبلنجه	برنامج السنة الاولى
٤		بتمده	
٥		مرصفا وكفر احمد حشيش	برنامج السنة الاولى
٦		سندنهور	
٧		طحله	برنامج السنة الاولى
١	شبين القناطر	طحوريه	
٢		الاحراز	
٣		زفيته مشتول	
٤		كفر شبين	
٥		المريج	
٦		طحانوب	
٧		نوى	
٨		الجعافره	برنامج السنة الاولى

تابع مديرية القليوبية

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	طوخ	ميت كنانه وكفرشومان	
٢		الدير	
٣		مشتهر	برنامج السنة الاولى
٤		قها	برنامج السنة الاولى
٥		ترسا	
٦		بلتان	
٧		كفر منصور	
٨		اكياد دجوى	برنامج السنة الاولى
٩		العمار الكبرى	
١٠		برشوم الصغرى	
١	قليوب	أجهور الكبرى	برنامج السنة الاولى
٢		المنيرة	
٣		سندبيس	
٤		طنان	
٥		سنديون	
٦		صنافير	
٧		القناطر الخيرية	
٨		شلقان	
٩		أبو الغيط	
١٠		بلقس	
١١		نای	برنامج السنة الاولى

مديرية الغربية

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	طنطا	شبشير الحصه	
٢		نواج	برنامج السنة الاولى
٣		شوبر	
٤		تلبنت قيصر	
٥		محلة مرحوم وحصتها	
٦		برما	
٧		شبرا النملة	
٨		دفره	
٩		محلة منوف	
١	كفر الزيات	النحارية	
٢		كفور بلشاى	
٣		ابيار	
٤		الدلجمون	
٥		دلبشان	
٦		أبو الغر	برنامج السنة الاولى
١	بسيون	صالحجر	
٢		كفر المنشى ـ أبو حمر	برنامج السنة الاولى
٣		كتامة الغابة	برنامج السنة الاولى
٤		قرنشو	
١	قطور	بلتاج	
٢		الشين	
٣		ابشواى آلملق	برنامج السنة الاولى
٤		دماط	برنامج السنة الاولى
٥		سجين الكوم	

تابع مديرية الغربيـــة

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحـــدة	ملاحظـــــات
١	السنطة	القرشية	برنامج الســـنة الاولى
٢		شنراق	
٣		اشناواى	
٤		ميت حواى	
٥		شبراقاص	
٦		السنطة	
٧		مسهله	
٨		كفر كلا الباب	برنامج الســـنة الاولى
٩		الجعفرية	
١٠		أبو مشهور	
١١		هورين	
١٢		كفر نفره البحرى	
١	زفتى	شبرا ملس	برنامج الســـنة الاولى
٢		سنباط وحصتها	
٣		شرشابه	برنامج الســـنة الاولى
٤		حانوت	
٥		نهطاى	
٦		دمنهور الوحش	
٧		الغريب	برنامج الســـنة الاولى
٨		سنبو الكبرى	برنامج الســـنة الاولى
٩		تفهنا العزب	برنامج الســـنة الاولى

تابع مديرية الغربيـــة

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحـــدة	ملاحظـــــات
١	المحلة الكبرى	الشهيدى	
٢		نصف أول بشبيش	
٣		نمرة البصل	
٤		سامول	
٥		محلة حسن	برنامج الســـنة الاولى
٦		المعتمدية	برنامج الســـنة الاولى
٧		محلة أبو على القنطرة	
٨		العامرية	
٩		الهياتم	برنامج الســـنة الاولى
١٠		صفط تراب	
١١		شبرا بابل	
١٢		دمرو	
١	سمنود	محله زياد	
٢		ميت عساس	
٣		الراهبين	برنامج الســـنة الاولى
٤		أبو صيربنا	برنامج الســـنة الاولى
٥		ميت بدر حلاوه	
٦		منشأة نظيف	
١	طلخا	بطره	برنامج الســـنة الاولى
٢		ديسط	
٣		دميره	
٤		بهوت	
٥		نشا	
٦		درين	برنامج الســـنة الاولى
٧		نبروه	
٨		ميت عنتر	
٩		ميت الغرقا	
١٠		بانوب	

تابع مديرية الغربيـــة

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحـــدة	ملاحظـــــات
١	شربين	كفر البطيخ	
٢		كفر الوسطانى	
٣		كفر الوكالة	
٤		كفر أبو زاهر « كفـــر الاطرش »	
٥		ميت أبو غالب	
٦		كفر الترعة الجديد	
٧		كفر الترعة القديم	
٨		الحصص	
٩		تفتيش كفر سعد أول	برنامج الســـنة الاولى
١٠		دنجواى	
١	بلقاس	الشركة بلقاس « قسم خامس »	برنامج الســـنة الاولى
٢		الستامونى	
٣		كفر الحاج شربينى	
٤		الشوامى	
٥		بسنديله	برنامج الســـنة الاولى
٦		مستعمرة الجزائر	برنامج الســـنة الاولى

مديرية الدقهلية

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	فارسكور	بساط كريم الدين	
٢		الزرقة	
٣		السرو	
٤		شرباص	
٥		الرحامنة	
٦		العادلية	
٧		الروضة	برنامج السنة الاولى
٨		شط الخياطة	
٩		عزبة البرج	
١	المنزلة	المطرية	برنامج السنة الاولى
٢		الحوتة	
٣		العزيزه	
٤		البصراط	
٥		الجمالية وكفرها	
٦		الكفر الجديد	
٧		ميت سلسيل	
١	دكرنس	دموه السباخ	
٢		ديملشت	
٣		نجير وميت شداد	
٤		البجلات	
٥		منية النصر	
٦		النزل	برنامج السنة الاولى
٧		برمبال القديمة	
٨		برمبال الجديدة	
٩		اشمون الرمان	
١٠		ميت سويد وطوبيل	
١١		بنى عبيد	

تابع مديرية الدقهليه

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
	تابع مركز دكرنس		
١٢		عزبة المحمودية	
١٣		الفاروقية	
١٤		الكردى	
١	المنصورة	بدواى	
٢		البرامون	
٣		شها	برنامج السنة الاولى
٤		محلة دمنه	
٥		طناح	برنامج السنة الاولى
٦		ميت على	
٧		تلبانه	
٨		برق العز	
٩		شاوه	
١٠		اويش الحجر	برنامج السنة الاولى
١١		نقيطه	
١	السنبلاوين	صدقا	
٢		البيضا	
٣		المقاطعة	
٤		الحجايزة	
٥		برقين	
٦		البلامون	برنامج السنة الاولى
٧		نوب طريف	
٨		الربع	
٩		ميت غريطه	
١٠		الحصاينه	
		سنفا	برنامج السنة الاولى

تابع مديرية الدقهليـــه

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	أجـــا	نوسا الغيط	
٢		برج نور الحمص	
٣		ميت العامل	
٤		شنشنا	
٥		شبراويش	
٦		اخطاب	
٧		طنامل الشرقى	
٨		صهرجت الصغرى وكفر السيد	
٩		برهمتوش	
١٠		طنبول الكبرى	
١	ديرب نجم	صافور	برنامج الســـنة الاولى
٢		العصايد	
٣		صفط رزيق	برنامج الســـنة الاولى
٤		بهنيا	
٥		قرموط صهيره	
٦		جميزة بنى عمرو	برنامج الســـنة الاولى
١	ميت غمر	دماص	
٢		بشلا	برنامج الســـنة الاولى
٣		اتميده	برنامج الســـنة الاولى
٤		كوم النور وكفر الدليل	
٥		أوليله	برنامج الســـنة الاولى
٦		دنديط	
٧		ميت الفرماوى	
٨		أم الزين	
٩		صهرجت الكبرى	

تابع مديرية الدقهليـــه

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١٠	تابع مركز	جصفا	
١١	ميت غمر	ميت يعيش وكفورها	
١٢		هـــلا	
١٣		شنباره الميمونة	برنامج الســـــنة الاولى
١٤		كفر شكر	
١٥		كفر طصفا	برنامج الســـــنة الاولى

مديرية الشرقية

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	الحسنية	صان الحجر القبلية	
٢		المناجاه الكبرى	
٣		جزيرة سعود	
٤		سماكين الغرب	
٥		قهبونة	
٦		الاخيوة	
١	كفر صقر	قصاصين السباخ	
٢		أولاد صقر	
٣		تلراك	
٤		حانوت	
٥		سنجها	
٦		القضاة	
٧		الهجارسة	
٨		الصوفية	
١	فاقوس	الغزالى	
٢		السماعنة	
٣		الديدمون	
٤		البيروم	
٥		الدميين	
٦		الصوالح	برنامج السنة الاولى
٧		الهيصمية	
٨		سواده	
٩		اكياد البحريه	
١٠		الصالحية	

تابع مديرية الشرقيـــة

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	أبو كبير	الحصوه	
٢		منشاة رضوان	
٣		كفور نجم	
٤		هربيط	
٥		طوخ القراموصى	
٦		الرحمانية	
١	ههيا	مباشر	برنامج الســـنة الاولى
٢		الابراهيمية	
٣		كفر المحمودية	
٤		بيشة فايد	برنامج الســـنة الاولى
٥		الزرزمون	
٦		العلاقمة	
١	أبو حماد	الاسدية	برنامج الســـنة الاولى
٢		القرين وطواحيـــن الهيصمية	
٣		ميت ردين	
٤		الصوه	برنامج الســـنة الاولى
٥		الحلمية	
٦		العباسة	
٧		التل الكبير	
٨		القصاصين الجديدة	
١	الزقازيق	الطيبة	
٢		كفر الحمام	
٣		القنايات	
٤		شيبة النكارية	
٥		الزنكلون	
٦		العصلوجى	برنامج الســـنة الاولى
٧		بردين	
٨		ننى عامر	
٩		شوبك بسطه	
١٠		طهرة حميد	

تابع مديرية الشرقيـــة

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	منيا القمح	الربعماية	
٢		ملامس	
٣		الجديدة	برنامج الســـنة الاولى
٤		العزيزية	
٥		كفر شلشلمون	
٦		بنى هلال	برنامج الســـنة الاولى
٧		سنهوت البرك	برنامج الســـنة الاولى
٨		الصنافين القبلية	
٩		السعديين	
١٠		سنهوا	برنامج الســـنة الاولى
١	بلبيس	كفر ابراش	
٢		مشتول السوق	
٣		الصحافة	
٤		البلاشون	
٥		ميت معلا	
٦		الزوامل	
٧		انشاص الرمل	
٨		شبرا النخلة	برنامج الســـنة الاولى
٩		غيتـــه	
١٠		أولاد سيف	
١١		كفر أيوب سليمان	

مديرية الجيـــزة

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	امبابه	وردان	
٢		أبو غالب	
٣		الرهاوى	
٤		منشية القناطر	
٥		برقاش	
٦		المنصورية	
٧		برطس	
٨		أوسيم	
٩		وراق العرب	
١٠		وراق الحضر وامبوبة ميت النصارى	
١١		البراجيل	برنامج السنة الاولى
١٢		ناهيا	
١٣		المعتمدية	
١٤		منشاة البكارى	برنامج السنة الاولى
١٥		كرداسة	برنامج السنة الاولى
١	الجيزة	نزلة السمان	
٢		الطالبية	
٣		زنين	
٤		جزيرة الذهب	
٥		أبو النمرس	
٦		شبرامنت	
٧		المناوات	
١	البدرشين	أم خنان	برنامج السنة الاولى
٢		الحوامدية	
٣		صقاره	برنامج السنة الاولى
٤		ميت رهينه	برنامج السنة الاولى

تابع مديرية الجيزة

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
٥		المرازيق	برنامج السنة الاولى
٦		الشوبك الغربى	برنامج السنة الاولى
٧		دهشور	
١	العياط	برنشت	برنامج السنة الاولى
٢		البليده	
٣		المتانيه	برنامج السنة الاولى
٤		المعرقب	
٥		ميت القايد	
٦		القطورى	
١	الصف	الشوبك الشرقى	
٢		الاخصاص	
٣		الاقواز	برنامج السنة الاولى
٤		غمازة الصغرى	
٥		القبابات	
٦		اطفيح	
٧		كفر قنديل	
٨		صول	برنامج السنة الاولى
٩		البرمبل	

مديرية الفيـــوم

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	الفيوم	الصالحة	
٢		اللاهون	
٣		العدوه	
٤		العزب	
٥		زاوية الكرادسة	
٦		تلات ونزلة الحريشى	
٧		دسيا	برنامج الســـنة الاولى
٨		دمو	برنامج الســـنة الاولى
١	طاميه	قصر رشوان	برنامج الســـنة الاولى
٢		منشاة الجمال	برنامج الســـنة الاولى
٣		الروضة	
٤	سرسنا	سرسنا	
٥		الزربى	برنامج الســـنة الاولى
١	ابشواى	أبو كساه	برنامج الســـنة الاولى
٢		كحك	
٣		المشرك القبلى	
٤		قارون	
٥		الشواشنة	
٦		العجمين	
٧		طبهار	
٨		النزلة	
٩		الحامولى	برنامج الســـنة الاولى

تابع مديرية الفيـــوم

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	سنورس	السعيدية	
٢		سنهور القبلية	برنامج الســـنة الاولى
٣		ترسا	
٤		فديمين	
٥		بيهمو	برنامج الســـنة الاولى
٦		مطر طارس	
٧		منشاة طنطاوى	
١	اطسا	العتامنة	
٢		قلهانه	برنامج الســـنة الاولى
٣		المنيا «منية الحيط»	
٤		أبو جندير	برنامج الســـنة الاولى
٥		قلمشاة	برنامج الســـنة الاولى
٦		تطون	
٧		الغرق السلطانى	
٨		الحجر	

مديرية بنى سويف

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	الواسطى	ميدوم	
٢		أطواب	
٣		انفسط	برنامج السنة الاولى
٤		قمن العروس	
٥		الميمون	
٦		أشمنت	
٧		أبو صير الملق	
١	بوش	بنى عدى	برنامج السنة الاولى
٢		دلاس	
٣		دنديل	
٤		غيط البحارى	
١	بنى سويف	ابشنا وبنى موسى	برنامج السنة الاولى
٢		بلفيا	
٣		اهناسيا الخضراء	برنامج السنة الاولى
٤		تزمنت الشرقية	
٥		باروط البقر	برنامج السنة الاولى
٦		طحابوش	
١	اهناسيا المدينة	قاى	برنامج السنة الاولى
٢		النويره	
٣		العواونة	برنامج السنة الاولى
٤		منشاة كساب	
٥		برواة الوقف	
٦		ننا وبهتنا	
٧		منشاة عبد الصمد	
١	ببـــا	قنبيش الحمراء	
٢		طنسا بنى مالو	
٣		طحالبيشه	
٤		صفط راشين	
٥		سدس الامراء	
٦		هليه	
١	سمسطا الوقف	دشطوط	
٢		الشنطور	برنامج السنة الاولى
٣		بدهل	
٤		مزوره	

مديرية بنى سويف

عدد وحدات المراكز	المركز لاادارى	مقر الوحدة	ملاحظـــــات
١	الفشن	ابسوج	
٢		تلت	برنامج الســـنة الاولى
٣		القضابى	
٤		الفنت	
٥		صفط العرفا	
٦		اقفهص	برنامج الســـنة الاولى
٧		دلهانس	
٨		شنرى	

مديرية المنيـــا

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحـــدة	ملاحظـــات
١	العـــدوة	صفانيـــة	
٢		عطف حيدر	
٣		القـــايات	
١	مغـــاغه	شارونه	برنامج الســـنة الاولى
٢		ملاطيـــة	
٣		الكوم الاخضر	
٤		العباسية الجديدة	
٥		طنبدى	
٦		أبا الوقف	
٧		شم البصل البحرى	
٨		برطباط الجبل	
١	بنى مزار	بنى سامط	
٢		أبو جرج	
٣		شلقام	برنامج الســـنة الاولى
٤		بردونة الاشراف	
٥		صندفا	
٦		القيس	
٧		بنى على	
٨		الجرنوس	برنامج الســـنة الاولى
١	مطاى	منشاة لطف الله	
٢		ابوان	
٣		بردنوها	
٤		حلوه	
٥		منبال	

تابع مديرية المنيا

عدد وحدات المراكز	المركز لاادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	سمالوط	قلوصنا	برنامج السنة الاولى
٢		منقطين	برنامج السنة الاولى
٣		اسطال	برنامج السنة الاولى
٤		ابو سيدهم	
٥		معصرة سمالوط	
٦		شوشة	
٧		البيهو	برنامج السنة الاولى
٨		بنى غنى	برنامج السنة الاولى
٩		بنى سمرج	
١٠		دير جبل الطير	
١١		طحا الاعمدة	برنامج السنة الاولى
١	المنيا	دمشير	
٢		طوخ الخيل	
٣		تله	
٤		طهنشا	
٥		صفط الخمار	
٦		بنى محمد سلطان	برنامج السنة الاولى
٧		الداودية	
٨		زهرة	
١	أو قرقاص	جريس	برنامج السنة الاولى
٢		بلنصورة	
٣		بنى حسن الشروق	
٤		سفاى	
٥		منسفيس	
٦		بنى موسى	
٧		ابيوها	برنامج السنة الاولى
٨		بنى عبيد	
٩		نزلة اسمنت	برنامج السنة الاولى

تابع مديرية المنيا

عدد وحدات المراكز	المركز لاادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	ملوى	اتليدم	
٢		هور	
٣		المحرص	
٤		ابشادات	
٥		قلندول	برنامج السنة الاولى
٦		الاشمونين	
٧		نواى	
٨		تونه الجبل	
٩		الريرمون	
١٠		ام قمص	
١١		دروه	برنامج السنة الاولى
١٢		المعصرة	
١٣		تنده	برنامج السنة الاولى
١٤		دير البرشا	برنامج السنة الاولى
١	دير مواس	بني حرام	برنامج السنة الاولى
٢		نزلة البدرمان	برنامج السنة الاولى
٣		دلجا	
٤		الحاج قنديل	

مديرية أسيوط

عدد وحدات المراكز	المركز لاادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	ديروط	الحوطا	
٢		ديروط الشريف	
٣		أبو الهدر	
٤		دشلوط	
٥		قصر حيدر	
٦		صنبو	
٧		كودية الاسلام	
١	القوصية	قصير العمارنة	
٢		فزارة	
٣		مير	برنامج السنة الاولى
٤		بنى زيد بوق	
٥		السراقنا	
٦		رزقة الدير المحرق	
٧		التتالية	
١	منفلوط	بنى مجد	
٢		أم القصور	برنامج السنة الاولى
٣		بنى شقير	
٤		بنى عدى الوسطانيه	
٥		الحواتكة	
١	أسيوط	مسرع	
٢		نجع سبع	
٣		العدر	
٤		منقباد	برنامج السنة الاولى
٥		درنكة	برنامج السنة الاولى
٦		شطب	
٧		المطيعة	
٨		موشا	برنامج السنة الاولى
٩		ريفا	برنامج السنة الاولى

تابع مديرية أسيوط

عدد وحدات المراكز	المركز لاادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	أبنوب	المعابدة الشرقية	
٢		بنى محمد المراونة	
٣		السوالم البحرية	
٤		بنى زيد	
٥		الحمام	
٦		بنى مر	
٧		الفيما	
٨		الواسطى	
١	أبو تيج	باقور	برنامج السنة الاولى
٢		دوينة	برنامج السنة الاولى
٣		البلايزة	
٤		النخيلة	برنامج السنة الاولى
٥		الزرابى	برنامج السنه الاولى
١	البدارى	المطمر	
٢		الساحل (ساحل سليم)	
٣		بويط	
٤		البياضية	
٥		النواوره	
٦		العقال البحرى	برنامج السنة الاولى
٧		الشامية	برنامج السنة الاولى
١	صدفا	الدوير	
٢		دير الجنادلة	برنامج السنة الاولى
٣		أولاد الياس	برنامج السنة الاولى
٤		البربا	
٥		الغنايم الغربية	

مديرية جرجا

عدد وحدات المراكز	المركز لاادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	طمـا	مشطا	
٢		الرياينة المعلق	برنامج السـنة الاولى
٣		كوم اشقاو	
٤		كوم غريب	
٥		ام دومة	برنامج السـنة الاولى
٦		المدمر	برنامج السـنة الاولى
١	طهطا	شطورة	برنامج السـنة الاولى
٢		السوالم	
٣		بنجا	برنامج السـنة الاولى
٤		الصفيحة	
٥		نزلة القاضى	
٦		الشيخ مسعود	
٧		الصوامعة غرب	
٨		عنيبس	
٩		الطليحات	برنامج السـنة الاولى
١٠		نزه	
١١		جهينة الغربية	
١٢		نزلة عمارة	
١	ساقلتة	الجلاوية	
٢		الكتاكتة	
٣		سفلاق	برنامج السـنة الاولى
١	المراغة	بنى هلال	
٢		بناويط	برنامج السـنة الاولى
٣		اولاد اسماعيل	برنامج السـنة الاولى
٤		شندويل	برنامج السـنة الاولى
٥		البطاخ	برنامج السـنة الاولى
٦		الغريزات	برنامج السـنة الاولى

تابع مديرية جرجا

عدد وحدات المراكز	المركز لاادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	أخميم	نيده	
٢		الحواويش	
١	سوهاج	جزيرة شندويل	
٢		تونس	برنامج السنة الاولى
٣		عرابة أبو دهب	برنامج السنة الاولى
٤		الحمايدة	
٥		ادفا	برنامج السنة الاولى
٦		اولاد عزاز	برنامج السنة الاولى
٧		روافع القصير	
٨		بندار الكرمانية	برنامج السنة الاولى
٩		بلصفورة	
١٠		الكوامل بحرى	
١١		الصلعا	برنامج السنة الاولى
١	المنشاة	روافع العيساويه	برنامج السنة الاولى
٢		الحريزات الغربية	
٣		الزوك الغربية	
٤		الاصايوه غرب	
٥		الدويرات	
٦		اولاد جباره	
٧		اولاد حمزة	
٨		اولاد سلامة	برنامج السنة الاولى

تابع مديرية جرجا

عدد وحدات المراكز	المركز لاادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	جرجا	بندار الشرقية	
٢		بيت خلاف	
٣		البربا	برنامج السنة الاولى
٤		مزاتة والشيخ جبر	
٥		الخلافيه	
٦		العوامر بحرى	
٧		بيت علام	
٨		بيت داود سهيل	
١	أولاد طوق شرق	اولاد يحيى بحرى	
٢		اولاد سالم	
٣		اولاد يحيى قبلى	
٤		الخيام	برنامج السنة الاولى
٥		البلابيش بحرى	
٦		النغاميش	
١	البلينا	برديس	
٢		الشيخ مرزوق	
٣		الساحل بحرى	
٤		اولاد عليو	
٥		الحرجه قبلى	
٦		العرابا المدفونة	برنامج السنة الاولى
٧		بنى حميل	

مديرية قنا

عدد وحدات المراكز	المركز لاادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	أبو طشت	الشرقى سمهود	
٢		ابو شوشه	برنامج السنة الاولى
٣		سمهود	
٤		بلا المال بحرى	
٥		كوم يعقوب	
٦		بخانس	
٧		الشقيقى	
٨		القاره	
١	نجع حمادى	كوم البجا	
٢		اولاد نجم بهجورة	برنامج السنة الاولى
٣		بهجورة	برنامج السنة الاولى
٤		فرشوط	
٥		هو	
٦		الغربى بهجورة	برنامج السنة الاولى
٧		العركى	برنامج السنة الاولى
٨		الرحمانية قبلى (الدبة)	
٩		سلمية الحائط	
١٠		الحلفاية بحرى	برنامج السنة الاولى
١	دشنا	فاو بحرى	
٢		الوقف والقلمينه	
٣		فاو قبلى	برنامج السنة الاولى
٤		نجع عزوز	
٥		ابو مناع بحرى	
٦		العطيات	
٧		ابو دياب	برنامج السنة الاولى
٨		سمطا (نجع الديبات)	

تابع مديرية قنا

عدد وحدات المراكز	المركز لاادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	قنا	اولاد عمرو	
٢		الغوصه	
٣		القناوية	
٤		دندرة	
٥		الاشراف القبلية	
٦		العسلية	
٧		ابنود	برنامج السنة الاولى
٨		البراهمة	برنامج السنة الاولى
٩		البلاص	برنامج السنة الاولى
١٠		قفط	
١	قوص	الشيخية	
٢		الحراجية	برنامج السنة الاولى
٣		طوخ	
٤		نقادة	
٥		الكلالسة	
٦		جراجوس	
٧		حجازة	
٨		الشعرانى	
٩		خزام	برنامج السنة الاولى
١٠		البحرى قمولا	
١١		الزوايدة	
١	الاقصر	العشى	برنامج السنة الاولى
٢		الزينية قبلى	برنامج السنة الاولى
٣		الكرنك	
٤		منشاة العمارى	
٥		القرنة الجديدة	
٦		البياضية	برنامج السنة الاولى
٧		طود	
٨		العديسات	

تابع مديرية قنا

عدد وحدات المراكز	المركز الادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١	أرمنت	الضبعية	
٢		ارمنت الحيط	
٣		المحاميد	
١	اسنا	الشغب	
٢		كيمان المطاعنه	
٣		اصفون	
٤		الدير	
٥		النمسا	برنامج السنة الاولى
٦		كومبر	
٧		الحله	برنامج السنة الاولى

مديرية اســـوان

عدد وحدات المراكز	المركز لاادارى	مقر الوحدة	ملاحظات
١ ٢	أسوان	ابو الريش بحرى الشلال	برنامج الســـنة الاولى
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦	كوم أمبو	المنشيه اقليت كفور كوم امبو بنبان نجوع الشطب دراو	برنامج الســـنة الاولى برنامج الســـنة الاولى
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩	أدفـــو	السباعية البصيلية بحرى الحجز بحرى البصيلة قبلى الكلح غرب الرديسية قبلى الرمادى بحرى الرمادى قبلى سلوه بحرى	برنامج الســـنة الاولى برنامج الســـنة الاولى

تكاليف برنامج الوحدات المجمعة

السنة	تكاليف الانشاء	نفقات التعليم		نفقات الخدمة الصحية		نفقات الخدمة الاجتماعية		المجموع	
		تجهيز	ادارة	تجهيز	ادارة				
٥٤ ـ ٥٥	فصول ٢٠٠ ٠٠٠ر٦٠٠ر٥	١٦٠٠ ١٢٠ر٠٠٠	—	٤٠٠ر٠٠٠	—	٥٠ر٠٠٠	—	٦ر١٧٠ر٠٠٠	
٥٥ ـ ٥٦	فصول ٢٠٠ ٠٠٠ر٦٠٠ر٥	٢٠٠٠ ١٥٠ر٠٠٠	٦٥٢ر٠٠٠	٤٠٠ر٠٠٠	٧١٨ر٦٠٠	٥٠ر٠٠٠	٤٦٠ر٠٠٠	٨ر٠٣٠ر٦٠٠	١٤ر٢٠٠ر٦٠٠
٥٦ ـ ٥٧	فصول ٢٠٠ ٠٠٠ر٦٠٠ر٥	٢٤٠٠ ١٨٠ر٠٠٠	١ر٤٨٤ر٦٠٠	٤٠٠ر٠٠٠	١ر٤٣٧ر٢٠٠	٥٠ر٠٠٠	٩٢٠ر٠٠٠	١٠ر٠٧١ر٨٠٠	٢٤ر٢٧٢ر٤٠٠
٥٧ ـ ٥٨	فصول ٦ ٠٠٠ر٩١٠ر٢	٢٤٠٠ ١٨٠ر٠٠٠	٢ر٤٣٧ر٦٠٠	١٢ر٠٠٠	٢ر١٥٥ر٨٠٠	٥٠ر٠٠٠	١ر٣٨٠ر٠٠٠	٩ر١٢٥ر٤٠٠	٣٣ر٢٩٧ر٨٠٠
استكمال ١٩٤ مجموعة صحية									
٥٨ ـ ٥٩	فصول ٠٠٠ر٣٦٠ر١	١٣٤٤ ١٠٠ر٨٠٠	٣ر٣٩٩ر٠٠٠	١٣٦ر٠٠٠	٢ر١٧٧ر٣٥٨	١٧ر٠٠٠	١ر٩٩٦ر٤٠٠	٩ر٠٣٠ر١٥٨	٤٢ر٤٢٧ر٩٥٨
استكمال ٦٨ مركز اجتماعى									
٥٩ ـ ٦٠	فصول —	٥٣٦ ٤٠ر٢٠٠	٣ر٩٣٠ر٠٨٠	—	٢ر٤٣٣ر٦٨٢	—	١ر٩٩٦ر٤٠٠	٨ر٤٠٠ر٣٦٢	٥٠ر٨٢٨ر٣٢٠
٦٠ ـ ٦١	فصول —	١٣٦ ١٠ر٢٠٠	٤ر١٢٠ر٢٨٤	—	٢ر٤٣٣ر٦٨٢	—	١ر٩٩٦ر٤٠٠	٨ر٥٦٠ر٥٦٦	٥٩ر٣٨٨ر٨٨٦
٦١ ـ ٦٢	—	—	٤ر١٦٩ر٦٢٠	—	٢ر٤٣٣ر٦٨٢	—	١ر٩٩٦ر٤٠٠	٨ر٥٩٩ر٧٠٢	٦٧ر٩٨٨ر٥٨٨
٦٢ ـ ٦٣	—	—	٤ر١٧٢ر٤٧٦	—	٢ر٤٣٣ر٦٨٢	—	١ر٩٩٦ر٤٠٠	٨ر٦٠٢ر٥٥٨	٧٦ر٥٩١ر١٤٦
٦٣ ـ ٦٤	—	—	٤ر١٧٢ر٤٧٦	—	٢ر٤٣٣ر٦٨٢	—	١ر٩٩٦ر٤٠٠	٨ر٦٠٢ر٥٥٨	٨٥ر١٩٣ر٧٠٤
المجموع	٢١ر٠٧٠ر٠٠٠	٧٨١ر٢٠٠	٢٨ر٥٣٨ر١٣٦	٣٤٨ر٠٠٠	١٨ر٦٥٧ر٣٦٨	٢١٧ر٠٠٠	١٤ر٥٨٢ر٠٠٠	٨٥ر١٩٣ر٧٠٤	

المجموع الكلى ٨٥ر١٩٣ر٧٠٤ جنيها منها ٢٩ر٢١٩ر٣٣٦ جنيها من ميزانية وزارة التربية والتعليم باعتباره داخلا ضمن برنامج العشر السنوات الذى وضعته وزارة التربية والتعليم .

مراحل نمو الميزانية الكلية للمدارس على ثماني سنوات وهي مدة النمو الكامل للمدرسة

الموظفون اللازمون

	عدد المدارس	فصول المدرسة	شهور الادارة	نظار	مدرس زراعة	مدرس صناعة	مدرسي المعلمين العام	كاتب	عمال	خدم	المرتبات	المصروفات المتكررة وغير المتكررة	جملة المصروفات السنوية
السنة الاولى	٢٠٠	٨	١٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	١٤٠٠	٢٠٠	٦٠٠	٤٠٠	٣٤٣ر٠٠٠	٤٢٩ر٠٠٠	٧٧٢ر٠٠٠
السنة الثانية	٢٠٠	١٠	١٢	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	١٨٠٠	٢٠٠	٦٠٠	٤٠٠	٨٠٠ر٦٠٠	٨٣٤ر٠٠٠	١ر٦٣٤ر٦٠٠
	٢٠٠	٨	١٠										
السنة الثالثة	٢٠٠	١٢	١٢	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٢٠٠	٢٠٠	٦٠٠	٤٠٠	١ر٣١٢ر٦٠٠	١ر٣٠٥ر٠٠٠	٢ر٦١٧ر٦٠٠
	٢٠٠	١٠	١٢										
	٢٠٠	٨	١٠										
السنة الرابعة	٤٠٠	١٢	١٢	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٢٠٠	٢٠٠	٦٠٠	٤٠٠	١ر٨٣٣ر٠٠٠	١ر٧٤٦ر٠٠٠	٣ر٥٧٩ر٠٠٠
	٢٠٠	١٠	١٢										
	٢٠٠	٨	١٠										
السنة الخامسة	٦٠٠	١٢	١٢	٦٨	٦٨	٦٨	١٢٧٦	٦٨	٢٠٤	١٣٦	٢ر١٢٧ر٠٢٠	١ر٩٠٣ر٨٦٠	٤ر٠٣٠ر٨٨٠
	٢٠٠	١٠	١٢										
	٦٨	٨	١٠										
السنة السادسة	٨٠٠	١٢	١٢				٣٦				٢ر٢٢٨ر٧٨٤	١ر٩٣١ر٧٠٠	٤ر١٦٠ر٤٨٤
	٦٨	١٠	١٢										
السنة السابعة	٨٦٨	١٢	١٢				١٣٦				٢ر٢٥٥ر٦٨٠	١ر٩٢٤ر١٤٠	٤ر١٧٩ر٨٢٠
السنة الثامنة	٨٦٨	١٢	١٢	٨٦٨	٨٦٨	٨٦٨	٩٩٤٨	٨٦٨	٢٦٠٤	١٧٣٦	٢ر٢٥٨ر٥٣٦	١ر٩١٣ر٩٤٠	٤ر١٧٢ر٤٧٦
مجموع النظار والمدرسين							١٢٥٥٢						

قانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣

بانشاء المجلس الدائم للخدمات العامة

والتعديل الذى أدخل عليه بالقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٤

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ٠

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢١٣ سنة ١٩٥٢ بانشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى ذلك المجلس ،

أصدر القانون الاتى :

مادة ١ ـ ينشأ مجلس دائم للخدمات العامة ويكون هيئة مستقلة ويلحق برئاسة مجلس الوزراء ٠

مادة ٢ ـ يقوم المجلس الدائم بالاعمال الاتية :

أولا ـ بحث السياسة العامة ووضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعمران والشئون الاجتماعية مع مراعاة التنسيق بينها وربطها معا بما يحقق النهوض الاجتماعى وبما يتفق والسياسة العليا للدولة ٠

ثانيا ـ تقويم الخدمات العامة فى الدولة والمعاونة على الوصول بها الى الحد الاعلى من الكفاية والنجاح عن طريق رفع مستوى الاعداد الفنى والتنظيم والتوجيه والارشاد وضمان تجاوب الشعب ومشاركته فى النشاط الاجتماعى ٠

ثالثا ـ متابعة تنفيذ المشروعات المختلفة بتلقى تقارير دورية وبتكليف لجان وأشخاص بدراسات وبحوث معينة ٠

رابعا - بحث نشاط الهيئات الاهلية المشتغلة بالمسائل المتصلة بعمل المجلس بقصد تنسيق جهودها واتمام الافادة منها ٠

مادة ٣ - يرفع المجلس قراراته الى مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه بشأن تنفيذها ويصدر المجلس في موعد لا يجاوز أول يناير من كل عام تقريرا مفصلا عن نشاطه خلال السنة المالية السابقة ويستعرض فيه الحالة الاجتماعية فى مصر وما تم تنفيذه من مشروعات فى ميادين الخدمات المختلفة ٠

مادة ٤ - يؤلف المجلس الدائم للخدمات العامة من :

أولا - وزراء الارشاد القومى والاوقاف والشئون الاجتماعية والشئون البلدية والقروية والصحة والمعارف ٠

ثانيا - مندوب من كل من وزارتى الداخلية والزراعة وادارة التعبئة بوزارة الحربية ٠

ثالثا - عدد من المشتغلين بالمسائل المتصلة باختصاص المجلس يعينون بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء ٠

ويعين رئيس المجلس بقرار من مجلس الوزراء من بين الاعضاء كما يعين مجلس الوزراء السكرتير العام من بين الاعضاء على أن يكون متفرغا - ويقرر مجلس الوزراء المكافآت السنوية التى تمنح للاعضاء المعينين بقرار من مجلس الوزراء ٠

مادة ٥ - يؤلف المجلس من بين أعضائه وغيرهم من الخبراء والفنيين لجانا تختص كل منها بناحية من نواحى نشاطه ويقوم المجلس بمراجعة أعمال هذه اللجان والتنسيق فيما بينها ٠ ويرأس اللجنة عضو من أعضاء المجلس ٠

ويجوز للمجلس أن يمنح مكافآت يقررها لمن يعهد اليه بمهام معينة من أعضاء اللجان - من غير أعضاء المجلس - والخبراء الفنيين ٠

مادة ٦ - يختار المجلس سكرتيرية فنية من بين موظفى الحكومة وغيرهم ويقدر المكافآت التى يمنحونها ٠ وتقوم السكرتيرية الفنية بمعاونة المجلس ولجانه تحت اشراف السكرتير العام بتحضير الاعمال ووضع التقارير واعداد البحوث والبيانات والاحصاءات ٠

مادة ٧ - يكون للمجلس ميزانية خاصة للمرتبات والمكافآت وأعمال الادارة والسكرتيرية ونفقات البحوث والدراسات التى يقوم بها المجلس ولجانه والتى يشترك فيها أو يعهد بها الى المجلس ٠

وتكون هذه الميزانية جزءا من الميزانية العامة للدولة .

مادة ٨ - على الوزارات والمصالح والادارات الحكومية ، وعلى المنشئات والمؤسسات والهيئات ذات الصفة العامة أو الخاصة أن تزود المجلس ولجانه وسكرتيريته الفنية بما يطلب منها من تقارير وبحوث وبيانات واحصاءات تتصل بأعمالها .

مادة ٩ - تؤلف لجنة اتصال بين المجلس الدائم للخدمات العامة والمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى من الرئيسين والسكرتيرين العامين للمجلسين وتختص هذه اللجنة بدراسة المسائل المشتركة فى أعمال المجلسين .

مادة ١٠ - يضع المجلس لائحة داخلية لتنظيم أعماله .

مادة ١١ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مذكرة ايضـــــاحية

لمشروع القانون بانشاء المجلس الدائم للخدمات العامة

لا شك أن الغاية النهائية من زيادة الثروة المادية وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية هى الافادة من هذه الامكانيات كوسيلة لتحقيق الرفاهية للمواطنين ورفع مســـتوى المعيشة ، وذلك بتوفير الامن والطمأنينة فى الداخل وفى الخارج واقامة العـدل بين الناس وتحسين الصحة والثقافة وتمكين أسباب التكافل الاجتماعى والتعاون فى الخير والاصلاح ٠

ولا شك أيضا أن التنمية الاقتصادية لا تقوم على المال وحده بل ان المجهـــود البشرى والجسدى يمثل عنصرا هاما من عناصرها كما أن تنفيذ مشروعات التنميـــة الاقتصادية لا يتم الا بمراعاة تقاليد البيئة وعادات السكان وطبائعهم ، فى الانتـــاج والاستهلاك ، وفى العمل وفى الترويح عن النفس ، وطرائق تفكيرهم ومدى استيعابهم واستجابتهم لما تفرضه عليهم برامج النهوض الاقتصادى من تغيير وتحوير فى حياتهم اليومية فى الناحيتين المادية والمعنوية على السواء ٠

وبذلك تعتبر الخدمات الاجتماعية ورفع مستوى حياة السكان هدفا بذاته لا يحتاج الى تبرير ، وان ما تقدمه الدولة الى الشعب من معونة فى ميادين التعليم والصـــحة والمرافق العامة واقامة العدل وتوفير الامن وغيرها من ضروب الخـــدمات ما هى الا واجبات تؤديها الحكومة الرشيدة الى مواطنيها ولا يصح أن تنتقص هذه الخدمات أو تقل الا فى الحدود التى تفرضها امكانيات الدولة المحدودة ، أو طبيعة التطور الاجتماعى ٠

كما أننا نرى أن هذه الخدمات بذاتها وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية باعتبارها مؤدية الى زيادة الثروة البشرية المتمثلة فى سواعد المواطنين من عمـــال وفلاحين وغيرهم وفى عقولهم المليئة بالخبرة وفى نفوسهم المتوثبة الى الاصـــلاح والخـــير ٠

فالترابط قوى بين التنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية وعدم التنســـيق بينهما ضار بكليهما معا كما ثبت فعلا فى الماضى ٠

وفضلا عن ذلك ينبغى أن تتكامل مختلف نواحى الخدمات بحيث لا تكون جهود الوزارات والمصالح الحكومية مبعثرة وأوجه نشاطها فى الاصلاح شتى ٠ فليس الغرض

الصحة وحدها أو التعليم أو العمران . وليس الغرض المحافظة على الامن بالسلاح والنظام ، ولكن الغرض الصحيح هو أن تأخذ الحكومة فريضة من أرزاق الناس تعيد توزيعها عليهم فى صورة خدمة تصل الى كل فرد منهم وفقا لسياسة من شأنها أن يرقى الوطن برقى أفراده جميعا كمواطنين صالحين .

وتحقيقا لهذه الاغراض جميعا تقرر انشاء المجلس الدائم للخدمات العامة ، ليرعى ويشرف على النهوض الاجتماعى فى اتجاهاته المختلفة ويربط بينها - باعتبارها وسيلة وغاية - وبين برامج التنمية الاقتصادية .

وتنص المادة الاولى على أن يكون هذا المجلس هيئة مستقلة تلحق برئاسة مجلس الوزراء وتوضح المادة الثانية أعمال المجلس فى بحث السياسة العامة ووضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعمران والشئون الاجتماعية ، مع مراعاة التنسيق بينها وربطها معا بما يحقق النهوض الاجتماعى ، وبما يتفق والسياسة العليا للدولة ويكون ذلك بالاطلاع على أعمال وزارات الخدمات ومناقشة برامجها وأهدافها وسيقتضى هذا العمل دراسة ميزانيات وزارات الشئون الاجتماعية والشئون البلدية والقروية والصحة والتربية والتعليم وكذلك بحث نشاط الهيئات الاهلية المشتغلة بالمسائل المتصلة بعمله بقصد تنسيق جهودها واتمام الفائدة منها .

وعليه أن يتابع تنفيذ المشروعات بمختلف الطرق سواء بتلقى تقارير دورية أو بتكليف لجان أو أشخاص باجراء بحوث ودراسات معينة وأخيرا يتولى المجلس بعد البحث والمتابعة تقدير القيمة الحقيقية للخدمات التى تقدمها الدولة الى المواطنين فى مجالات التعليم والصحة والشئون العمرانية والشئون الاجتماعية مبينا الوسائل التى تؤدى الى الوصول بهذه الخدمات الى الحد الاعلى من الكفاءة والنجاح عن طريق رفع مستوى الاعداد الفنى للمشتغلين بتقديم هذه الخدمات أو تنظيم الادارات المختصة والهيئات الاهلية فى الجهود التى تبذل لرفع المستوى الاجتماعى عامة .

وقرارات المجلس استشارية لا تكتسب الصفة التنفيذية الا بموافقة مجلس الوزراء عليها كما هو موضح فى المادة الثالثة ، التى تنص فضلا عن ذلك على أن يصدر المجلس تقريرا سنويا فى أول يناير من كل عام يستعرض فيه الحالة الاجتماعية فى مصر وما تم تنفيذه من مشروعات فى ميادين الخدمات المختلفة .

وتبين المادة الرابعة تأليف المجلس على الوجه التالى :

أولا - وزراء الارشاد القومى والاوقاف والشئون الاجتماعية والشئون البلدية والقروية والصحة والتربية والتعليم نظرا لان هذه الوزارات هى التى تقوم مباشرة

بتقديم أكبر نصيب من الخدمات العامة الى الشعب وهى التى تشرف مباشرة على الكثير من الهيئات الاهلية المعنية بالموضوع ٠

ثانيا ـ مندوب من كل من وزارتى الداخلية والزراعة ، نظرا لارتباط شئون الامن والادارة وشئون الارشاد الزراعى بمشروعات الخدمات المختلفة ٠

ثالثا ـ سبعة أعضاء خارجيون يعينون بمرسوم يكون منهم أربعة على الاقل متفرغون لاعمال المجلس ويكون الرئيس والسكرتير العام للمجلس من بين المتفرغين ٠

وللمجلس أن يؤلف لجانا تختص كل واحدة منها بناحية من نواحى نشاطه ويجوز أن يضم اليها خبراء من خارجه يمنحون مكافآت بقرار منه « مادة ٥ » ٠

وسيقتضى هذا العمل مراجعة تشكيل لجان مشروعات السنوات الخمس المختصة بموضوعات وزارات الخدمات بأن تصبح لجانا فرعية من المجلس وأن ينظم الاتصال بين المجلس وبين المجالس والهيئات التى يرتبط نشاطها بأعماله ٠

وتنص المادة السادسة على أن تختار سكرتيرية فنية للمجلس من بين موظفى الحكومة وغيرهم وتقدر المكافآت التى يمنحونها ويشرف السكرتير العام للمجلس على جميع أعمال السكرتيرية ٠ وتنص المادة السابعة على أن تعد ميزانية خاصة للمجلس تتضمن المرتبات والمكافآت ونفقات البحوث والدراسات عدا النفقات الادارية العامة وتكون هذه الميزانية جزءا من الميزانية العامة للدولة ٠

وتيسيرا لحصول المجلس على البيانات اللازمة لعمله تلزم المادة الثامنة الوزارات والمصالح والادارات الحكومية والمنشئات والمؤسسات والهيئات ذات الصفة العامة أو الخاصة أن تزود المجلس ولجانه وسكرتيريته الفنية بما يطلب منها من تقارير وبحوث وبيانات واحصاءات تتصل بأعمال المجلس ٠

ونظرا لضرورة الاتصال بين المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والمجلس الدائم للخدمات العامة نص فى المادة التاسعة على تأليف لجنة اتصال تضم رئيسى وسكرتيرى المجلسين وتختص هذه اللجنة بدراسة المسائل المشتركة فى أعمال المجلسين ٠

وتنص المادة العاشرة على أن توضع لائحة داخلية تنظم أعمال المجلس الادارية والمالية واختصاص اللجان المختلفة وتوضح طريقة العمل ٠

ويتشرف رئيس مجلس الوزراء بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء مفرغا فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة اذا وافق عليه تفضل باستصداره ،

رئيس مجلس الوزراء

المذكرة الايضـــاحية

لمشروع القانون الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣

بانشاء المجلس الدائم للخـــدمات العـــامة

نص البند « ثالثا » من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ بانشاء المجلس الدائم للخدمات العامة على أن يكون من بين أعضاء المجلس « سبعة أعضاء من المشتغلين بالمسائل المتصلة باختصاص المجلس يعينون بقرار من مجلس الوزراء » بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء ٠

ولما كان المجلس الدائم للخدمات العامة هو الذى يشرف على النهوض الاجتماعى فى مختلف اتجاهاته ويربط بينها وبين مشروعات التنمية الاقتصادية ٠ فقد ظهر أن المجلس قد أصبح فى حاجة الى عدد آخر من الاعضاء لضخامة العبء الملقى على عاتقه سواء فى رسم السياسة العامة للنهوض الاجتماعى أو فى القيام على المشروعات التى تقرر القيام بها من الاموال المصادرة ٠

ولما كان من أهم واجبـات ادارة التعبئة بوزارة الحربية دراسة القوى البشرية والموارد الاقتصادية بالدولة والعمل على النهوض بمستواها ، فانه من المستحســن تمثيل هذه الادارة بالمجلس الدائم للخدمات العامة ٠

لذلك رؤى تعديل البند « ثالثا » من المادة الرابعة وذلك بضم مندوب عن ادارة التعبئة بوزارة الحربية وتعديل البند « ثالثا » وذلك بعدم تحديد عدد الاعضـــاء المشتغلين بالمسائل المتصلة باختصاص المجلس ٠

وانى أتشرف بعرض مشروع القانون الخاص بهذا التعديل على مجلس الوزراء مفرغا فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة حتى اذا ما وافق عليه تفضل باستصداره ،

٢٦ مايو سنة ١٩٥٤

رئيس مجلس الوزراء

(جمال عبد الناصر حسين)

بكباشى (أ٠ ح)

مشـــــروع اللائحة الداخلية
للمجلس الدائم للخـــدمات العـــامة

البـــاب الاول
المجلس

١ - يجتمع المجلس الدائم بدعوة من رئيسه مرة فى الشهر ٠
ويجوز أن يعقد اجتماعات أخرى فى نفس الشهر اذا رأى الرئيس ما يدعو الى ذلك ٠

٢ - ترسل الدعوة لحضور اجتماع المجلس وجدول الاعمال الى الاعضاء قبل التاريخ المعين للاجتماع بثلاثة أيام على الاقل ٠

٣ - لا يكون اجتماع المجلس قانونيا الا اذا حضره نصف الاعضاء زائدا واحدا على الاقل ولرئيس المجلس عند عدم تكامل العدد القانونى تحديد موعد الجلسة التالية ويكون الاجتماع فيها قانونيا مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين ، وذلك مع مراعاة الموعد المبين فى المادة السابقة ٠

٤ - يرأس رئيس المجلس جلساته ويدير مناقشاتها ٠

ويعد السكرتير العام جدول الاعمال ويعرضه على الرئيس لاقراره ٠

٥ - مداولات المجلس سرية ، وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة للاعضـــاء الحاضرين وعند تساوى الاراء يرجح الجانب الذى منه الرئيس ٠

٦ - يتولى السكرتير الادارى سكرتيرية الجلسات ويدون محاضرها وتثبت فيها خلاصة المناقشات والقرارات وما يرى المجلس اثباته فيها ٠

ويعرض محضر الجلسة على المجلس فى الجلسة التالية موقعا عليه من الرئيس والسكرتير العام ليصدق المجلس عليه ٠

٧ - يرفع المجلس قراراته المتضمنة برامج أو خطط أو مشروعـــات الى مجلس الوزراء لتقرير ما يراه فى شأن تنفيذها ٠

٨ - يضع المجلس خطة عامة شاملة للنهوض الاجتماعى ، تنفذ فى مدى زمنى معين على مراحل مفصلة وفقا للحاجات العامة وللموارد المتاحة لكفايتها ٠

ويرفع المجلس هذه الخطة الى مجلس الوزراء لاقرارها ولتقرير أوضاع تنفيذها ٠

٩ - يتابع المجلس تنفيذ المشروعات التى يقترحها ويوافق عليها مجلس الوزراء ويكون له فى سبيل ذلك :

أولا - أن يطلب تقارير من الجهات القائمة على التنفيذ حكومية كانت أو غيرها .

ثانيا - أن يعهد الى لجانه القيام بالاتصالات والبحوث اللازمة لتبين مدى التقدم فى تنفيذ المشروعات والعوامل التى تيسره وما قد يعوقه من عقبات وأن يشكل لجانا خاصة للقيام بذلك .

ثالثا - أن يتقدم الى الوزير المختص أو الى المشرفين على الهيئات غير الحكومية القائمة بالتنفيذ وفقا لكل حالة بتوصيات تتضمن مقترحاته للتعجيل بالسير التنفيذى للمشروع أو لتحسين طرائق تنفيذه أو مستوى كفايته .

الباب الثانى

لجان المجلس

١٠ - يؤلف المجلس من بين أعضائه وغيرهم من الخبراء والفنيين اللجان الآتية :

١ - لجنة الشئون الاجتماعية .

٢ - لجنة الاحصاء .

٣ - لجنة شئون التربية والتعليم .

٤ - لجنة الخدمات غير الحكومية .

٥ - لجنة الشئون الصحية .

٦ - لجنة الشئون العمرانية .

٧ - لجنة الشئون المالية .

٨ - لجنة الشئون الهندسية .

٩ - لجنة الشئون الادارية .

ويكون لكل لجنة مقرر من بين أعضاء المجلس يتولى عرض أعمالها على المجلس ، ويجوز للمجلس تأليف لجان أخرى كلما دعت الحاجة الى ذلك .

ولكل عضو من أعضاء المجلس أن يحضر جلسات اللجان وان لم يكن عضوا فيها على ألا يكون له حق التصويت .

١١ - تتولى لجان المجلس كل فى نطاق اختصاصها الاعمال الآتية :

أولا - دراسة المشروعات والبرامج والخطط وتقديم تقريرها عنها الى المجلس بعد تنسيقها فى الهيئة الفنية .

ثانيا - بحث ما يحيله اليها المجلس أو رئيسه أو السكرتير العام من موضوعات والتقرير عنها .

ثالثا - متابعة تنفيذ المشروعات .

١٢ - تمثل فى لجان المجلس ادارات المشروعات - أو الادارات النظيرة لها - فى وزارات الخدمات للاشتراك فى بحث المشروعات التى تعدها وزاراتهم وميزانياتهما بغرض وضع الخطط الرئيسية للخدمات العامة وتنسيقها .

١٣ - تدرس المشروعات الخاصة بالباب الثالث لوزارات الخدمات بالاشتراك بين وزارة المالية والاقتصاد والمجلس الدائم للخدمات العامة والوزارة المختصة . واذا أريد الانتفاع بأى وفر فى تكاليف هذه المشروعات فى مشروعات أخرى بالوزارة ، فيكون ذلك بالاتفاق مع المجلس .

١٤ - تتألف من مقررى اللجان هيئة فنية للمجلس يرأسها السكرتير العام وتتولى تنسيق أعمال اللجان توطئة لعرضها على المجلس .

١٥ - يتبع المجلس الدائم للخدمات العامة من المجالس واللجان العليا المختصة ما يقرر مجلس الوزراء تبعيتها له .

وتحدد الصلة بين هذه المجالس واللجان وبين المجلس الدائم للخدمات فى اللوائح الخاصة بنظام تلك المجالس .

الباب الثالث

ادارة المجلس

١٦ - يمثل الرئيس المجلس أمام الجهات القضائية والادارية .

مكتب المجلس :

١٧ - يؤلف مكتب المجلس من :

١ - رئيس المجلس .

٢ - السكرتير العام للمجلس .

٣ - عضو يختاره المجلس .

ويتولى السكرتير الادارى للمجلس أعمال سكرتيرية المكتب .

١٨ - يعد المكتب مشروع ميزانية المجلس ، والحساب الختامي لمصروفاته ، ومشروعات التقارير السنوية عما تم تنفيذه أو بحثه من المشروعات ، وترشيح الخبراء الفنيين ، ويعرض ذلك على المجلس .

كما يقوم بتنظيم أعمال المجلس وبالاشراف على تنفيذ ميزانيته وعلى حساباته وادارة أمواله ، وبتعيين أعضاء السكرتيرية الفنية ، وبما قد يكله اليه المجلس من اختصاصات أخرى .

١٩ - يضع السكرتير العام جدول الاعمال ويرسله مع كتاب الدعوة الى أعضاء المكتب ولا يكون اجتماع المكتب صحيحا الا بحضور اثنين من أعضائه على الاقل وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة ويحرر سكرتير المكتب محضرا لكل جلسة يوقعه الرئيس .

٢٠ - يكون لمكتب المجلس سلطة الوزير فى اعتماد القرارات الخاصة بموظفى المجلس ومستخدميه طبقا لقانون موظفى الدولة .

السكرتير العام

٢١ - يتولى السكرتير العام تنفيذ قرارات المجلس والمكتب الدائم ، ويشرف على أعمال السكرتيرية الفنية والادارية .

٢٢ - للسكرتير العام على موظفى المجلس ومستخدميه سلطة وكيل الوزارة الدائم على موظفى الوزارة ومستخدميها .

الباب الرابع

الجهاز الفنى والادارى

السكرتيرية الفنية

٢٣ - يكون للمجلس سكرتيرية فنية تعمل تحت اشراف السكرتير العام ، ويعين المكتب الدائم أعضاءها بناء على ترشيح السكرتير العام .

٢٤ - تتكون السكرتيرية الفنية من اخصائيين فنيين من بين موظفى الحكومة وغيرها ويكونون معينين أو منتدبين أو معارين ، متفرغين أو غير متفرغين .

ويجوز للمجلس أن يتخذ مستشارين فنيين لمهام معينة فى اختصاص المجلس .

٢٥ - تعاون السكرتيرية الفنية لجان المجلس فى اعداد الاعمال ووضع التقارير واعداد البحوث والبيانات والاحصاءات وتتصل عن طريق السكرتير العام بالوزارات والمصالح والادارات الحكومية والمنشئات والمؤسسات والهيئات ذات الصبغة العامة أو الخاصة لتزويدها بما هى فى حاجة اليه من بيانات .

السكرتيرية الادارية :

٢٦ - تكون للمجلس سكرتيرية ادارية تقوم بالاعمال الادارية والكتابية للمجلس ولمكتبه ولجانه وبأعمال الحسابات والمشتريات والمستخدمين وباعداد ملفات الموضوعات وحفظها وبتوزيع المطبوعات وتنظيم شئون المكتبة .

٢٧ - تعيين الموظفين والمستخدمين وتحديد مرتباتهم وترقياتهم ونقلهم وندبهم من اختصاص المكتب بناء على ما يعرضه السكرتير العام .

ويتبع بالنسبة لموظفى المجلس ومستخدميه فيما يتعلق بالتعيين والترقية والعلاوات والاجازات والجزاءات القواعد المقررة لموظفى الدولة .

ويضع المجلس القواعد التى يتبعها فى منح المكافآت وقيتمها لموظفيه ومن ينتدبهم للعمل فيه .

مذكرة ايضـــــاحية

لمشروع اللائحة الداخلية للمجلس الدائم للخدمات العامة

فى ١٧ اكتوبر سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ بانشاء المجلس الدائم للخدمات العامة ، متضمنا نص المادة العاشرة التى تقضى بأن يضع المجلس لائحة داخلية لتنظيم أعماله ٠

وقد وضعت اللائحة المعروضة أعمالا لهذا النص ، وهى نتيجة تجارب منوعة مر بها المجلس خلال هذه الفترة القصيرة من حياته ، فجاءت بهذا أكثر تجاوبا مع ما استقر عليه من أوضاع واقعية وأشد استجابة لما يقتضيه قيامه برسالته من تكييف لوظائفه واختصاصاته ، وهى ، من جانب آخر ، مرنة فى نصوصها كى لا يضيق بهـــا تطور أوضاع المجلس وتقاليده يوما ما ٠

وتشتمل اللائحة على أبواب أربعة : المجلس ولجان المجلس ، وادارة المجلس ، والجهاز الفنى والادارى للمجلس ، وتتناول الاحكام الواردة بكل منها تنظيم مســـائل موضوعية وأخرى اجرائية ٠

فالاحكام الاجرائية تفصل القواعد المختلفة التى تتبع فى تنظيم أعمال المجلس واجتماعاته واجتماعات لجانه وشئونه المـــالية والادارية ومسائل موظفيـــه الفنيين والاداريين وقد اتبع فى كل هذه المسائل الاجرائية والادارية النمط المألوف فى تنظيم هذه الشئون مما لا يحتاج معه الى بيان أكثر فى هذه المذكرة الايضاحية ٠

أما الاحكام الموضوعية التى تبسطها اللائحة فتتناول بوجه خاص بيان وظائف المجلس واختصاصاته وكيفية قيامه عليها فى ضوء القانون المنشىء له ٠

ومن أهم النصوص المنظمة لذلك ، المادتان ٨ و٩ من اللائحة اذ تبرز اختصاص المجلس بوضع خطة عامة شاملة للنهوض الاجتماعى ترفع الى مجلس الوزراء لاقرارها ولتقرير أوضاع تنفيذها ، وتبين مدى اختصاصات المجلس فى متابعة تنفيذ المشروعات التى يقررها مجلس الوزراء ٠

وتوضح المواد التالية اختصاصات اللجان المختلفة فى بحث المشروعات واعدادها ومتابعة تنفيذها ٠ وفى هذا الشأن تقضى المادة ١٢ بأن تمثل فى لجان المجلس ادارات

المشروعات - أو الادارات النظيرة لها - فى وزارات الخدمات للاشتراك فى بحث المشروعات التى تعدها وزاراتهم وميزانياتها ٠

وليس ثمت شك فى أن تمثيل وزارات الخدمات فى تلك اللجان بوساطة ادارات المشروعات فيها هو خير وسيلة يتمكن عن طريقها المجلس من أداء رسالته التى يحددها قانونه بأنها وضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعمران والشئون الاجتماعية ، مع مراعاة التنسيق بينها وربطها بما يحقق النهوض الاجتماعى وبما يتفق والسياسة العليا للدولة ٠

ولا ريب أن مثل هذا الترابط بين أعمال المجلس وأعمال وزارات الخدمات المختلفة كفيل بأن يجنب الدولة كثيرا من الازدواج فى الجهد والمال ، واضاعة الوقت، التى لا سبيل الى تلافيها اذا لم يتحقق ذلك الترابط فى المرحلة الاولى من مراحل اعداد مشروعات وزارات الخدمات ٠

ولقد أسفرت تجارب المجلس عن الحاجة الماسة الى تعزيز دور لجنة الاتصال بينه وبين مجلس الانتاج لكى تتوثق الصلة بينهما الى الدرجة التى يقتضيها ترابط وجوه نشاط المجلسين وتداخلهما فى كثير من الشئون ٠ ولذلك تقضى المادة ١٣ بتشكيل هيئة فنية من مقررى اللجان المختلفة يرأسها السكرتير العام للمجلس لتكون الهيئة الفنية - من جانب مجلس الخدمات - للجنة الاتصال تعاونها فى أعمالها مع المجلس الشقيق وتتابع سير نشاطهما المشترك بغية توجيهه الى ما يحقق التخطيط الاقتصادى والاجتماعى على خير وجه ٠

وتنظم المادة ١٤ طرق التعاون والاتصال بين المجلس الدائم وبين المجالس واللجان الخاصة التى ينشئها مجلس الوزراء ويتبعها للمجلس الدائم ٠

مذكـــــرة

للعرض على مجلس الوزراء

بخصوص تخويل المجلس الدائم للخدمات العامة سلطة التصرف فى الاموال المصادرة

لما كان من المقرر تخصيص الاموال المصادرة سواء من أسرة محمد على أو تلك التى صودرت بأحكام من محكمة الثورة لصالح الشعب عن طريق خدمات تؤدى له ٠

ولما كانت لا توجد حاليا هيئة موحدة تقرر أوجه الخدمات التى ترصد لها تلك الاموال سواء فى ذلك الاموال النقدية أو العينية أو المنقولة ٠

ولما كان المجلس الدائم للخدمات العامة وهو الهيئة التى أنشأتها الحكومة لرسم سياسة ثابتة للخدمات المختلفة التى تؤديها الهيئات الحكومية والاهلية والعمل عـــلى تنسيقها وهو بحكم تكوينه يجمع وزارات الخدمات مما يجعله أقدر الهيئات على وضع سياسة للتصرف فى تلك الاموال وتحديد أولويات الخدمات والمشروعات المختلفة التى يصرف عليها منها ٠

لذلك أتقدم بهذه المذكرة الى مجلس الوزراء برجاء الموافقة على تخويل المجلس الدائم للخدمات العامة رسم سياسة التصرف فى تلك الاموال بتقرير الطرق اللازمة للانتفاع بها وتمويل الخدمات التى يقررها المجلس من ثمرة هذا الانتفاع ٠

تحريرا فى ١٩٥٤/٣/١٦

صاغ (أ٠ ح)
كمال الدين حسين
وزير الشئون الاجتماعية

ثمرة ٦٥٩١

الى المجلس الدائم للخدمات العامة وزير الشئون الاجتماعية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٧ مارس سنة ١٩٥٤ على طلب وزارة الشئون الاجتماعية المبين فى هذه المذكرة ٠

وقد أبلغت وزارات المالية والاقتصاد والعدل والشئون الاجتماعية هذا القرار ٠

طبق الاصل

رئيس مجلس الوزراء

لجنة الاتصـــــال

بين المجلسين الدائمين للخدمات العامة وتنمية الانتاج القومى

تنص المادة (٩) من قانون انشاء المجلس على أن تؤلف لجنة اتصال بين المجلس الدائم للخدمات العـــامة والمجلس الدائم لتنمية الانتـــاج القومى ، من الرئيسين والسكرتيرين العامين للمجلسين ، وتختص هذه اللجنة بدراسة المسائل المشتركة فى أعمال المجلسين ٠

ولما كانت هناك موضوعات أثيرت فى المجلس وذات صلة وثيقة بأعمال المجلسين فقد اجتمعت لجنة الاتصال هذه ونظرت الموضوعات التالية :

١ ـ مشروع واحة سيوه :

أقر المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى مشروعا للتوسع الزراعى فى الواحات، وعند البدء فى التنفيذ واجهته مشكلة الاهالى الاجتماعية فى واحة سيوه ، فأحالها على المجلس لدراسة الموضوع ، وألفت له لجنة فرعية انتهت فيها الى قرارات معينة ، ولكن لما أثير الموضوع فى لجنة الاتصال فى اجتماعها يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ استقر رأيها على أن يعهد استغلال الواحة الى شخص واحد ، الا أن المجلس لم يأخذ بهذا الرأى ، وانتهى الامر فيه الى أن صدر قانون بفتح اعتماد اضافى بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيـــه فى ميزانية مشروعات التوسع الزراعى بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى على أن تقوم وزارة الشئون الاجتماعية بالتنفيذ ٠

وقد صدر قرار هذه الوزارة بتشكيل لجنة لاقتراح الاجراءات اللازمة للتنفيذ ٠

٢ ـ اقليم النوبة :

صادف المجلس أثناء دراسته للخدمات والمساعدات اللازمة لاقليم النوبة وفقـــا للمذكرة التى أحالها مجلس الوزراء فى هذا الشأن مشكلة تجهيز المنطقة اللازمة لاسكان أهالى النوبة بعد البدء فى تنفيذ مشروع السد العالى ، وبجلسة لجنة الاتصال فى ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ تبين أن المنطقة المعدة والمشروعات اللازمة لرفاهية الاهالى ســـيتم تجهيزها بعد الانتهاء من الخرائط الجوية التى وعد بها رجال النقطة الرابعة ٠

٣ - تخصيص نسبة ١/٢ ٪ من اعتمادات مشروعات الخدمات للبحوث الفنية :

أقر المجلس - عند بحثه سياسة المجلس ووظيفته بجلسة ١٢ ابريل سنة ١٩٥٤، أن يوضع موضع الاعتبار تخصيص نسبة مئوية لا تتجاوز نصف فى المائة من اعتمادات مشروعات وزارات الخدمات للبحوث الفنية ، وأحال القرار الى مجلس الوزراء فى ١٣ ابريل سنة ١٩٥٤ الذى أحاله بدوره بجلسة ٢٨ ابريل سنة ١٩٥٤ على اللجنة التنفيذية لمشروعات الخدمات للنظر فيه للاتصال بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ثم العرض على مجلس الوزراء بعد اسبوعين ٠

وقد أشار المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى بالاتصال باللجنة التنفيذية لمشروعات الخدمات ، فتقرر بجلسة اللجنة الوزارية المعقودة يوم ٦ مايو سنة ١٩٥٤ الموافقة على تخصيص هذه النسبة من تكاليف المشروعات النهائية للبحوث الفنية الخاصة بمشروعات الخدمات ، ورفع الامر لمجلس الوزراء فوافق على ذلك بجلسة ١٢ مايو سنة ١٩٥٤ وأبلغت وزارة المالية والاقتصاد ومجلس الانتاج هذا القرار ٠

تعزيز لجنة الاتصال :

استعرض المجلس بجلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٥٤ المادة (٩) من قانون انشاء المجلس والخاصة بتأليف لجنة اتصال بين مجلسى الخدمات والانتاج ، فاتضح أن المسائل المشتركة فى أعمال المجلسين متعددة ومتنوعة ، مثل صناعة الادوية وانتاج الاسمنت والمواد اللازمة للبناء ، مما يتطلب درسا متصلا وتعاونا مشتركا ، الامر الذى دعا الى طلب تعزيز لجنة الاتصال بضم أعضاء من المجلسين اليها يختارهم مجلس الوزراء ، وقد أبلغت هذه الرغبة لرياسة مجلس الوزراء فى ٢٩ مايو سنة ١٩٥٤ ٠

وقد عمل المجلس من جانبه على الاتصال بمجلس الانتاج ليشترك معه فى لجنة مشتركة فى بحث موضوعى صناعة الادوية وانتاج الاسمنت وما زال البحث سائرا فى طريقه ٠

تدريب موظفى الوحدات المجمعة

تهدف الوحدات المجمعة الى ما هو أكثر من مجرد تقديم خدمات فى النـــواحى الصحية والاجتماعية والتعليمية والعمرانية ... انها تعتبر القاعدة الامامية للثورة فى قلب الريف تدفعه دفعا قويا الى الامام ، لتجعل منه ريفا ناهضا متقدما منتجا عاملا .

وموظفو الوحدات المجمعة هم الرواد الاول لهذه النهضة . يعملون على استعادة الريف الى كيان الوطن .. هم الجهاز الذى يدير برامج الاصلاح فى الريف ويبعثـــه من الريف نفسه ، لا يملى عليه من أحد ، بل تمليه البيئة التى يعيش فيها ، تمليـــه حياة الريف المصرى الذى أهملت امكانياته وآن لها أن تستغل وهمدت حركته وآن لهـا أن تزدهر ، وانخفض مستواه وجدير به أن يرتفع ..

ولأهمية هذا العمل حرص المجلس الدائم للخدمات العامة على أن يكون من أولى مبادىء التخطيط أن يبحث منذ اللحظة الاولى موقف أولئك الذين سيقومون بالخدمات المختلفة حتى تؤدى هذه الوحدات رسالتها كاملة فى بعث النشاط والحيوية الكامنة فى الريف المصرى بعد أن أصبحت الدولة تدرك ـ عملا لا قولا ـ أهميته فى حياة مصر القومية فوجهت اليه هذه العناية الضخمة .

كما حرص المجلس على أن يستفيد من عامل الوقت حتى لا ينتهى الانشاء دون تدبير الموظفين فعمل على أن يعد هذا التدريب فى الوقت الذى يرتفع فيه البناء لتتلقى الوحدات المجمعة بمجرد الانتهاء من انشائها وتجهيزها ، موظفيها دون انتظار .

وهدف التدريب الاساسى بصفة عامة أن يتشرب الموظفون الروح التى أملت على الدولة انشاء هذه الوحدات ، والفلسفة التى قامت عليها ، والهدف المرجو منها ، والأمل المعقود عليها حتى يحس كل موظف فيها أنه صاحب هذه الرسالة والداعى اليها والقوام على ادائها .

ذلك الى جانب تدريب عملى على مختلف الاعمال التى سيباشرونها ، وتذليـــل الصعاب التى سوف تلقاهم ، حتى ينشأ كل ريفى وريفية نشأة جديدة ، وحتى يشعر سكان الريف أنهم من الدولة وأن الدولة منهم .

تدريب الاخصائيين الاجتماعيين :

وقد بدأ تدريب الاخصائيين فى برنامج نظرى ألقيت عليهم المحاضرات العديدة من أعضاء المجلس وغيرهم توضح معالم هذه الرسالة التى تستهدفها الوحدات المجمعة فى نواحى الحياة الريفية المختلفة ... ثم انتقلوا الى وحدة برنشت حيث زاولوا تدريبا عمليا حيا فى مختلف فروع الاصلاح وكونت من بينهم ثمان لجان للشئون الاجتماعية

وتربية النحل ودودة القز ، والخضر والفاكهة ، والشئون الصحية والعمرانية والصناعات الزراعية والريفية ، والتعاون ، وتربية الدواجن ... ولكل لجنة من هذه اللجان مشرف يوجه الاخصائيين الى النواحى الفنية المتخصص فيها .

وقد قضوا حتى الآن شهرين ونصف وما زالوا يباشرون التدريب الذى سينتهى بزيارات لبعض بلاد القطر ليلمسوا بأنفسهم نواحى النشاط المختلفة فى الريف .

تدريب الاطباء والقائمين على الخدمة الصحية

يجرى تدريب الاطباء على دفعات أوشكت أولاها على الانتهاء منه وتزاول الدفعة الثانية تدريبها فى الوقت الحالى ويبدأ تدريب الدفعة الثالثة فى أول أغسطس سنة ١٩٥٥ .

ويشمل البرنامج التدريب على مكافحة وعلاج الامراض المتوطنة فى أقسام وزارة الصحة وكليات الطب وعلى العلاج والوقاية من الامراض التى تنتشر فى الريف كالرمد والامراض الصدرية وأمراض الاطفال واصابات الحوادث وجراحة العظام وأمراض النساء والولادة .

وقد روعى فى هذا التدريب على فروع الطب المختلفة أن يخلق من طبيب الوحدة أنموذجا طيبا لما يجب أن يكون عليه طبيب الريف فى مصر فيجتمع لديه من التمرين العملى المتكرر الخبرة والمران اللذان يؤهلانه لتأدية واجبه فى الخدمة الصحية الريفية

وبالاضافة الى ذلك يحضر الاطباء مقررا للتدريب النظرى يشمل صورة كاملة عن الخدمة الطبية ، أهدافها ووسائلها بصفة عامة وعن الخدمات التى تنتظرهم فى الوحدات المجمعة بصفة خاصة حتى يكونوا فى ريف مصر رسل رحمة وانسانية .

تدريب المدرسين :

ولما كان المدرسون الذين ستحتاج اليهم الوحدات المجمعة فى كل سنة يبلغ عددهم الآلاف وبعضهم سيتخرج هذا العام ، فقد قام المجلس بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم على اختيار ١٢٠ مدرسا من مدرسى المدارس الثانوية فى أنواع التخصص وفروع التعليم المختلفة ليعد من هؤلاء مدربون لمدرسى الوحدات .

ولعل دور المدرس فى الوحدة المجمعة أكثر من غيره حاجة الى التفهم والامعان ، فاذا كان فى تدريب الطبيب اتصال لدراسته النظرية واستمرار لخبرته العملية فان

المدرس فى الوحدة المجمعة يختلف دوره اختلافا قد يكون واسعا عن دور أى مدرس فى المدارس الاخرى ٠

فمطلوب من مدرسة الوحدة المجمعة دراسة الاسس التى يقوم عليها بناء المجتمع وتفهم فلسفة هذا المجتمع وأهدافه وما ينتظره فى مستقبله ، ووسيلة المدرس أن يفهم التربية فهما وظيفيا ولا يكتفى بالفهم التركيبى الذى تعلمه وعلمه فى المدارس الاخرى ٠

مطلوب من المدرس فى الوحدة المجمعة أن ينشىء جيلا من المواطنين الصالحين يتوافر على خدمة وطنه فى نواحى المهن المختلفة ، فى الزراعة والصناعة والتجارة ٠

مطلوب من المدرس فى الوحدة المجمعة أن يفهم أن التعليم فيها ليس محوا لامية القراءة والكتابة وادراكا للحساب والجغرافيا ولكنه محو لامية أهم من ذلك بكثير أمية اجتماعية وأمية صحية وأمية صناعية بل وأمية زراعية ٠٠ هذه الامية التى تعمل الوحدات المجمعة على محوها ٠

لقد كان تدريب الاساتذة الذين سيدربون مدرسى الوحدات المجمعة تفصيلا شاملا لهذه المعانى فى عدة محاضرات تلقوها ٠٠٠

والخطوة التالية فى هذا التدريب وهى التى ستتم عند اتمام طبع هذا التقرير هى توزيع هؤلاء على عدد من الوحدات يتجمع فيها الرعيل الاول من المدرسين فينقلون اليهم هذه المعانى ويستوحونها مما تلقوه ومما يرونه فى ميدان الريف من واقع ملموس ٠

بهذا العمل المنسق المنظم يتم التدريب فى مختلف أنواع الاعمال التى تضطلع بها الوحدات المجمعة ٠

افتتـــاح أولى الوحدات المجمعـــة

ببرنشت مركز العياط مديرية الجيزة

فى يوم الاربعاء ١٣ يوليو سنة ١٩٥٥ افتتحت أولى الوحدات المجمعـــة بقرية برنشت مركز الجيزة ..

وتخدم هذه الوحدة قرى برنشت وكفر حميد والدناويه وكفر الرفاعى وكفـــر الضبعى وبدسا وأبو رويش .

وقد افتتح الرئيس جمال عبد الناصر والسادة أعضاء مجلس قيـــادة الثورة والوزراء هذه الوحدة فشاهدوا ثمرة نابضة بالحياة من ثمار الثورة ، وزار الرئيس وصحبه كل أجزاء الوحدة وتفقدوا أنواع النشاط المختلفة وزاروا المرضى وشـاهدوا بعض العمليات ..

وفى السرادق الفسيح الذى ازدحم بعشرات الالوف من أهل المنطقة والمدعوين ألقى السيد سكرتير عام المجلس الاستاذ محمد فؤاد جلال الكلمة الآتية :

كلمة سكرتير عام المجلس

أيها السيد الرئيس

أيها السادة المواطنون من أهل الريف

هذه مناسبة تاريخية حقا ، مناسبة سعيدة اذ يأتى اليكم الرئيس وصحبه ، لكى يهدوا اليكم هدية الثورة الى هذه المنطقة

لقد أتى الرئيس جمال عبد الناصر الى منطقة برنشت ، وما حولها ، لكى يهدى اليكم هديته ، أتى ليقدم لكم ما يعتبره حقا لكل مواطن ، وهو أن يخدم خدمة صحية وثقافية واجتماعية وزراعية .

وانكم لتذكرون أن الرئيس حضر بنفسه جلسة مجلس الخدمات فى ٦ ابريل سنة ١٩٥٤ ، ليقر بنفسه برنامج الوحدات المجمعة الذى كان من حظ هذه المنطقة أن

بدأت أولاها فى برنشت ، وكانت مركزا للتجربة وتدريب الاخصائيين ، من معلمين وأطباء واجتماعيين وزراعيين ، وكانت باكورة الوحدات التى ستنتشر فى أشهر قليلة فتعم بلاد الوطن جميعا ٠

ايمان الرئيس بالشعب

أيها السادة

ان هذه الخدمات لابناء الشعب ، هى نبع من ايمان الرئيس جمال عبد الناصر ، ايمانه العميق بهذا الشعب ، وبكل فرد فى هذا الشعب ، ايمانه الذى لم يهتز فى أحلك الاوقات ، بماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم ، هذا الايمان الذى جعله يذهب فى خدمته والاعتماد عليه الى أبعد مدى ٠

أيها السادة

سمعتم منذ قليل الرئيس فى بلدته ، قرية بنى مر ، انها قرية لا تختلف عن برنشت أو كفر حميد ، أو أى قرية أخرى فى مصر ، ومع ذلك فقد أنبتت هذه القرية جمال عبد الناصر الذى أصبح ابنا لمصر ، وتستطيع كل قرية فى مصر أن تقول انه ابنها ، لانه يبرها كما يبر قريته ، بل أكثر أحيانا ٠

أيها السادة المواطنون

ان هذا الايمان العميق بالشعب وأفراده ، فردا فردا ، هو القوة الحقيقية التى وراء ثورة جمال عبد الناصر ، فى ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، وهذا الايمان بالشعب هو الذى يريد الرئيس أن ينتقل الى جموعكم ، والى كل قرية وجماعة ، حتى تصبح مصر كلها جمال عبد الناصر

لقد أتى اليكم اذن الرئيس جمال عبد الناصر وصحبه الابرار ، لكى يهدوا اليكم هدية الثورة فى عيدها الثالث ، رمزا لامثالها من الهدايا التى سيتلقاها أبناء الريف الذين هم عصب هذه البلاد وقوتها ، وعليهم يعتمد مستقبلها ٠

واننى أؤكد لكم أيها السادة ، ان هذا البرنامج الضخم ، الذى قصد به الى خدمة الريف المصرى كله ، لا تفريق بين جزء وجزء ولا بين قرية وأخرى ، هذا البرنامج لم يكن ممكنا أن يتم الا فى عهد ثورة ، وفى عهد هذه الثورة بالذات ٠

ثم وقف السيد الرئيس بين هذه الجموع الحاشدة وألقى خطابه التاريخى الاتى :

خطاب السيد الرئيس

أيها المواطنون

فى هذا اليوم ، وأنا بينكم فى هذا المكان ، وبعد زيارتى لهذه الوحدة المجمعة للخدمات الريفية ، وبعد أن رأيتكم ورأيت القائمين بأمر هذه الوحدة ·· فى هذا اليوم شعرت شعورا قويا فى نفسى اننا ننتقل الى مرحلة جديدة من مراحل ثورتنا ، مرحلة طالما كنا نصبو اليها ونتمناها ، مرحلة ان دلت على شىء فانما تدل على العزم وتدل على التعاون وتدل على الاتحاد ·

لقد رأيت اليوم اخوانا لكم من جهات مختلفة من أنحاء القطر ، رأيتهم يتدربون جميعا من أجلكم ومن أجل هذا الوطن ·

الحرب المؤمنة

وقد قال لى أحدهم : اننا هنا نحارب الفقر ونحارب المرض ونحارب الجهل ، تماما كما يحارب الجنود على الحدود ، واننا نعاهدكم على أننا سنحارب ونحارب لاننا نؤمن بهذه الثورة ·

انه قال هذا الكلام ، وهو ليس من برنشت ·· انه قال هذا الكلام وهو يحس أن مصر كلها وانه يعمل من أجل مصر ، من أجلنا جميعا ، وهذا تحول قوى عظيم فى هذه الثورة ·

ثورة فريدة فى نوعها

ان هذه الثورة التى شعرت بها اليوم ، والتى تشعرون بها ·· هذه الثورة التى قامت منذ ثلاثة أعوام كانت ثورة تهدف الى خير هذا الوطن ، كما كانت ثورة وطنية سياسية للقضاء على الاستعمار وأعوانه ، وثورة اجتماعية للقضاء على الظلم الاجتماعى وتقريب الفوارق بين الطبقات · هذه الثورة ثورة فريدة فى نوعها ، كانت تجد أمامها مصاعب وكانت فى هذا تتخذ كل الطرق الممكنة للوصول الى أهدافها ، وكانت تهدف دائما فى نفس الوقت للقضاء على الظلم الاجتماعى واعطاء الفرص المتكافئة للجميع ·

تنفيذ الثورة الاجتماعية

كانت الثورة الاجتماعية تحتاج منا تآلفا وحنوا من الغنى على الفقير ومن القوى على الضعيف ، وكانت الثورة السياسية تحتاج منا أن نحارب فى جهات متعددة ··

وها نحن بعد ثلاثة أعوام ، أقول لكم اننا انتصرنا فى الثورة الوطنية وحققنا الجلاء ، والثورة السياسية فقضينا على الاستبداد السياسى الذى كان يتمثل فى السياسيين القدامى وأعوانهم ، هذا الاستبداد الذى رفرف على هذا الوطن والذى كنا نعانى منه الكثير ٠

لقد انتصرنا فى الثورة الوطنية والثورة السياسية وبدأنا فى تنفيـــذ الثورة الاجتماعية ، وهى التى تحتاج من أبناء الوطن جميعا اتحادا وعزيمة وقوة حتى تستطيع أن تحقق أغراض هذه الثورة ٠

اننا اليوم يجب أن نسير الى الامام لنبنى مصر بناء قويا عزيزا ٠ اننا اليوم وقد بدأنا الثورة الاجتماعية أقول اننا نحتاج الى معونة كل فرد فى هذا الوطن حتى نخلق مصر القوية ٠

دعوة الى الكد والكفاح

لقد قلت لاخوان لكم فى بنى سويف أننا نؤمن بعزة الفرد ونؤمن بعزة الجماعة ، وقلت أيضا ان الوطن قوى بأبنائه جميعا ، واننا نؤمن بأن تكافؤ الفـــرص يجب أن يتساوى فيه الجميع وأن لا فرق بين أبناء الوطن الواحد ٠

واليوم وبعد أن بدأنا فى تنفيذ الثورة الاجتماعية فاننا نقول اننا سنسير قدما الى الامام ، وندعو المواطنين أن يكدوا ويكدحوا : الفلاح فى أرضه ، والصانع فى مصنعه، وأن فى هذا كله تدعيما للثورة الاجتماعية التى ستحسن من أحوالكم هذه هى الثورة الحقيقية ٠

واليوم وبعد أن تخلصنا من الاستبداد السياسى والاســـتعمار الاجنبى يجب أن نوجه جهودنا نحو البناء ٠

الثمـــــرة الاولى

وقد رأينا اليوم الوحدة المجمعة فى برنشت ، وهى ثمرة جهـــود لابنـاء آمنوا بعزة هذا الوطن ، فعملوا جميعا ليل نهار وأنا أعلم أنهم كانوا يعملون حتى ســـاعة متأخرة حتى يحققوا هذا الهدف ٠٠ ٠لقد شعروا دائما بالسعادة لانهم كانوا يشعرون بالعزة ويشعرون بالرضاء ، وذلك لان كرامتهم من كرامة هذا الوطن ٠

هؤلاء اخوان لكم فى الوطن يعملون ويعملون ، وهناك اخوان لكم يعملون من أجل تحقيق الثورة الاجتماعية ، هذا هو واجب المواطنين جميعا ، أن يكونوا صفا واحدا من أجل تحقيق هذه الاهداف ٠

وبتوفيق الله سنسير قدما الى الامام لنبنى مصر القوية بالعدل والفرص المتكافئة والحرية والكرامة والله يوفقكم جميعا والسلام .

فهـــــــــرس

	صفحة
مقـــدمة	٣
المجلس الدائم للخدمات العـامة	٦
لجان المجلس	٢٤
لجنة الشئون الاجتماعية	٢٥
لجنة الاحصاء	٣٥
لجنة شئون التربية والتعليم	٤٢
لجنة الخدمات غير الحكومية	٤٣
لجنة الشئون الصحية	٤٨
لجنة الشئون المالية	٧١
لجنة الشئون الهندسية	٨١
لجنة الشئون الادارية	٩٣
اللجنة الاهلية لمسائل السـكان	٩٩
المجلس الاعلى لرعاية الشـــباب	١٠٧
مشروعات ٦ أبريل	١١٢
التخطيط الاجتماعى	١٣٧
الوحدات المجمعة	١٤٤
توزيع الوحدات المجمعة على مناطق القطر	١٥٦
قانون انشاء المجلس	١٩٨
اللائحة الداخلية للمجلس	٢٠٥
تخويل المجلس سلطة التصرف فى الاموال المصادرة	٢١٢
لجنة الاتصال بين مجلسى الخدمات والانتاج	٢١٣
تدريب موظفى الوحدات المجمعة	٢١٥
افتتاح أولى الوحدات المجمعة	٢١٨

مطابع شركة الاعلانات الشرقية

السيد الرئيس جمال عبد الناصر يرأس أولى جلسات المجلس الدائم للخدمات العامة

السيد الرئيس في مجلس الخدمات يستمع باهتمام لشرح السكرتير العام للمجلس

ويشاهد توزيع الخدمات على الخريطة

السيد الرئيس يضع الحجر الاساسى لوحدة بنى هلال بمديرية الشرقية

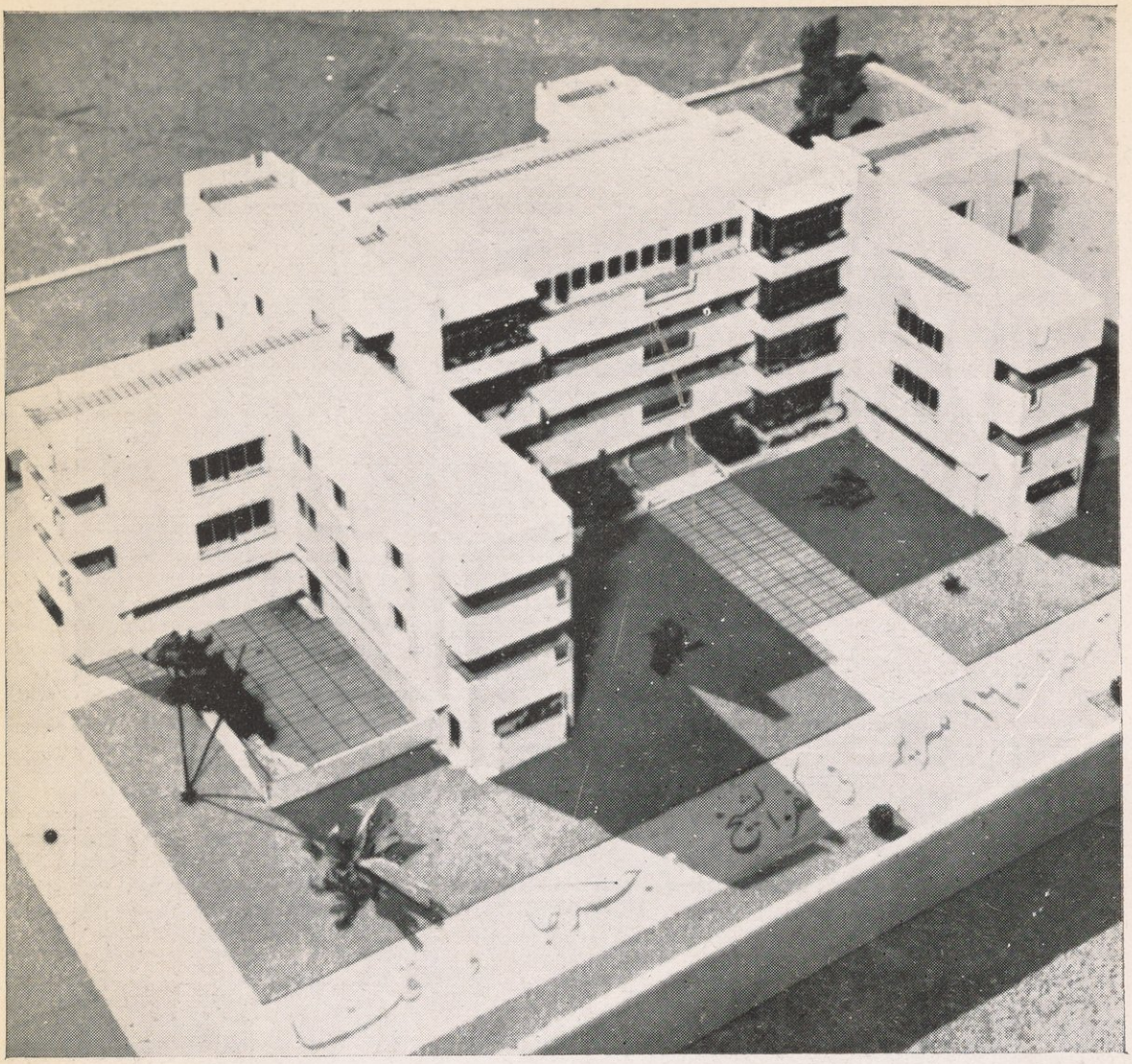

نموذج لمستشفى الامراض الصدرية سعة ١٦٠ سريرا بعد اتمامه

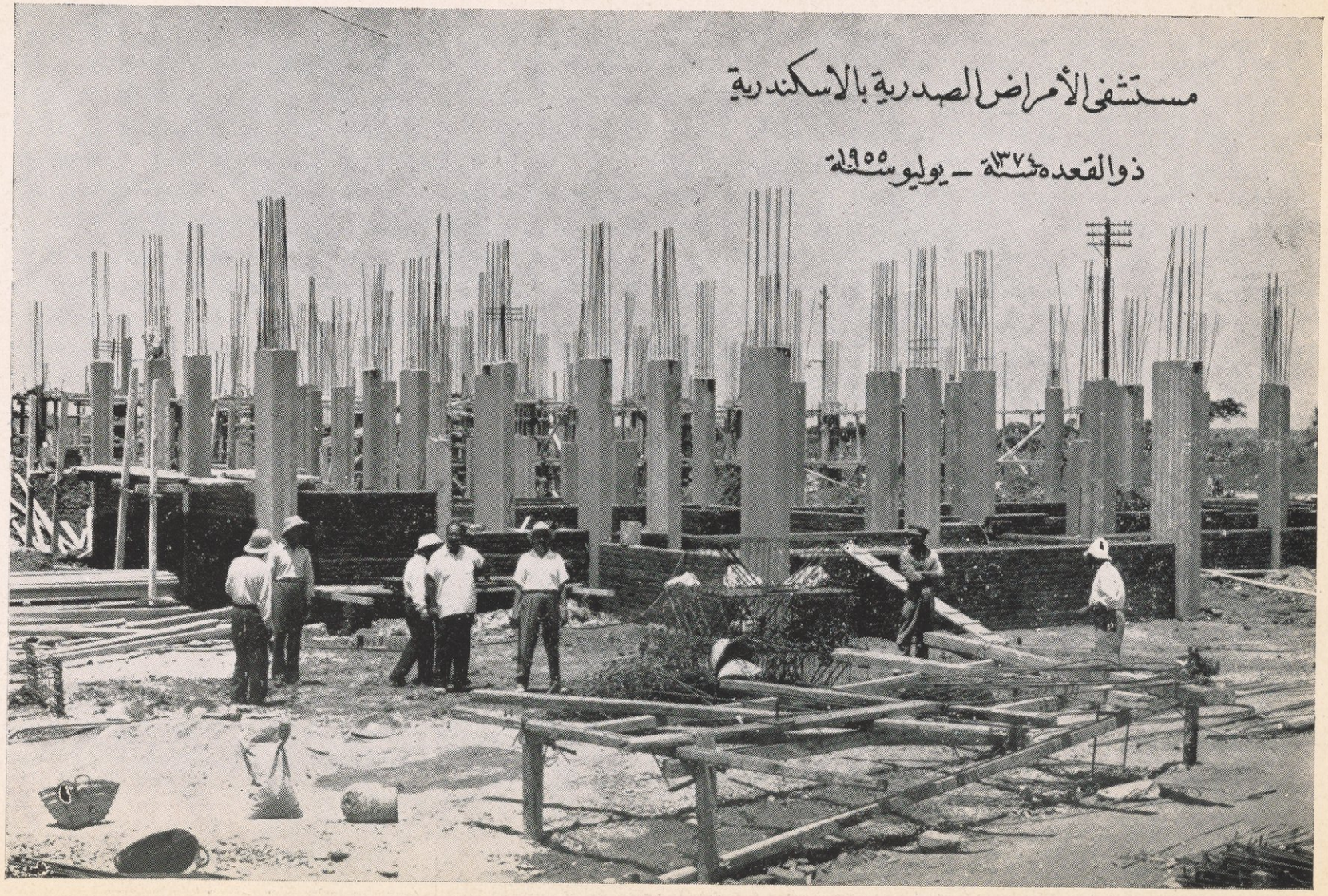

العمل مستمر فى بناء مستشفى الامراض الصدرية بالاسكندرية

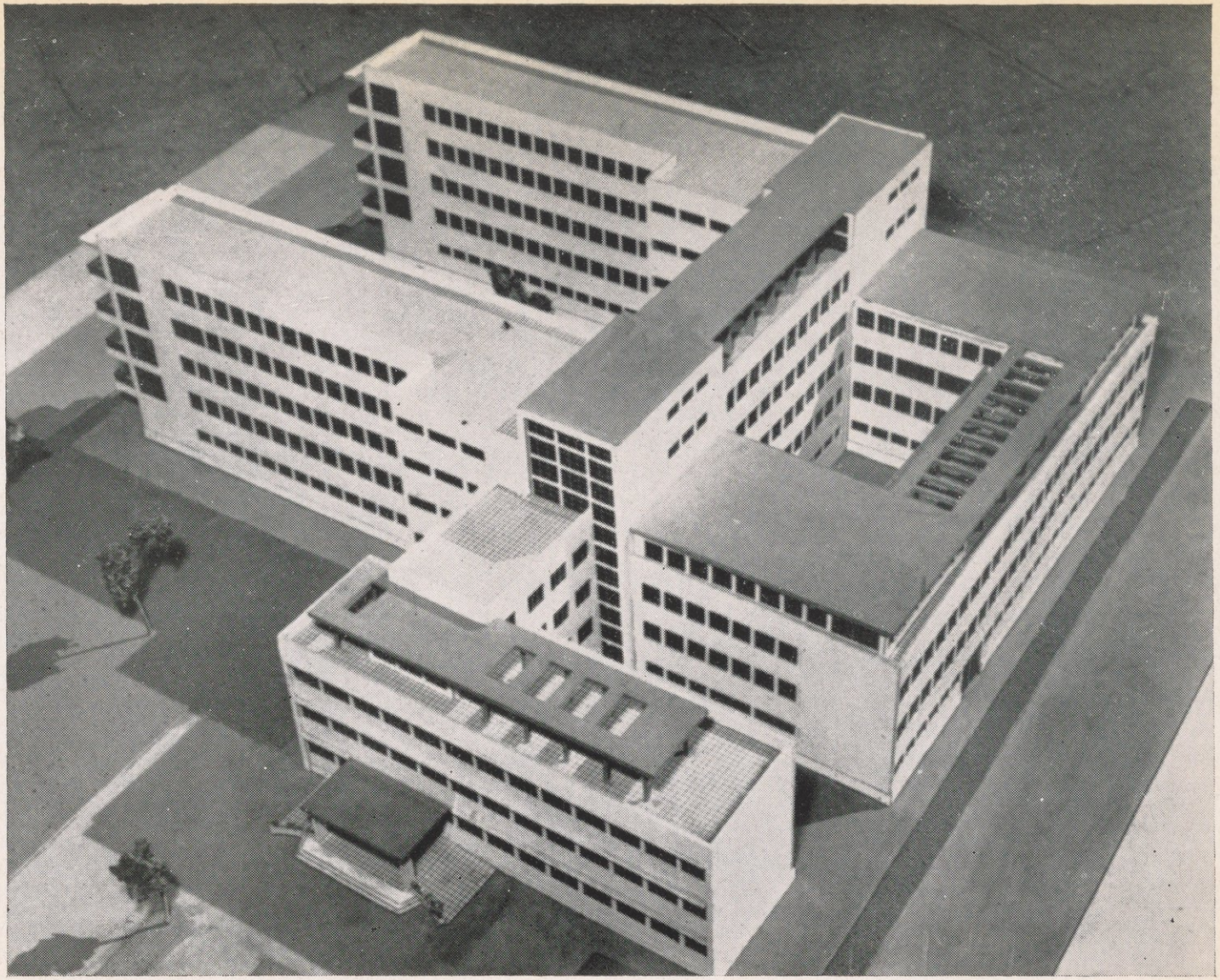

نموذج لمستشفى الامراض الصدرية بالاسكندرية بعد اتمامه

مساكن طلبة جامعه الاسكندريه فى دور ا لبناء

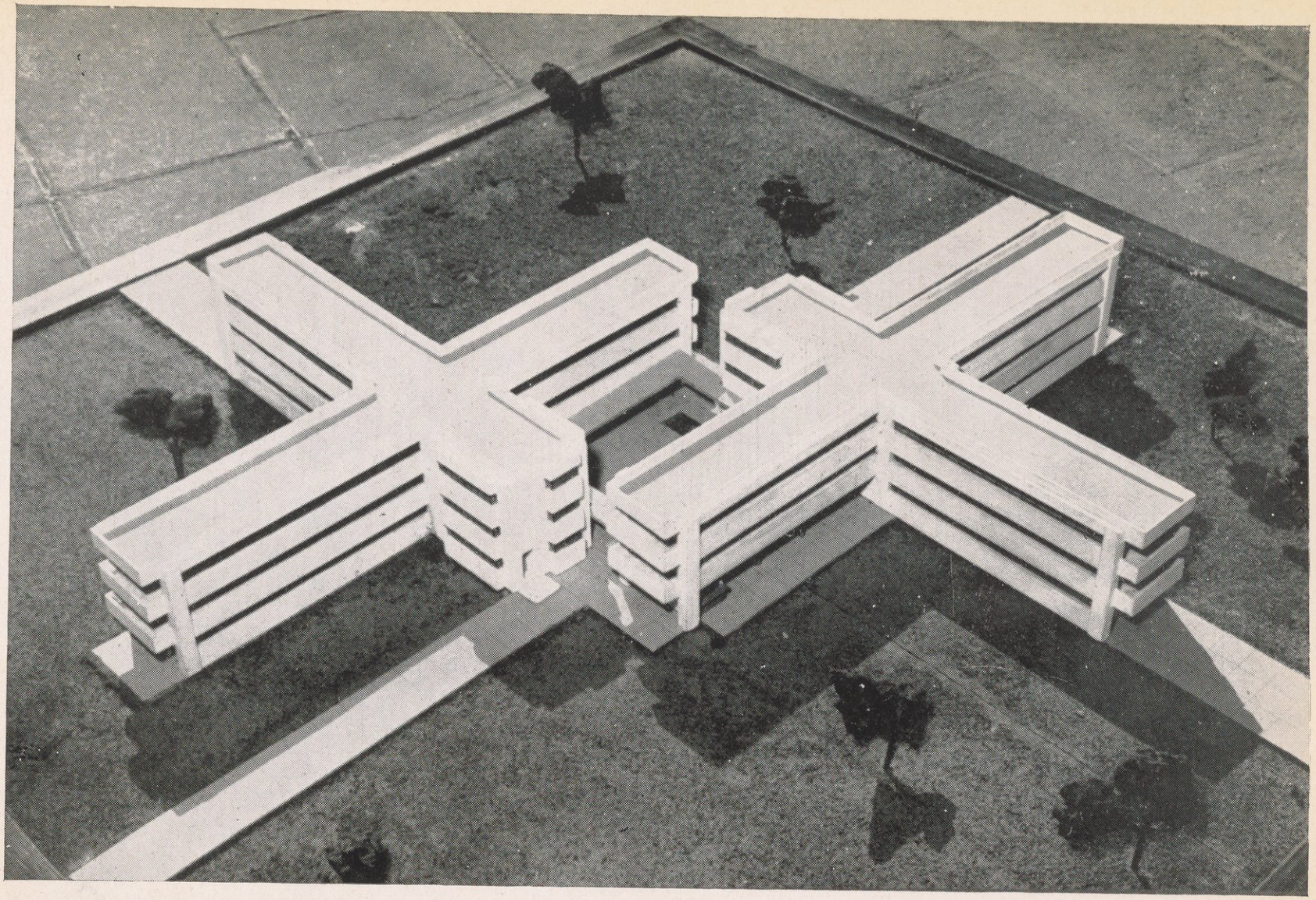

نموذج لمساكن طلبة الجامعات بعد اتمامها

الفصول الجديدة للصناعات الريفية (الواجهة الامامية)

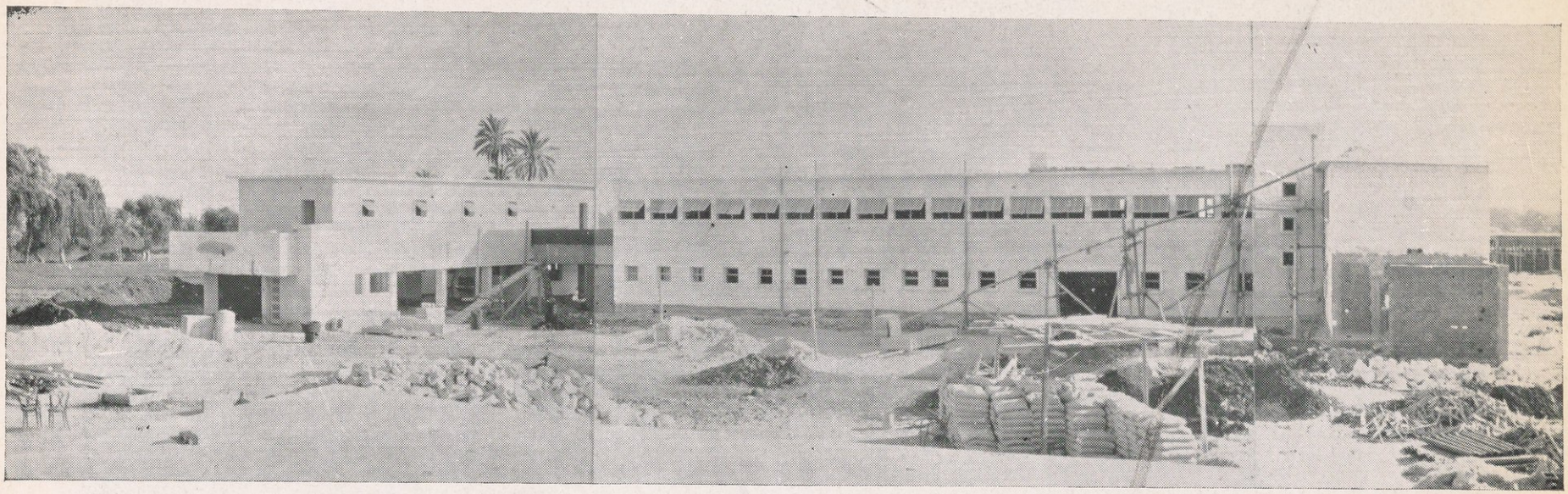

وأوشك البناء أن ينتهى فى الوحدة المجمعة « بالجديدة » مديرية الشرقية

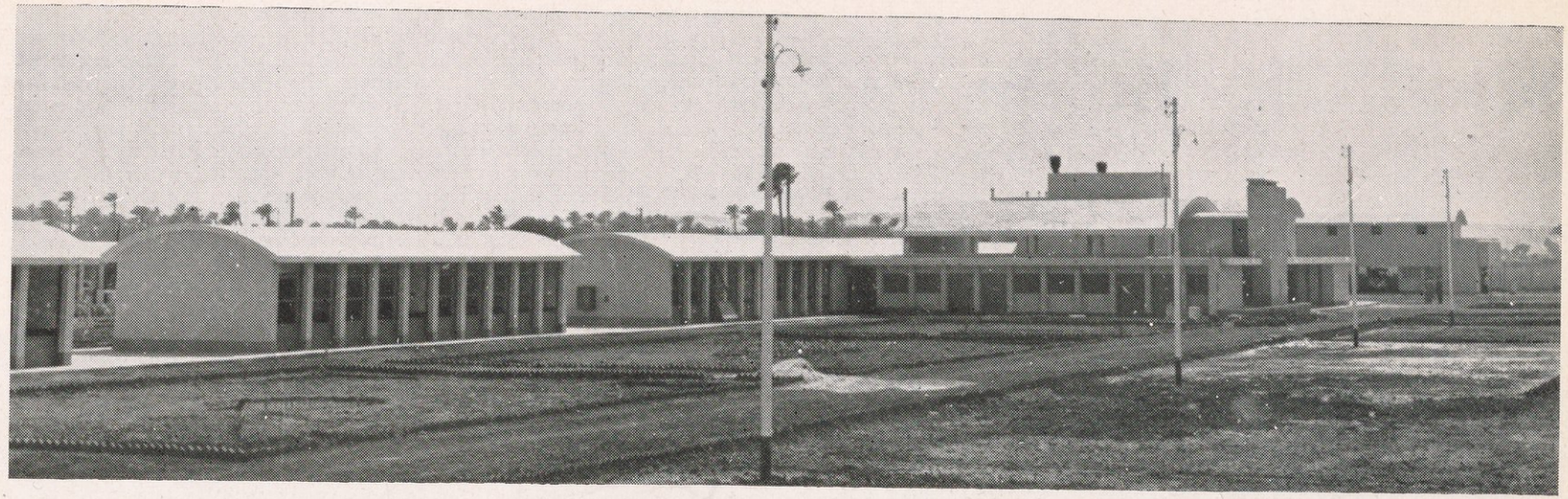

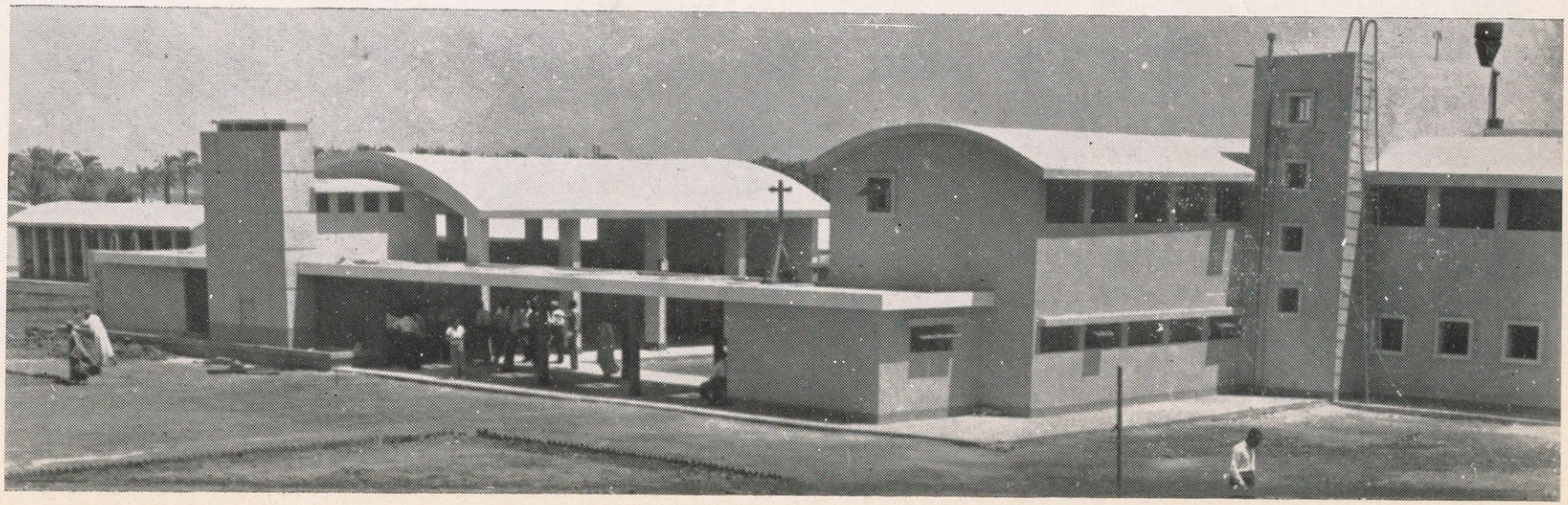

منظر عام لوحدة بير نشت

أقوال الصحف فى افتتاح أولى الوحدات المجمعه ببرنشت ـ بمديرية الجيزة

السيد الرئيس يشاهد اللوحة التذكارية لافتتاح وحدة برنشت

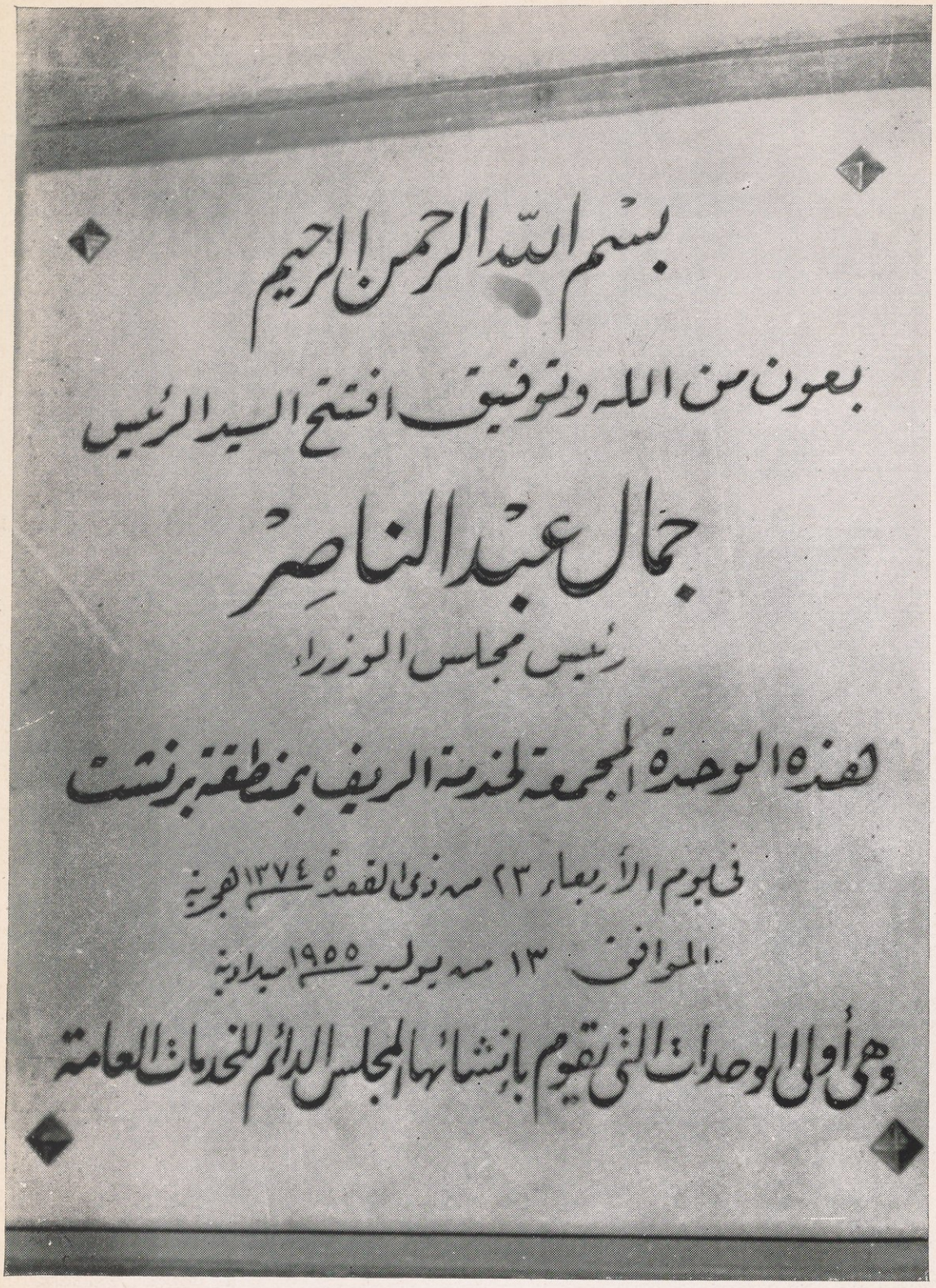

اللوحة التذكارية لافتتاح وحدة برنشت

السيد الرئيس يشاهد خريطة لوحـدة برنشت ويستمع لشرح سكرتير عام المجلس

السيد الرئيس يصغى باهتمام لشرح أحـــد الاخصائيين لصـــناعة الجريد

السيد الرئيس وصحبه فى طريقهم لزيارة مدرسة الوحدة

السيد الرئيس يعاين بنفسه أحد الفصول بمدرسة الوحدة

فى قاعة التدبير المنزلى بالوحدة والرئيس يستمع لشرح طريقة تجفيف الخضراوات

الرئيس يشاهد أحد أهالى القرية وهـــو يتدرب على فرز اللبن

الرئيس يشاهد نموذجا لخضـــاض اللبن مصنوع محليا

السيد الرئيس يشاهد طريقة تجفيف البلح وصناعة العجوة

السيد الرئيس يتحدث مع أحد المرضى بالمجموعة الصحية

وزير الشئون الاجتماعية يستمع بحنـــو واهتمـــــام لطفل مريض

السيد الرئيس يشاهد أحـــد المرضى وهو يحقن

منظر عام لواجهة الوحدة المجمعة تظهر فيه صالة الارشاد واللوحة التذكارية قبل ازاحة الستار عنها

السيد الرئيس يخطب فى الالوف التى تجمعت فى قرية برنشت

DATE DUE

16 DEC 1991

HN
782.5
A522x
1955
c.1

JAN 1980

B10338867
I10983843